

محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي (ت 562 هـ)
ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره
"مفتاح التنزيل"

د. ممدوح بن تركي بن محمد القحطاني



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مجلة تَبْيَانُ عَمَّة لِلدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

مجلة علمية دورية محكمة



مجلة تبیان
للدراسات القرآنية

٣٩

٣٩

موضوعات العدد التاسع والثلاثون

- ❖ رسالة في بيان أصول فراه نافع من روايتي فالون وورش من طريق الشاطبية، لعفاد الدين غلبي بن عفاد الدين غلبي الأشترايادي (أحد علماء القرن العاشر الهجري) - دراسة وتحقيفا
- ❖ فروق التفسير بين ابن جرير وابن كثير في سورة التكاوير
- ❖ صفات من يحبهم الله في ضوء القرآن الكريم - دراسة موضوعية
- ❖ محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البهالي (ت 562هـ)، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره "مفتاح التلزل"
- ❖ مفهوم الألوان في القرآن الكريم عند المفسرين
- ❖ استدراقات ابن الهائم على السجستاني في كتابه: "التبيان في تفسير غريب القرآن"
- ❖ تعليم المرأة في القرآن الكريم
- ❖ تأكيد الشيء بما يشبه ضده وأثره في تفسير القرآن الكريم (دراسة تحليلية تطبيعية).
- د. صفية بنت عبد الله بن مقبل القرني
- د. محمد حسام عبد الكريم عبد العزيز
- د. عبدالله بن خالد بن سعد الحسن
- د. ممدوح بن تركي بن محمد الفحطاني
- د. محمد بن فرحان بن شليوبج الهواملة الحوسري
- د. يزيد بن عبد اللطيف الصالح الخليفة
- د. عبدالله بن محمد الرشود
- د. محسن حامد المططري

العدد التاسع والثلاثون - جمادى الثاني 1442 هـ - يناير 2021 م

TBEIAN FOR QUR'ANIC STUDIES



مجلة "تيان" للدراسات القرآنية العدد (٣٩) ١٤٤٢ هـ

رمدد ١٦٥٨-٣٥١٥
ISSN.1658-3515
رقم الإيداع ١٤٢٨/٢١٩٠

حقوق الطبع محفوظة
للجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه
العام ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م



مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية العدد (٣٩) ١٤٤٢ هـ





التعريف بالمجلة

مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية

مجلة (دورية - محكمة)، تعنى بنشر البحوث في مجال الدراسات القرآنية، تصدر أربع مرات سنوياً عن الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه "تبيان"، صدر العدد الأول منها عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

الرؤية:

الريادة في نشر البحوث المحكمة في الدراسات القرآنية.

الرسالة:

نشر البحوث المحكمة في حقول الدراسات القرآنية من خلال معايير مهنية عالمية متميزة.

الأهداف:

- ١- إيجاد مرجعية علمية للباحثين في مجال الدراسات القرآنية.
- ٢- المحافظة على هوية الأمة والاعتزاز بقيمتها من خلال نشر الأبحاث المحكمة التي تسهم بتطوير المجتمع وتقدمه.
- ٣- تلبية حاجة الباحثين محلياً وإقليمياً وعالمياً للنشر في مجال الدراسات القرآنية.





مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية

المشرف العام

د. عبد الله بن حمود العماج

رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبد الله بن عبد الرحمن الشثري
أستاذ القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أعضاء هيئة التحرير

١- أ.د. سالم بن غرم الله الزهراني
أستاذ القراءات بجامعة أم القرى٢- أ.د. خالد بن سعد المطرفي
أساذ القرآن وعلومه بجامعة القصيم٣- أ.د. عبد السلام بن صالح الجار الله
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض٤- أ.د. مشرف بن أحمد الزهراني
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الأمير سطام بن
عبد العزيز٥- أ.د. ناصر بن محمد المنيع
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود٦- أ.د. عبد الله بن حماد القرشي
أستاذ القراءات بجامعة الطائف٧- أ.د. فلوقة بنت ناصر الراشد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأميرة نورة بنت
عبد الرحمن٨- د. ناصر بن محمد آل عشوان
أستاذ القرآن وعلومه المشارك بجامعة الإمام محمد ابن
سعود الإسلامية

مدير التحرير

د. فهد بن سعد القويفل

أمين التحرير

أ. إبراهيم بن عباس بن ناصر الشغدري

الهيئة الاستشارية

١- أ.د. محمد بن عبد الرحمن الشايع
أستاذ القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية٢- أ.د. علي بن سليمان العبيد
وكيل الرئيس العام لشؤون المسجد النبوي٣- أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض٤- أ.د. إبراهيم بن سعيد الدوسري
رئيس قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام وأستاذ
كرسي الملك عبد الله ابن عبد العزيز للقرآن الكريم
بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية٥- أ.د. أحمد سعد محمد الخطيب
عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية -
جامعة الأزهر - مصر٦- أ.د. ذوالكفل ابن الحاج محمد
يوسف ابن الحاج إسماعيل
عميد أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة
مالايا بماليزيا٧- أ.د. طيار آلتى قولاج
رئيس مجلس الأمناء بجامعة إستنبول بتركيا٨- أ.د. عبد الرزاق بن إسماعيل هرماس
استاذ التعليم العالي - كلية الآداب - جامعة ابن
زهر - مملكة المغرب٩- أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية - جامعة تكريت - العراق١٠- أ.د. زيد بن عمر العيص
المشرف على مركز بينات للدراسات القرآنية بالملكة الأردنية



شروط وإجراءات النشر

في مجلة (تبيان) للدراسات القرآنية

المواصفات العلمية والمنهجية:

- الأمانة العلمية.
 - الأصالة والابتكار.
 - سلامة الاتجاه.
 - سلامة منهج البحث.
 - مراعاة أصول البحث العلمي في الاقتباس والتوثيق، وسلامة اللغة، والإملاء، والطباعة.
 - كتابة مقدمة تحتوي على: (موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطة البحث، والدراسات السابقة - إن وجدت - وإضافته العلمية عليها).
 - تقسيم متن البحث إلى فصول ومباحث ومطالب، حسب ما يناسب طبيعة البحث موضوعه ومحتواه.
 - كتابة خاتمة بخلاصة شاملة للبحث تتضمن أهم (النتائج) و(التوصيات).
 - كتابة قائمة بمراجع البحث، وفق المواصفات الفنية المشار إليها لاحقاً.
- شروط تسليم البحث:
- ألا يكون البحث قد سبق نشره.
 - ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة نال بها الباحث درجة علمية، وفي حال كان كذلك يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك، وأن لا يكون سبق نشره، لتنظر هيئة التحرير مدى الفائدة العلمية من نشره.
 - أن لا يزيد عدد الصفحات عن ٥٠ صفحة - كاملاً مع الملحقات - بعد التقيد بالمواصفات الفنية لطباعة البحث من حيث نوع الخط، وحجمه، والمسافات، والهوامش.
 - رفع البحث عبر البوابة الإلكترونية للمجلة نسخة إلكترونية من البحث بصيغة (Word)، ونسخة أخرى بصيغة (BDF) بدون بيانات الباحث.
- مرفقات البحث عند تسليمه:
- رفع ملف يشتمل على عنوان البحث والسيرة الذاتية.
 - رفع ملف ملخص البحث باللغة العربية، لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة، ويتضمن



العناصر التالية: (عنوان البحث، اسم الباحث ورتبته العلمية، موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج، وأهم التوصيات). مع كلمات دالة (المفتاحية) معبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (٦) كلمات.

- رفع ملف ترجمة الملخص وعنوان الموضوع واسم الباحث ورتبته، والكلمات الدالة إلى اللغة الإنجليزية، ويجب أن يعتمد الملخص المترجم من قبل مركز ترجمة متخصص.

إجراءات التحكيم:

- تنظر هيئة التحرير في مدى تحقيق البحث لشروط النشر، فإن كان مطابقاً للشروط حول للتحكيم.

جوانب الضعف	الدرجة الفعلية	الدرجة التامة	معيّار التقييم
		٢٥	قيمة الموضوع العلمية
		٢٥	جدة الموضوع والإضافة العلمية
		٢٥	سلامة منهجية البحث
		٢٥	شخصية الباحث وحسن معالجته للموضوع
		١٠٠	المجموع

- تؤخذ النتيجة بمتوسط درجات أعضاء هيئة التحرير.

- يجتاز البحث القبول الأولي للعرض على المحكمين إذا تجاوز ٦٠٪.

- تُحكّم البحوث من قبل محكمين اثنين على الأقل، برتبة علمية تساوي أو تزيد عن الباحث.

- تُحكّم البحوث وفق المعايير التالية:

جوانب الضعف	الدرجة الفعلية	الدرجة التامة	معيّار التقييم
		٥	العنوان: جودة الصياغة، مطابقة العنوان للمضمون
		٥	ملحقات البحث: ملخص، مقدمة، خاتمة، توصيات، قائمة مراجع. مع توفر العناصر الأساسية لكل منها.
		٥	الدراسات السابقة: وافية، وضوح العلاقة بالبحث، الإضافة العلمية محدد



مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية العدد (٣٩) ١٤٤٢ هـ

معيّار التقييم	الدرجة التامة	الدرجة الفعلية	جوانب الضعف
اللغة: النحو، الإملاء، الطباعة	٥		
المنهجية: الوضوح، السلامة، الالتزام، دقة الخطة، سلامة التوزيع	١٠		
الأسلوب: الجزالة، الإيجاز، الوضوح، الترابط	٢٠		
المضمون العلمي: المطابقة للعنوان والأهداف، السلامة العلمية، القوة، الإضافة العلمية ظاهرة وقيمة.	٢٠		
الإضافة العلمية: الأصالة، التجديد، الأهمية.	١٥		
المصادر: الأصالة، الحداثة، التنوع، الشمول	٥		
النتائج: مبنية على الموضوع، الشمول، الدقة	٥		
التوصيات: منبثقة عن الموضوع، الواقعية، الشمول	٥		
النتيجة	١٠٠		

- قرار التحكيم يعتمد على متوسط درجات المحكمين ويتضمن الاحتمالات التالية:
- في حال اجتياز البحث درجة ٩٠٪ يعتبر البحث مقبولاً للنشر على حاله.
 - يحتاج لتعديل في حال حصول البحث على درجة ما بين ٦٠٪ - ٨٩٪.
 - مرفوض في حال حصول البحث على درجة أقل من ٦٠٪.
- في حال الحاجة للتعديل يعاد البحث مع التعديلات المطلوبة للباحث، ويقوم هو بدوره بالتعديل وإن بقي على رأيه يرد على ملاحظة المحكم بما يوضحه ويقويه.
- بعد أن يجري الباحث التعديل يعاد البحث للمحكم للحكم النهائي، ويتضمن الحكم أحد احتمالين:
- مقبول للنشر في حال حصوله على ٩٠٪ فما فوق.
 - مرفوض في حال حصوله على ٨٩٪ فما دون.
- شروط النشر:
- في حال قبول البحث للنشر تؤول كافة حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو إلكترونياً، دون إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة، وللمجلة الحق في نشر البحث على موقع الجمعية وغيره من أوعية النشر الإلكتروني.



- ينشر البحث إلكترونياً في موقع المجلة وفي المجلة نفسها حسب أولوية النشر، وهذه تعتمد على تاريخ قبول البحث، واعتبارات تحددتها هيئة التحرير مثل تنوع الأبحاث في العدد الواحد.
- في حال قبول البحث للنشر يرسل للباحث قبول النشر، وعند رفض البحث للنشر يرسل له اعتذار عن النشر.
- يلزم الباحث بدفع تكاليف التقييم في الحالات التالية:
 - إذا ثبت عدم صدق الإقرار.
 - إذا أخل الباحث بالتعهد.
 - إذا سحب الباحث بحثه بعد التقييم.
 - إذا لم يلتزم بتسليم البحث بصيغته النهائية وفق شروط النشر المعتمدة في المجلة.
- يلتزم الباحث عند الموافقة على نشره بتقديمه بالصيغة النهائية المشار إليها في المواصفات الفنية المعتمدة.
- المواصفات الفنية للبحث:**
 - يستخدم خط (Traditional Arabic) للغة العربية بحجم (١٨) أبيض للمتن وأسود للعناوين، وبحجم (١٤) أبيض للحاشية والملخص.
 - يستخدم خط (Times New Roman) للغة الإنجليزية بحجم (١١) أبيض للمتن وأسود للعناوين، وبحجم (١٠) أبيض للحاشية والمستخلص.
 - عدد صفحات البحث (٥٠) صفحة (A4).
 - تترك مسافة بداية كل فقرة لا تزيد على ١ سم.
 - المسافة بين السطور مفرد.
 - الهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل واليسار ٥, ٢ سم ومن اليمين ٥, ٣ سم.
 - الآيات القرآنية تكتب وفق المصحف الإلكتروني لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بحجم ١٤ بلون عادي (غير مسود).



طريقة التوثيق

توثيق الآيات:

- توثق الآيات في المتن عقب النص القرآني مباشرة بذكر السورة متبوعة بنقطتين ثم رقم الآية داخل حاصرتين، هكذا: [البقرة: ٢٥٥].

توثيق النصوص:

- يلحق النص المراد توثيقه داخل المتن برقم صغير علوي بعد علامة الترقيم.
- يربط بحاشية سفلية أسفل الصفحة بترقيم مستقل لكل صفحة، وتضبط الحواشي آليا لا يدويا.

أولا: عند ورود المصدر أول مرة وكذلك في قائمة المراجع في نهاية البحث.

عنوان الكتاب بخط غامق متبوعا بفاصلة، اسم العائلة متبوعا بفاصلة، ثم الاسم الأول والثاني وتاريخ وفاة المؤلف بين قوسين متبوعا بفاصلة، ثم الناشر متبوعا بفاصلة، ثم مكان النشر متبوعا بفاصلة، ثم رقم الطبعة متبوعا بفاصلة، ثم تاريخ النشر متبوعا بفاصلة، ثم الجزء والصفحة متبوعا بنقطة.

مثال:

الصحاح، الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٢٠٥هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ٤٦/٢.

ثانيا: إذا ورد المرجع مرة ثانية

عنوان الكتاب بخط غامق متبوعا بفاصلة، اسم العائلة متبوعا بفاصلة، ثم الجزء والصفحة متبوعا بنقطة.

مثال:

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ٤٦/٢.

- توثيق الحديث النبوية: تتبع ذات الخطوات السابقة، ويضاف رقم الحديث، والحكم عليه.

- توثيق بحث في مجلة: يضاف لما سبق عنوان البحث بعد اسم المجلة بخط غامق، ثم رقم العدد.



مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية العدد (٣٩) ١٤٤٢ هـ

جميع المراسلات وطلبات الاشتراك باسم: رئيس هيئة التحرير
على النحو التالي: المملكة العربية السعودية - الرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية أصول الدين - الجمعية العلمية
السعودية للقرآن الكريم وعلومه - مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية

البريد الإلكتروني:

quranmag@gmail.com

الفييس بوك: www.facebook.com/Quranmag

تويتر: https://twitter.com/quranmag1

هاتف المجلة: (+٩٦٦)١١٢٥٨٢٧٠٥

هاتف وفاكس الجمعية: (+٩٦٦)١١٢٥٨٢٦٩٥ - ٠٥٤٦٦٦٧١٤١

موقع الجمعية

www.alquran.org.sa



المحتويات

العنوان	الصفحة
افتتاحية العدد	١٧
رئيس هيئة تحرير المجلة : أ.د. عبد الله بن عبد الرحمن الشثري	
البحوث	
١ . رسالة في بيان أصول قراءة نافع من روايتي قالون وورش من طريق الشاطبية، لعماد الدين علي بن عماد الدين علي الأسترأبادي (أحد علماء القرن العاشر الهجري) - دراسة وتحقيقاً	٢١
د. صفية بنت عبد الله بن مقبل القرني	
٢ . فروق التفسير بين ابن جرير وابن كثير في سورة التكوير	٧٣
د. محمد حسام عبد الكريم عبد العزيز	
٣ . صفات من يحبهم الله ﷻ في ضوء القرآن الكريم - دراسة موضوعية	١٣٣
د. عبد الله بن خالد بن سعد الحسن	
٤ . محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي (ت ٥٦٢هـ)، ومعالم منهجه في الوجود من تفسيره "مفتاح التنزيل"	١٨٩
د. ممدوح بن تركي بن محمد القحطاني	
٥ . مفهوم الألوان في القرآن الكريم عند المفسرين	٢٨٧
د. محمد بن فرحان بن شليويح الهواملة الدوسري	
٦ . استدراقات ابن الهائم على السجستاني في كتابه: "التبيان في تفسير غريب القرآن"	٣٢٩
د. يزيد بن عبد اللطيف الصالح الخليف	
٧ . تعليم المرأة في القرآن الكريم	٣٩٧
د. عبد الله بن محمد الرشود	
٨ . تأكيد الشيء بما يشبه ضده وأثره في تفسير القرآن الكريم - دراسة تحليلية تطبيقية	٤٦٥
د. محسن بن حامد المطيري	
ملخصات البحوث باللغة الإنجليزية.	٥٤٧





مقدمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولي الحمد أهل الثناء والمجد والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

فهذا العدد (٣٩) من مجلة الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه وهي تُعنى بإبراز خصائص الدراسات القرآنية على اختلاف تنوعها وتسعى إلى تنمية روح البحث العلمي في الوسط الأكاديمي ومن هذا المنطلق فإن هيئة التحرير ترحب بنشر البحوث العلمية ذات العمق المعرفي والإبداع العلمي الذي يبين فقه القرآن الكريم ويستثير أسراره وحكمه لأن المقصد الأعظم لدينا من البحوث في المجلة تفهيم معاني القرآن الكريم وقراءته وأحكامه وحكمه وآدابه ومواعظه وهداياته لأن التفهيم تابع للفهم فمن أحس فهم القرآن أحسن تفهميه. وفهم القرآن الكريم يؤخذ من القرآن نفسه ومن السنة النبوية وأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من كبار المفسرين، والقرآن كتاب هداية عامة لجميع الناس، وفهمه يعين على العمل به واتباعه، ومن فضل الله علينا أننا نعيش في هذه البلاد المباركة: المملكة العربية السعودية في أمن وأمان ورغد عيش واستقرار واجتماع وائتلاف وهذا يعين على الإنتاج العلمي لاسيما في الدراسات القرآنية التي تهتم المجلة بنشر الأبحاث فيها.

ولا ريب أن الأمن دعامة عظيمة من دعائم الحياة وضرورة للإنسان ليقوم بدوره في الحياة وجعل الله ذلك من أعظم النعم الدنيوية على العباد الموجبة للشكر وأصبحت بلادنا-بحمد الله- مضرب المثل ومحط النظر بهذا الأمن الشامل وهذا بفضل الله ثم بتمسكها بدينها وعقيدتها وتطبيقها لأحكام الشريعة مما جعل دور العلم ومؤسساته تقوم بدورها الفاعل في التعليم فازدهرت الحياة العلمية وحصل التطور العلمي فتمهدت بذلك السبل وتيسرت أسباب العلم والتعلم.

ولا يقوم سلطان الأمن بين الناس إلا إذا حافظ كل فرد عليه فهو شعار المسلم الذي يعرف به والوصف الغالب عليه. والله ولي التوفيق.

رئيس هيئة تحرير مجلة تبيان للدراسات القرآنية

أ.د. عبد الله بن عبد الرحمن الشثري



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي (ت ٥٦٢هـ)،
ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره "مفتاح التنزيل"

إعداد

د. ممدوح بن تركي بن محمد القحطاني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة شقراء



ملخص البحث

عنوان البحث: محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي (ت ٥٦٢ هـ)، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره "مفتاح التنزيل".

اشتمل البحث على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، تضمن الفصل الأول مبحثين، في المبحث الأول التعريف بالمؤلف، وحياته العلمية، وثناء العلماء عليه، ثم مصنفاته، وفي المبحث الثاني التعريف بالكتاب ونسخه الخطية، وفي الفصل الثاني تناول البحث منهج البقالي في التفسير، منهجه في التفسير بالمأثور، وكيفية تعامله مع الإسرائيليات، ثم منهجه في علوم اللغة، ومسائل الاعتقاد، والأحكام، والاستنباط، ثم عنايته بقواعد التفسير، وترجيحاته، ومناقشاته، ثم منهجه في عرض علوم القرآن في تفسيره، ثم خاتمة.

أهداف البحث: تعرّف سيرة هذا العالم، وإبراز المكانة العلمية التي تبوأها، وذكر مؤلفاته، والتعريف بهذا التفسير، بوصفه واحداً من التفاسير المتقدمة تاريخياً، ووصف نسخه الخطية، وإبراز المنهج الذي سار عليه، والسمات الظاهرة فيه، والقيمة العلمية له.

ومن نتائج البحث:

١. بيان أن هذا التفسير من أجَلِّ التفاسير في القرن السادس، وأن مؤلفه قامة علمية بارزة، وأن شخصيته ظاهرة في تفسيره، وأن له فيه ترجيحات، كما له عناية بقواعد التفسير وعلم المناسبات والاستنباط.

٢. توجيه أنظار الباحثين لتعرّف بقية كتب البقالي، والبحث عنها في خزائن المخطوطات، وخدمتها.

ومن أهم التوصيات: البحث عن النسخ الخطية لهذا الكتاب، واستخراج أقوال المؤلف واختياراته الفقهية من كتب الفقه، وتناول تفسيره بالدراسات من عدة جوانب، كتفسيره القرآن بالقرآن.

الكلمات المفتاحية: مفتاح التنزيل، بابجوك، البقالي، تفسير، منهجه



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن خدمة كتاب الله من خير الأعمال التي يرجى ثوابها، وإن علماء الأمة لم يُقَصِّروا في خدمته، فقد أثروا المكتبة القرآنية بما لا يحصى من التصانيف في مختلف علومه، بعضها مشهور، وبعضها مغمور، وكثير منها يُظنُّ أنه مفقود.
وإن حاجة المتخصصين في الدراسات القرآنية إلى معرفة التفاسير المخطوطة التي المغمورة، لا تقل عن حاجتهم إلى معرفة مناهج كتب التفسير المشهورة، قريبة المتناول، التي صُنِّفَ على بعضها عشرات الأعمال العلمية.
وقد يسر الله للباحث أن يَطَّلِعَ على التفسير الجليل المسمى (مفتاح التنزيل) لأبي الفضل محمد بن بابجوك البقالي (ت ٥٦٢هـ)، وهو من جِلَّةِ المفسرين في القرن السادس الهجري، وُصِفَ بالإمامة والتبريز، عسى أن يكون التعريف به وبمؤلفه ومنهجه مفيداً للباحثين.

أهداف البحث:

١. تعرّف سيرة هذا العالم المفسّر، وإبراز المكانة العلمية التي تبوأها، وجمع النصوص التي تضمنت الثناء عليه.
 ٢. جمع ما وقف عليه الباحث من مؤلفات هذا العالم، وإبراز عنواناتها.
 ٣. التعريف بهذا التفسير المُتَقَدِّم تاريخياً، فهو من تفاسير القرن السادس، جاء بين تفسيرين مشهورين هما تفسير الزمخشري وتفسير الرازي، ووصفُ نسخته الخطية.
 ٤. إبراز المنهج الذي سار عليه المؤلف، والسمات الظاهرة في تفسيره، والقيمة العلمية لهذا التفسير، والعلوم التي تناولها.
- حدود البحث: النسخ الخطية التي وقف عليها الباحث، وتبدأ من سورة طه إلى



آخر سورة النجم، وقراءتها ثم استخراج منهج المفسر منها، وقبل ذلك التعريف بالمفسر، وحياته العلمية، ومؤلفاته.

الدراسات السابقة: هذه الدراسة هي الأولى حسب علمي، فبعد البحث والسؤال لم يجد الباحث دراسة علمية عن البقالي ولا عن أي كتاب من كتبه.

منهج البحث: سلك الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، فقرأ النسخ الخطية، ثم دوّن ما عرض لي مما يوضح منهج المفسر الذي سار عليه، ثم وزع هذه الأمثلة على ما يناسبها من مباحث ومطالب، وتتبع مصادر كثيرة مخطوطة ومطبوعة، ولم يُغفل ذكر مصدر فيه إشارة إلى المؤلف حسب جهده.

خطة البحث: جعل الباحث خطة البحث مكونة من مقدمة وفصلين وخاتمة، على هذا النحو:

المقدمة، وتشتمل على أهمية الموضوع وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة.

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف وكتابته، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف الموجز بالمؤلف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: حياته العلمية، وثناء العلماء عليه وشيوخه، وتلاميذه.

المطلب الثالث: مصنفاته، ووفاته.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب ونسخه الخطية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبه إلى مؤلفه.

المطلب الثاني: نسخه الخطية.

المطلب الثالث: مصادر.

المطلب الرابع: الملامح العامة لتفسيره.

الفصل الثاني: منهج البقالي في تفسيره، وفيه أربعة مباحث:



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

المبحث الأول: التفسير بالمأثور، والإسرائيليات في تفسيره، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تفسير القرآن بالقرآن.

المطلب الثاني: تفسير القرآن بالسنة النبوية.

المطلب الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين.

المطلب الرابع: الإسرائيليات في تفسيره.

المبحث الثاني: منهجه في علوم اللغة، ومسائل الاعتقاد والأحكام، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إعماله علوم اللغة.

المطلب الثاني: منهجه في مسائل الاعتقاد.

المطلب الثالث: منهجه في الأحكام الفقهية.

المطلب الرابع: منهجه في الاستنباط.

المبحث الثالث: إعماله قواعد التفسير، وترجيحاته، وردوده، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عنايته بقواعد التفسير.

المطلب الثاني: ترجيحاته.

المطلب الثالث: ردوده ومناقشاته.

المبحث الرابع: علوم القرآن في تفسيره، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: علم القراءات، والوقف والابتداء.

المطلب الثاني: أسماء السور، والمكي والمدني.

المطلب الثالث: الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول.

المطلب الرابع: مشكل القرآن والمتشابه اللفظي.

المطلب الخامس: الانتصار للقرآن الكريم.

المطلب السادس: المناسبات بين الآيات.

الخاتمة: وتشتمل على أبرز النتائج التي توصلت إليها، وأهم التوصيات، ثم

الفهرس، وأسأل الله التوفيق والسداد.



الفصل الأول: التعريف بالمؤلف وبكتابه.

المبحث الأول: التعريف الموجز بالمؤلف.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده^(١).

اسمه ونسبه: هو أبو الفضل مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي القاسمِ بْنِ بابجوك الخوارزمي البقالي.

ويلقب بزین المشايخ الأدمي، لأنه قرأ كتاب "الأدمي" في النحو وحفظه فاشتهر بذلك^(٢)، والكتاب لأحمد ابن محمد بن علي الأدمي (ت بعد ٤٥٠ هـ)^(٣)، وسمي بذلك نسبة إلى بيع الأدم، وهي الجلود^(٤).

بابجوك: ضبطه الصفدي بالعبارة فقال: "بباءين موحدتين بينهما ألف وبعدها

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/٢٦١٨، الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٦٨، ١٢/٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٨، تبصير المتنبه بتحرير المشتبه لابن حجر ١/١٦٦، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧١، بغية الوعاة للسيوطي ١/٢١٥، طبقات المفسرين للسيوطي ص ١١٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢٣١، كتاب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٧، سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ٣/٦٧، ديوان الإسلام للغزي ١/٣١٦، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦١، نيل السائر للبنجييري ص ٢١١، وفي طبقات المفسرين للأدنه وي ص ١٩٥: "الباقلي" ولعله غلط من الطابع أو الناسخ، أو تصحفت على المؤلف.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٦٨، ١٢/٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٨، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧١، طبقات المفسرين للسيوطي ص ١١٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢٣١، طبقات المفسرين للأدنه وي ص ١٩٥.

(٣) إنباء الرواة للقفطي ١/١٥٥، الوافي بالوفيات ٨/٩٩، بغية الوعاة ١/٣٧٤.

(٤) المعجم المفصل في اللغويين العرب ١/٧٤، وانظر الأنساب للسمعاني ١/١٤١.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالَم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

جيم وبعد الواو كاف"^(١). وذكره ابن قاضي شهبة بقوله: "باباجوك ويقال: بابجوك"^(٢)، ووقع محرّفًا في كثير من المطبوعات إلى "بابجوك"، وكذلك إلى "مانحول" في ثلاث نسخ مخطوطة من كتاب الكفوي^(٣).

والخُورازمي: نسبة إلى خُورازم، وهي بلاد عظيمة^(٤)، وهو اسم لناحية بجملتها، وقصبتها جرجانية^(٥)، وهي مدينة عظيمة حسنة الأحوال كثيرة الأموال على نهر جيحون، قبل أن يخربها المغول^(٦).

وتقع الجرجانية الآن في غرب أوزبكستان، غرب نهر جيحون، قريبة من حدود تركمانستان، وهي عاصمة ولاية خوارزم^(٧).

والبقالي: قال الذهبي: "البقال"^(٨)، والعجم يزيدون الياء"^(٩)، وقال الكفوي: "وهي زيادة العجم، لا نسبة، والبقال الذي يبيع الأشياء اليابسة من الفواكه"^(١٠)، قال ابن ناصر الدين: "البقال: في عرف المتقدمين من يبيع الأشياء المتفرقة من الفواكه

(١) الوافي بالوفيات للصفدي ٢٤٢/٤.

(٢) الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٨.

(٣) كُتّاب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٧ جاء فيه: **م بن ماخل**، وفي م ١ ق ١٩٠:

بن ماخل

(٤) آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان للمنجم ص ٧٩.

(٥) معجم البلدان لياقوت الحموي ٣٩٥/٢.

(٦) المرجع السابق ١٢/١٢٣.

(٧) انظر الموقع الرسمي للمدينة على هذا الرابط: [http://xorazm.uz/uz/viloyat-haqida/viloyat-# /haqida-malumat](http://xorazm.uz/uz/viloyat-haqida/viloyat-#/haqida-malumat)

(٨) تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧١.

(٩) المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، وتبعه في الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٣٩٢/٤، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، وابن حجر في تبصير المشتبه بتحرير المشتبه

١/١٦٦، واللكوني في الفوائد البهية ص ١٦٢.

(١٠) كُتّاب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٧.



اليابسة ونحوها، وفي عرف أهل عصرنا من يبيع الخُصْر من البُقُول الرَطْبَة^(١).
وقد عرف بهذه النسبة غيرُه، منهم: أبو عمران موسى بن يوسف البقالي
الحنفي (ت ٤٥٢ هـ)، نقل عنه فتاوي صاحب "يتيمة الدهر في فتاوي أهل
العصر"^(٢)، وله فتاوي مذكورة في كتب الحنفية^(٣).

أسرته: لم يقف الباحث على شيء يخص أسرته؛ غير أنه في "تاج العروس"^(٤)
في ترجمة أبي بكر محمد بن يوسف العدسي الجرجاني^(٥)، قال: "جرجاني أيضًا،
تفقه وحدث عن أبي القاسم البقالي"، فربما كان أبا لمحمد بن أبي القاسم، ولكن
لما رجع الباحث إلى "تاريخ جرجان" وجدده قد قال: "محمد بن يونس
العدسي... روى عن أبي القاسم الشغالي"^(٦) بالغين المعجمة، وكذا في "توضيح
المشته"^(٧).

مولده: ذكر المترجمون للبقالي أنه نَيَّفَ على السبعين حين موته^(٨)، فيكون
مولده بعد عام اثنين وتسعين وخمسمئة (٤٩٢ هـ).

(١) توضيح المشته ١/ ٥٧٤، والأكثر شيوعًا في العصر الحديث هو استعمال (بَقَال) بمعناه الواسع الذي
يشمل بائع البقول وغيرها من المأكولات غير المطهورة، انظر "معجم الصواب اللغوي" ١/ ١٨٨،
وفي المعجم الوسيط ص ٤٤: "بائع الأطعمة المحفوظة والقطاني والسكر والصابون ونحوها تسميه
العامّة في مصر: البَقَال"، وانظر "معجم اللغة العربية المعاصرة" ١/ ١٣٢.

(٢) يتيمة الدهر في فتاوي أهل العصر للترجماني مخطوط ص ٢٥٥، وقد عرفت هذا الكتاب من مشاركة
لحسين يعقوب محمد في منتدى الأصيلين (رابط المشاركة في آخر البحث)، ثم وجد الباحث صاحب
سلم الوصول إلى طبقات الفحول قد أشار إليه في ٣/ ٣٥٩ بقوله: "ذكره الترجماني في يتيمة الدهر"،
وانظر ٤/ ٢٥٩.

(٣) الفتاوى التتارخانية ١/ ٥٢.

(٤) تاج العروس ١٦/ ٢٣٩.

(٥) لم يجد الباحث تاريخ وفاته.

(٦) تاريخ جرجان لحمزة الجرجاني ص ٤٥٣.

(٧) تبصير المشته ٦/ ٢٠٦.

(٨) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/ ٢٦٨، ١٢/ ٢٨٥.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

المطلب الثاني

حياته العلمية، وثناء العلماء عليه وشيوخه، وتلاميذه

لم تذكر المصادر التي وقف عليها الباحث شيئاً عن نشأته الأولى وحياته العلمية، ولكن بمعرفة تاريخ مولده ووفاته ونسبته إلى خوارزم نعلم أنه عاش في محيط هذه الناحية من العالم الإسلامي، وقد كانت خوارزم في ذلك الزمن تحت حكم الخوارزميين، الذين يتبعون السلاجقة، وامتد حكمهم من عام تسعين وأربعمئة إلى عام ثمانية وعشرين وستمئة (٤٩٠هـ - ٦٢٨هـ)، ودخل تحت سلطانهم أراض شاسعة شملت نواحي خراسان إلى بلاد ما وراء النهر، وقد عاصر البقالي الحاكم محمد بن أنوشكين (ت ٥٢١هـ) المؤسس الحقيقي لدولة الخوارزميين^(١)، الذي حكم من عام (٤٩١هـ) إلى تاريخ وفاته عام (٥٢١هـ)، ثم ولي الأمر ابنه أئسز (ت ٥٥١هـ) الذي كان يتبع السلاجقة، وبدأ الاستقلال عنهم بعد عدة نزاعات معهم^(٢)، ثم ابنه أيل أرسلان (ت ٥٦٨هـ)^(٣) الذي استقل رسمياً عن دولة السلاجقة^(٤).

وكان الخوارزميون رُغم انشغالهم بالحروب المتواصلة يولون العلم والأدب شطراً من عنايتهم؛ فبرز كثير من الأدباء والشعراء والعلماء والكتاب، وكانوا يستدعون العلماء للحضور إلى عواصمهم، ويعتنون بفتح المدارس في أمات المدن^(٥).

(١) التاريخ السياسي للدولة الخوارزمية لعفاف صبرة ص ٣٦، السلطان جلال الدين خوارزمشاه في ميزان التاريخ لمحمد دبیر سياتي ص ٢٣.

(٢) التاريخ السياسي للدولة الخوارزمية لعفاف صبرة ص ٣٧.

(٣) انظر البداية والنهاية لابن كثير ١٦ / ١٦١، السلطان جلال الدين خوارزمشاه في ميزان التاريخ لمحمد دبیر سياتي ص ٢٢، الحركة الثقافية في الدولة الخوارزمية للسيد أحمد الباز ص ٧.

(٤) التاريخ السياسي للدولة الخوارزمية لعفاف صبرة ص ٥٠، الدولة الخوارزمية والمغول لحافظ أحمددي حمدي ص ٢٨.

(٥) المرجع السابق ص ١٠٢، ص ١٠٦.



مذهبه: كان البقالي في الفقه حنفي المذهب، وله كتب على مذهب الحنفية، ويذكر في طبقاتهم، وكثيراً ما يذكرون أقواله وكتبه، خصوصاً كتابه الفتاوي، وكتاب الصلاة، ويصفه ابن عابدين الحنفي (ت ١٢٥٢ هـ) بالإمام^(١)، وسيأتي الحديث عن منهجه في الأحكام الفقهية.

وأما مذهبه في أصول الدين، فلم يكن ظاهراً في تفسيره، بخلاف شيخه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، ولكنَّ عبارةً جاءت في "الجواهر المضية" في ترجمة الكاخشثواني (ت ٦٧٣ هـ) بيَّنت أنه دُفن بجانب البقالي والبياعي، ثم قال المؤلف: "من مشايخ المعتزلة"^(٢)، وهذه العبارة يُحتمل أنها تعود إلى الكاخشثواني أو إلى البقالي والبياعي.

وجرجانية خوارزم يغلب على أهلها مذهب المعتزلة وممارسة علوم الكلام^(٣)، والزمخشري معتزلي، والمطرزي (ت ٦١٠ هـ) تلميذ البقالي معتزلي، والزاهدي (٦٥٨ هـ) تلميذ المطرزي معتزلي^(٤).

وقد وقف الباحث على نصِّ عزيز، يفهم منه موافقته الطبري في قوله؛ إذ لم يتعبه بشيء، وكذلك لم ينسب نفسه إلى المعتزلة، قال: "وقد ذكر الطبري عن ابن زيد: ﴿بَسَّسَ الْإِسْمُ﴾ [الحجرات: ١١] أن يسميه بالفسق وهو على الإسلام، قال: وأهل هذا الرأي سُمُّوا معتزلة، قالوا: لا نكفره كما كفره أهل الأهواء، ولا نقول مؤمن كما قالت الجماعة، ولكننا نسميه باسمه فإن كان سارقاً فسارق؛ فاعتزلوا الفريقين فسموا معتزلة"^(٥)، وسيأتي في المبحث الثاني من الفصل الثاني في منهجه في مسائل الاعتقاد

(١) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ١/١٥٥.

(٢) الجواهر المضية ٢/٦٣٣، وانظر الفوائد البهية للكنوي ص ١٤٧، والبياعي مذكور في الجواهر المضية ٤/١٥٩ وأنه إسماعيل بن محمد، ولم يزد على ذلك.

(٣) آثار البلاد وأخبار العباد للقزويني ص ٥٢٠.

(٤) طبقات الحنفية للحنائي ٢/٢١٦.

(٥) ظ ١/١٦٦ أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

أنه ينسب نفسه إلى أهل السنة، وأن اسم المعصية لا تزيل اسم الإيمان، وبعض المسائل العقدية التي ذكرها.

ثناء العلماء عليه: قيل عنه: "الأستاذ"، "النَّحْوِيُّ الإمام العلامة المحقق الأديب"^(١)، "سيف السُّنَّة"^(٢).

قال ابن الساعي (ت ٦٧٤هـ): "ذكره محمود بن محمد الحافظ الخوارزمي"^(٣) في تاريخ خوارزم، وقال: كان إمامًا في الأدب وحجة في لسان العرب"، "وكان جمَّ الفوائد، كثير الفرائد، حسن الاعتقاد، تقيَّ الفؤاد، طيب الصَّحبة، كريم النفس نزيه العرض، مشغلاً بالإفادة، وتصنيف التصانيف"^(٤).

ووصفه رشيد الدين الوطواط (ت ٥٧٣هـ)^(٥) قائلاً: "الإمام الأجل أدام الله سعادته، وحرس سيادته"^(٦).

قال ياقوت: "كان غير خائض فيما لا يعنيه، له يد في التَّرْسُل ونقد الشعر"^(٧).

- (١) معجم الأدياء لياقوت الحموي ٦/٢٦١٨، الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/٦٣٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، بغية الوعاة للسيوطي ١/٢١٥، طبقات المفسرين للسيوطي ص ١١٧، كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٧، ديوان الإسلام للغزي ١/٣١٦.
- (٢) أعلام الأخيار للكفوي م ١ ق ٢٩٨.
- (٣) هو محمود بن محمد بن عباس بن أرسلان الخوارزمي (ت ٥٦٨هـ)، له تاريخ خوارزم، انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٣٩٨.
- (٤) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، معجم الأدياء لياقوت الحموي ٦/٢٦١٨، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٨، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧١، بغية الوعاة للسيوطي ١/٢١٥، طبقات المفسرين للدودي ٢/٢٣٢، طبقات المفسرين للأدنه وي ص ١٩٥، نيل السائرين للبنجيبي ص ٢١٢.
- (٥) انظر ترجمته في "معجم الأدياء" لياقوت ٦/٢٦٣١، "بغية الوعاة" ١/٢٢٦.
- (٦) رسالة رشيد الدين الوطواط فيما جرى بينه وبين الزمخشري ص ٢٩٧.
- (٧) معجم الأدياء لياقوت الحموي ٦/٢٦١٨، الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، بغية الوعاة للسيوطي ١/٢١٥، طبقات المفسرين للدودي ٢/٢٣٢.



وُوصف بأنه "صاحب التصانيف"، وأن "اسمه اشتهر وبعُد صيته"، "وأقبل الطلبة على تصانيفه"^(١).

ونقل الذهبي عن الحافظ محمود بن مُحَمَّد بن أرسلان الخُوَارِزْمِيّ في "تاريخ خُوَارِزْم" أنه قال: "كَانَ إِمَامًا حُجَّةً فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَخَلَفَ الزَّمْخَشَرِيّ فِي حَلْقَتِهِ"^(٢). قال الكفوي: "كان إمامًا فاضلاً تقيًا، مناظرًا نحوياً ذكياً، خبيراً بالمعاني والبيان، وكان من كبار الأئمة وحجة في العربية"، وذكر بأنه "الشيخ الكبير"، و"سيف السنّة"^(٣).

شيوخه:

١. أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)^(٤) العلامة الشهير، واشتهر بالأخذ عنه فأخذ عنه اللغة وعلم الإعراب، وسمع الحديث منه ومن غيره، وجلس بعده في مكانه وخلفه في حلقة^(٥). وقد وجد الباحث نصاً عزيزاً ذكره الوطواط في رسالته، وهي مسألة وقعت له مع الزمخشري بحضرة البقالي، ثم قال عنه: "أدام الله سعاده وحرس سيادته"^(٦).

- (١) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٦٨، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢، تبصير المنتبه بتحريр المشتبه لابن حجر ١/١٦٦.
- (٢) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٨٥، طبقات المفسرين للأذنه وي ص ١٩٥.
- (٣) كُتَابُ أَعْلَامِ الْأَخْيَارِ لِلْكَفْوِيِّ مَخْطُوطٌ م ١ ق ٢٩٨، وانظر الفوائد البهية للكنوي ص ١٦١.
- (٤) الفوائد البهية للكنوي ص ١٦١، تاج التراجم لابن فطلوبغا ص ٢٧١، ديوان الإسلام للغزي ١/٣١٦.
- (٥) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/٢٦١٨، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٦٨، ١٢/٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩، تبصير المنتبه بتحريр المشتبه لابن حجر ١/١٦٦، طبقات المفسرين للسيوطي ص ١١٧، طبقات المفسرين للدودي ٢/٢٣٢، كُتَابُ أَعْلَامِ الْأَخْيَارِ لِلْكَفْوِيِّ مَخْطُوطٌ م ١ ق ٢٨٣، ٢٩٨، طبقات المفسرين للأذنه وي ص ١٩٥، نيل السائر للبنجي ص ٢١٢.
- (٦) رسالة رشيد الدين الوطواط فيما جرى بينه وبين الزمخشري ص ٢٩٧ ضمن رسائل البلغاء التي جمعها محمد كرد علي.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

- مما يدل على أنه كان حيًّا في أثناء كتابة هذه الرسالة.
٢. عَمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْفَرَّغُولِيِّ (٤٥٦هـ - ٥٣٨هـ)^(١)، سكن مرو إلى حين وفاته، وفي كهولته سمع منه البقالي^(٢).
٣. أبو طاهر محمد بن أبي بكر محمد السنجي^(٣) (٤٦٣هـ - ٥٤٨هـ)، سمع البقالي منه بمرو، وحدث عنه^(٤)، ويؤخذ من هذا والذي قبله أن البقالي رَحَلَ إلى مرو.

تلاميذه:

سبق القول بأن البقالي خلف الزمخشري على حلقاته، وذلك يعني أنه تلمذ له جملة من التلاميذ، ولكن المصادر التي وقف عليها الباحث لم تذكر كثيرًا منهم، وقد تيسر الوقوف على بعضهم، فمنهم:

١. أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي (٥٣٨هـ - ٦١٠هـ)^(٥)، وقد وجد الباحث عبارة في مقدمة كتاب "المغرب في ترتيب المعرب" للمطرزي قال فيها - بعد ذكره الكتب التي اعتمد عليها -: "جمع التفاريق" لشيخنا الكبير^(٦)، و"جمع التفاريق" كتاب منسوب إلى البقالي، وهذا النص يفهم منه أنه من شيوخه، وهناك

(١) انظر ترجمته في "المنتخب من معجم شيوخ السمعاني" ١/١١٨٢، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٨٥، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، تبصير المتنبه بتحريр المشتبه لابن حجر ١/١٦٦.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الطبقات لابن قاضي شعبة ص ١٥٩ وتحرف عنده إلى "الفرعولي".

(٣) انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبي ٢٠/٢٨٤، وتصحف في كثير من الكتب المطبوعة والمخطوطة إلى: السبجي، ويختلط بمحمد بن أبي بكر السبجي (ت ٥٥٥هـ) انظر "سير أعلام النبلاء" ٢٠/٢٨٦.

(٤) المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شعبة ص ١٥٩، تبصير المتنبه بتحريр المشتبه لابن حجر ١/١٦٦.

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي ١٣/٢٥٣، التكملة لوفيات النقلة للمنزري ٢/٢٧٩، وفي الكامل لابن الأثير ١٠/٢٧٢ أنه توفي في ٦٠٦هـ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ٤/١٨.

(٦) ص ١٦.



مجلة "تيان" للدراسات القرآنية العدد (٣٩) ١٤٤٢ هـ

نص في كتاب "الجواهر المضية" يُذكر فيه أن المطرزي "تفقه على البقالي"^(١)، وبهذا يترجح أن المطرزي من تلاميذ البقالي.

والمطرزي قيل عنه: "كان بخوارزم خليفة الزمخشري"^(٢)، مع أنه ولد في اليوم الذي توفي فيه الزمخشري.

٢. محمد بن سعد بن محمد الديباجي المروزي، (٥١٧-٥٦٠٩هـ)^(٣)، توفي بمرور، قال ياقوت: "لقي الزمخشري، وقرأ على تلميذه البقالي"^(٤).

٣. علي بن عبد الله بن عمران العمراني^(٥)، أخذ عن الزمخشري وغيره، وأخذ عن البقالي الفقه والنحو^(٦).

(١) الجواهر المضية ٣/ ٥٢٩، وقع تحريف في هذه الكلمة إلى (النعالي) في الطبعة القديمة (ط كراتشي)، وتناقلها المترجمون للمطرزي خطأً.

(٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ٤/ ١٨.

(٣) انظر ترجمته: في معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/ ٢٥٣٨، "تاريخ الإسلام" ١٣/ ٢٢٤.

(٤) معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٨، بغية الوعاة للسيوطي ١/ ١١١، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣/ ١٤٣.

(٥) انظر ترجمته: في كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٩، وهو وفي هذه النسخة الخطية محرف إلى (المعمراني) وفي م ٢ ق ١٩٠ (العمراني)، ولم أقف على تاريخ وفاته، وانظر الفوائد البهية للكنوي ص ١٢٣.

(٦) كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

المطلب الثالث: مصنفاته، ووفاته

نُعتَ البقالي بأنه كثير التصانيف متنوعها، وأكثرها مفقود، ولم يطبع من مصنفاته شيء.

قال ابن قاضي شهبة: "له تصانيف كثيرة، كلها حسنة، وعند الناس مقبولة"^(١)، وهذا سرد لمصنفاته:

١. أسرار الأدب وافتخار العرب^(٢)، وقد وقع في اسمه تصحيف كثير، نحو: "كتاب آفات الكذب"^(٣)، و"أسرار الكتب"^(٤)، و"أسرار الكذب وافتخار العرب"^(٥)، وله مختصر في مكتبة هامبورج بألمانيا برقم (٣٩)^(٦)، وقد صوره الباحث، ويقع في اثنتي عشرة صفحة، في ضمن مجموع، وتبين للباحث بعد الحصول على نسخة منه أنه كتاب في فقه اللغة.

٢. الأسمى في سرد الأسماء^(٧)، أو الأسماء في شرح الأسماء^(٨)، وقد يكون هو الآتي وهو شرح الأسماء الحسنى أو المقصد الأسنى.

(١) الطبقات ص ١٥٨.

(٢) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢ / ٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤ / ٢٤٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١ / ٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٨.

(٣) كتابت أخبار الأحيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨.

(٤) تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧١.

(٥) ذكره محقق الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤ / ٣٩٢، وفي بعض النسخ: أسرار الكتب، ذكره الشيخ بكر أبو زيد في طبقات النسايين ص ١١٦ باسم افتخار العرب، ولعله ظن أنه كتاب في مفاخر العرب.

(٦) تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٣٩.

(٧) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢ / ٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤ / ٢٤٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١ / ٥٧٦.

(٨) الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٨.



٣. أذكار الصلاة^(١).
٤. الإعجاب في الإعراب^(٢).
٥. أم الفضائل^(٣).
٦. آفات الكذب^(٤)، وقد يكون هو أسرار الأدب السابق.
٧. البداية في المعاني والبيان^(٥)، وقد يكون هو "الهداية إلى علم المعاني والبيان"، أو "الهداية في المعاني والبيان"^(٦).
٨. الترغيب في العلم^(٧).

- (١) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/ ٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/ ٢٤٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/ ٣٩٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/ ٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧١، كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢، نيل السائر للبنجييري ص ٢١٢.
- (٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/ ٢٦١٨، الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩، بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢١٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٣٢، ديوان الإسلام للغزي ١/ ٣١٦، نيل السائر للبنجييري ص ٢١٢.
- (٣) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٨.
- (٤) الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢، نيل السائر للبنجييري ص ٢١٢.
- (٥) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/ ٢٦١٨، بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢١٥، نيل السائر للبنجييري ص ٢١٢.
- (٦) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/ ٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/ ٢٤٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/ ٣٩٢، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/ ٥٧٦، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧٢، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٣٢، كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢.
- (٧) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/ ٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/ ٢٤٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/ ٣٩٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/ ٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧٢، كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢، نيل السائر للبنجييري ص ٢١٢.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

٩. تفسير القرآن^(١)، قال ابن الساعي: "في أربع مجلدات، رأيته ولا أدري أهو مفتاح التنزيل أو لا"^(٢)، قال الداودي: "سماه مفتاح التنزيل"^(٣).
١٠. تقويم اللسان، في النحو^(٤)، وقد جمع الباحث - بحمد الله - ما يزيد على عشرين نسخة خطية منه، من مكنتات شتى.
- وعلى هذا الكتاب شرح لأحمد بن السيد رمضان المرزوقي الحسيني (١٢٠٥هـ-١٢٦٢هـ)^(٥)، اسمه تسهيل الأذهان على متن تقويم اللسان^(٦).
١١. تكميل تقويم اللسان^(٧).
١٢. التنبيه على إعجاز القرآن^(٨)، وقد يسمى إعجاز القرآن^(٩).

- (١) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩، طبقات المفسرين للسيوطي ص ١١٧، طبقات المفسرين للأدنه وي ص ١٩٥، كئائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦١.
- (٢) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١.
- (٣) طبقات المفسرين للداودي ٢/٢٣٢.
- (٤) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/٢٦١٨، الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩، بغية الوعاة للسيوطي ١/٢١٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢٣٢، ديوان الإسلام للغزي ١/٣١٦، نيل السائر للبنجيري ص ٢١٢.
- (٥) انظر المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر ص ١١٤، وإمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن ٢/٢٥.
- (٦) انظر المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر ص ١١٤.
- (٧) الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩.
- (٨) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧١، كئائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢.
- (٩) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٨٥، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢٣٢، طبقات المفسرين للأدنه وي ص ١٩٥.



١٣. جمع التفاريق^(١).

١٤. شرح الأسماء الحُسنى^(٢)، وعند الكفوي: "المقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى"^(٣)، وفي الجواهر المضية: "الأسنى في شرح الأسماء الحسنى"^(٤).

١٥. شرح الأربعين^(٥)، ولم يتبين المقصود بالأربعين، ربما كان كتاب أبي حامد الغزالي (ت ٥٥٠٥هـ) أو غيره، وقد نقل عنه الكفوي مسألة فقهية^(٦).

١٦. الصلاة، ويذكر باسم صلاة البقالي^(٧).

١٧. الفتاوي^(٨)، يذكره الحنفية كثيرًا في كتبهم، يقال: "ذكره البقالي في

فتاواه"^(٩)، وله نسخة في المركز الحكومي بإسطنبول (٣٠٧)^(١٠).

(١) كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢، "كشف الظنون" ٥٩٦/١.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/٢٦١٨، الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٨، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧١، طبقات المفسرين للسيوطي ص ١١٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢٣٢، طبقات المفسرين للأذنه وي ص ١٩٥، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢، نيل السائر للبنجيبي ص ٢١٢.

(٣) كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨.

(٤) الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٧٢.

(٥) كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨.

(٦) كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨.

(٧) في "حاشية الشلبي (ت ١٠٢١هـ) على تبين الحقائق شرح كنز الدقائق" في مواضع كثيرة، منها ١/١٥، وتكملة البحر الرائق للطوري القادري (ت ١١٣٨هـ) في مواضع، منها ١/٥٤، وذكره في كشف الظنون ٢/١٠٨١، وهدية العارفين ٢/٩٨.

(٨) كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢.

(٩) يذكر كثيرًا في كتاب "المحيط البرهاني في الفقه النعماني" لابن مازة البخاري (٥٦١٦هـ)، وفي "البحر الرائق شرح كنز الحقائق" لابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، وفي غيرها.

(١٠) الفهرس الشامل ٧/٢٤.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

١٨. كافي التّراجم بلسان الأعاجم^(١)، أو التراجم بلسان الأعاجم^(٢)، أو الكافي في التراجم بلسان الأعاجم^(٣).

وهناك كتاب منسوب إلى أحمد بن محمد الغزنوي (ت ٥٥٩٣هـ) في بعض النسخ الخطية التي وقف عليها الباحث، وأُثبتَ على غلافها "كتاب تراجم الأعاجم" من مصنفات الشيخ الأجل العالم الكامل أبي المعالي أحمد بن محمد الغزنوي، طبع في إيران، مع مقدمة بالفارسية، وأوله: "الحمد لله مانح الأغلاق وفتاح الأغلاق... إلى أن قال: "فهذا مختصر في التفسير الناجم سُمِّي تراجم الأعاجم، والشرط فيه أن كل كلمة فسرنا مرة لا يعود إليها كرة، لِيَقْلَ عائدته فيكثر فائدته"^(٤)، ثم ابتداءً الكتاب بتفسير كلمات القرآن الكريم الفارسية على ترتيب المصحف، وفي كشف الظنون "كتاب تراجم الأعاجم" ونسبه إلى البقالي، وذكر هذه المقدمة عينها^(٥).

١٩. مختصر في الفقه، وعند الباحث نسخة منه، كُتِبَ على غلافها أن الكتاب من تأليفه.

٢٠. منازل العرب^(٦)، وقد يكون هو مياها العرب^(٧)، وجمعهما السيوطي (ت ٩١١هـ) فقال: "منازل العرب ومياهاها"^(٨)، وقال ابن

(١) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/ ٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/ ٢٤٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٥٧٦/١.

(٢) الجواهر المضوية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/ ٣٩٢، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢.

(٣) الطبقات لابن قاضي شهبه ص ١٥٩.

(٤) تراجم الأعاجم ص ١.

(٥) كشف الظنون ١/ ٣٩٤.

(٦) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/ ٢٦١٨.

(٧) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/ ٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/ ٢٤٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٥٧٦/١.

(٨) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢١٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٣٢، ديوان الإسلام للغزي ١/ ٣١٦، نيل السائرين للبنجييري ص ٢١٢، وانظر "المعجم العربي" لحسين نصار ص ١٣٣، و"معجم المعاجم" لأحمد الشرفاوي ص ١٣١.



الساعي (ت ٦٧٤ هـ): "منازل العرب ومياها وديارها"^(١).
وله "غير ذلك"^(٢).

وهناك كتابان ينسبان إليه:

١. الكبريت الأحمر، لم يثبت عند الباحث أنه من مؤلفاته^(٣)، ولم ينسبه إليه من ترجم له، ذكره الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في مقدمة كتابه "البحر المحيط"^(٤)، ونسبه إلى أبي الفضل الخوارزمي، ونسب مؤلفه إلى الحنفية^(٥)، وعزاه البرماوي (ت ٨٣١ هـ) في الفوائد السنية^(٦) إلى أحد المعتزلة، ولم يصرح باسم مؤلفه.
 ٢. شرح البقالي، ينسب إلى البقالي في كتب الحنفية^(٧)، ولم يترجح عند الباحث أنه لأبي الفضل البقالي.
- وفاته: تُوفِّي أبو الفضل البقالي بجزجانية خوارزم في شهر جمادى الآخرة في سلخها، سنة اثنتين وستين وخمسمئة (٥٦٢ هـ)، وله من العمر حين توفي نيف وسبعون سنة^(٨)، وسبق أنه دُفِنَ بجانب البياعي.

-
- (١) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩.
 - (٢) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٨٥، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢.
 - (٣) خلافا لما ذكره د محمد بولوز في كتابه "بداية المجتهد لابن رشد ودوره في تربية ملكة الاجتهاد" ص ٤٥.
 - (٤) البحر المحيط ١/٥.
 - (٥) البحر المحيط ١/١٠٩.
 - (٦) الفوائد السنية في شرح الألفية ٣/٤٢٢.
 - (٧) البحر الرائق شرح كنز الحقائق لابن نجيم (ت ٩٧٠ هـ) في مواضع، منها ٤/١٨٧.
 - (٨) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/٢٦١٨، الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٦٨، ١٢/٢٨٥، المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ص ٥١، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١/٥٧٦، الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩، بغية الوعاة للسيوطي ١/٢١٥، طبقات المفسرين للسيوطي ص ١١٧، طبقات المفسرين للدواودي ٢/٢٣٢، طبقات المفسرين للأذنه وي ص ١٩٦، كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢، نيل السائرين للبنجييري ص ٢١٢.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وذكره الذهبي في وفيات سنة إحدى وستين وخمسمئة (٥٦١هـ)^(١)، واقتصر على ذلك الصفدي^(٢).

وذكر القرشي أنه توفي في ست وسبعين وخمسمئة (٥٧٦هـ) وقال: "وقد نيفَ على السبعين" كما في المطبوع^(٣)، ولكن في نسختين خطيتين من نسخ "كتائب الأخيار" للكفوي: "وقد نيفَ على التسعين"^(٤)، وقال: "كذا ذكره عبد القادر في الجواهر المضية"، وتبعه على ذلك اللكنوي^(٥)، مع أن عبد القادر القرشي ذكر أنه نيف على السبعين كما سبق، وربما وقع في نسخته تحريف، قال ابن قاضي شهبة: "ابن نيف وسبعين سنة، بتقديم السين"^(٦).

وجاء في "معجم المؤلفين"^(٧) أن وفاته سنة ٥٢٣هـ^(٨).



-
- (١) وانظر: الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩ فقد أشار إلى ذكر الذهبي للبقالي مرتين.
 (٢) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/٢٦٨، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٤٢.
 (٣) الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، نيل السائر للبنجييري ص ٢١٢.
 (٤) كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨ من نسخة شوري إيران، وم ١ ق ١٩٠، نسخة الدكتور محمد التركي في الألوكة.
 (٥) الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٤/٣٩٢، كتائب أعلام الأخيار للكفوي مخطوط م ١ ق ٢٩٨، الفوائد البهية للكنوي ص ١٦٢، طبقات النسايبين لبكر أبو زيد ص ١١٦.
 (٦) الطبقات لابن قاضي شهبة ص ١٥٩.
 (٧) معجم المؤلفين ١١/١٣٧.
 (٨) كشاف معجم المؤلفين للدكتور فراج عطا سالم ٤/٢٥١٩.



المبحث الثاني: التعريف بالكتاب ونسخه الخطية

المطلب الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى مؤلفه:

اشتهر هذا التفسير باسم (مفتاح التنزيل)، وقد نسبته جمع إلى ابن بابجوك البقالي بهذا الاسم، وهم:

ياقوت (ت ٦٢٦ هـ) في "معجم الأدباء" ٢٦١٨/٦، وابن الساعي (ت ٦٧٤ هـ) في " الدر الثمين" ص ١٣١، والذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في "تاريخ الإسلام" ٢٨٥/١٢، وفي "المشتبه في أسماء الرجال" ص ٥١، والصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في "الوافي" ٢/٢٤٢، والقرشي (ت ٧٧٥ هـ) في "الجواهر المضية" ٣٩٢/٤، وابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ) في "توضيح المشتبه" ٥٧٦/١، وابن قاضي شهبه (ت ٨٥١ هـ) في "تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء" ص ١٥٩، وابن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) في "تاج التراجم" ص ٢٧٢، والسيوطي (ت ٩١١ هـ) في "طبقات المفسرين" ص ١١٧، وفي "بغية الوعاة" ٢١٥/١، والأذنه وي (ت ق ١١) في "طبقات المفسرين" ص ١٩٥، وحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) في "كشف الظنون" ١٧٦٠/٢، وفي "سلم الوصول" ٦٧/٣، ورياض زاده (ت ١٠٧٨ هـ) في "أسماء الكتب" ص ١٢٦، والغزي (ت ١١٦٧ هـ) في "ديوان الإسلام" ٣١٦/١، واللكنوي (ت ١٣٠٤ هـ) في "الفوائد البهية" ص ١٦٢، والبنجييري (ت ١٣٦٥ هـ) في "نيل السائرين" ص ٢١٢، والزركلي (ت ١٣٩٦ هـ) في "الأعلام" ٣٣٥/٦، وعمر كحالة (ت ١٤٠٨ هـ) في "معجم المؤلفين" ١٣٧/١١، وفي "المنتقى من مخطوطات معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند" ص ١٣٢^(١)، وفي "الموسوعة القرآنية" ٣٩/٩.

وجاء باسم "مفتاح التنزيل في تفسير القرآن" في "معجم المفسرين" لعادل نويهض ٦٠٦/٢، وفي "فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم" ١٢٤١/٣.

(١) وسيأتي بيان ما فيه من الخطأ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

ونسب إليه بوصف (تفسير القرآن) أو (كتاب تفسير القرآن)^(١)، عند الذهبي في "تاريخ الإسلام" ٢٨٥/١٢، والصفدي في "الوافي بالوفيات" ٢٤٢/٤، وابن قاضي شهبة في "تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء" ص ١٥٩، والسيوطي في "طبقات المفسرين" ص ١١٧، والأذنه وي في "طبقات المفسرين" ص ١٩٥، وعمر كحالة في "معجم المؤلفين" ١٣٧/١١، وفي "فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية" ٤٤٥/٣، وفي "الفهرس الشامل" ٢٠٥/١، وفي "معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم)" ١٦٨/١، وفي "خزانة التراث" الذي أعده "مركز الملك فيصل"، وفي "الموسوعة القرآنية" ٣٩/٩.

وأما ابن الساعي فقد ذكر "مفتاح التنزيل" وقال: "و"كتاب في التفسير" في أربع مجلدات، رأيته ولا أدري أهو "مفتاح التنزيل" أم لا"^(٢)، وجزم الداودي (ت ٥٩٤٥) في "طبقات المفسرين" بأنهما كتاب واحد، قال: "له من التصانيف: "تفسير القرآن" سماه "مفتاح التنزيل"^(٣).

ونسب إليه باسم "كتاب التفسير" أو "التفسير"، ذكره الذهبي في "المشتمبه" ص ٥١، والقرشي في "الجواهر المضية" ٣٩٢/٤، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتمبه" ٥٧٦/١، وحاجي خليفة في "سلم الوصول" ٦٧/٣، ورياض زاده (ت ١٠٧٨هـ) في "أسماء الكتب" ص ١٢٦، والكفوي (ت ١٠٩٤هـ) في "كتائب أعلام الأخيار" مخطوط م ١ ق ٢٩٨، واللكنوي في "الفوائد البهية" ص ١٦١، والزركلي في "الأعلام" ٣٣٥/٦.

(١) وقد يذكر قبله كلمة (كتاب)، ومن تكرر ذكره هنا فقد ذكر الاثنين معاً، "مفتاح التنزيل" و"تفسير القرآن".

(٢) الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص ١٣١.

(٣) طبقات المفسرين للداودي ٢٣٢/٢.



مجلة "تيان" للدراسات القرآنية العدد (٣٩) ١٤٤٢هـ

وجاء أيضًا مع "مفتاح التنزيل" باسم "تفسير بقالى" في "الفهرس الشامل" ١/٨٤٢، وفي "معجم التاريخ (التراث الإسلامى فى مكتبات العالم) ١/١٦٨، ٤/٢٥٠٠، ويبدو أنه بناءً على ما جاء فى النسخة الخطية المحفوظة فى داماد إبراهيم باشا كما سيأتى.

وجاء فى "المتقى من مخطوطات معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند" ص ١٣٢: "مفتاح التنزيل" أو "مفتاح القرآن"، وفى "هدية العارفين" للبغدادى (ت ١٣٩٩هـ) ٢/٩٨: "مصباح التنزيل فى التفسير".

وجميع ما تقدم يثبت - بما لا يدع مجالاً للشك - صحة نسبة هذا التفسير إلى البقالى، ومن الأدلة على صحة نسبته إلى مؤلفه ما يأتى فى المطلب الثانى.

المطلب الثانى: نسخته الخطية

بعد البحث الكثير والسؤال لم يتيسر للباحث الوقوف إلا على نسخ خطية لا يكتمل بها التفسير، وهذا بيان لها:

النسخة الأولى: نسخة داماد إبراهيم باشا برقم (٩٩) كما فى "دفتر كتبخانه داماد إبراهيم باشا" ص ٥، فى كل صفحة خمسة عشر سطرًا تقريبًا، كتبت بخط عتيق عَسِر، والآيات بالحمرة، تقع فى (٢٥٧) لوحًا، وكتب عليها بخط حديث "الجزء السابع من تفسير البقالى" وفى أعلى الصفحة "تفسير بقالى" بخط صغير، تبدأ النسخة من سورة طه إلى آخر سورة النمل، وفى آخرها "ويتلوه الجزء الثامن من البقالى، سورة القصص، وفرغ منه عمر بن محمد ابن عمر بن غالب الخطيب الدسكري، فى يوم الإثنين، ثالث وعشرين صفر سنة تسع وخمسين وخمسمئة، والحمد لله رب العالمين..."، أى أنها كتبت فى حياة المؤلف، وقد يكون هذا الجزء السابع من مجموع عشرة أجزاء، وفى النسخة خلل كبير فى ترتيب الأوراق، وليس فيها نظام التعقيب، وتبين بعد ذلك أن ليس فى النسخة سقط بحمد الله، وهى كثيرة الأخطاء، وكثير من كلماتها بغير نقط، والكاف لا تكتب رأسها، مثال ذلك:



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

(سيابيليم)^(١) أي (ستأتيتكم)، وقوله: (وهو الحسن ها هني اللثير)، أي (وهو الحسن ها هنا الكثير)^(٢).

ومثال ذلك من صورة المخطوط: قوله:

ومن لها حمان حلم الطرع **دلال الوقت**، أي: ومن أين لنا كيف كان حكم النظر في

ذلك الوقت.

ومثله قوله:

"قالوا في اليعير من راي عليه نعلين وهو عرب يروح

وان كان مياها لا يروح باخرى)، **قالوا المعير من راي عليه نعلين**

وهو عرب يروح وان كان مياها لا يروح باخرى

أي: "قالوا في التعبير: من رأى عليه نعلين وهو عزب تزوج، وإن كان متأهلاً

تزوج بأخرى".

وكثير من الآيات تكتب بلا نقط ولا شكل، مثل ما ذكره من قوله - تعالى - :

وهي الآية [٨٣] من سورة النمل، **وَيَوْمَ نَحْمِلُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ وِجْدَانًا**

قوله - تعالى - : ﴿ وَيَوْمَ نَحْمِلُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ وِجْدَانًا فَوَجًّا مِمَّنْ يَكْذِبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾^(١)، ورمزت

لها بحرف (د) من داماد.

وهذه نماذج من أولها ومن آخرها:

(١) د/٢١٨/ب.

(٢) د/١٩٩/أ.



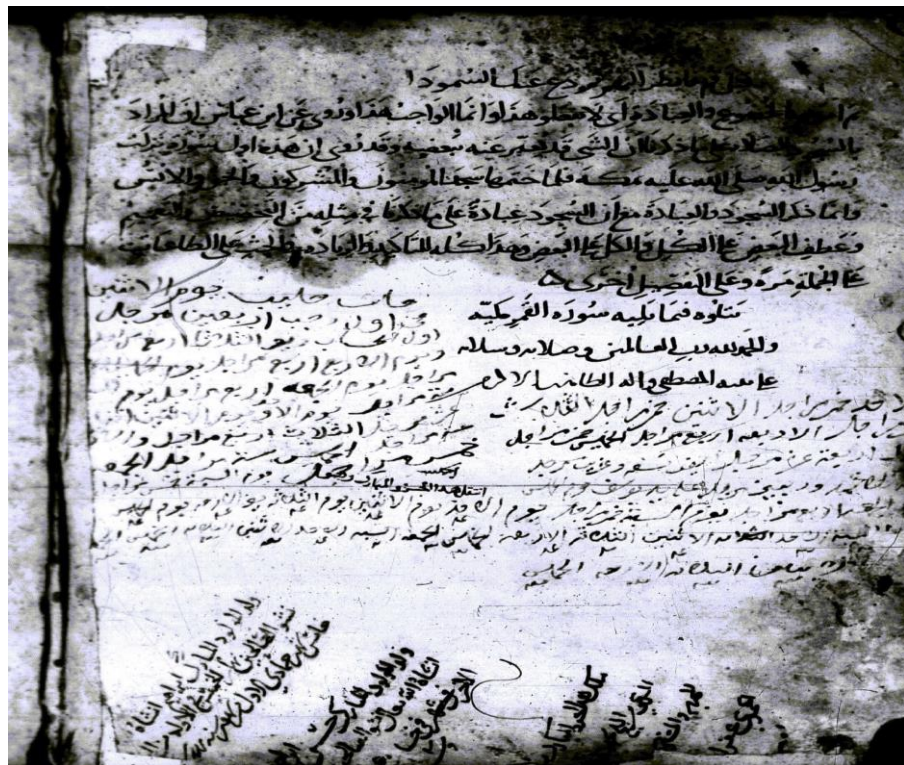
محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

النسخة الثانية: نسخة الظاهرية برقم (٥٢٠)، تفسير (١٢٥)، وفي فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات الظاهرية ٣/٤٤٦، منسوخة في القرن السابع الهجري، بخط نسخي، وكتبت الآيات وأسماء السور بالحمرة، وعلى الورقة الأولى مجموعة من قيود التملك، أكثرها أصابه طمس، أحدها باسم أبي بكر أحمد بن عمر الطرابلسي سنة (٥٨٦٧هـ)، وآخر باسم محمد بن أبي بكر الخطيب سنة (٥٩٦٠هـ)، وفي آخره قيود وتملكات، وقد أصاب المخطوطة رطوبة شديدة تؤثر على قراءة النص، خاصة في الأطراف العليا من أوائلها وأواخرها.

وتشمل هذه النسخة الجزء الثالث، وتبدأ من أول سورة القصص إلى آخر سورة النجم، وتقع في مئة وأربعة وتسعين لوحًا، وكتبت عليها: "الجزء الثالث من تفسير البقالي رحمة الله عليه"، ويظهر أن هذا الجزء الثالث من أربعة أجزاء، وقد سبق قول ابن الساعي: "في أربع مجلدات"، وعليه فالجزء الرابع يبدأ من سورة القمر إلى آخر القرآن، ورمزت لها بالحرف (ظ) من الظاهرية.

وعند الإشارة إلى هاتين النسختين في الحواشي يذكر الباحث رمز النسخة ويتلوها رقم اللوح ثم شريطة ثم وجه اللوح، ومثال ذلك: د ١٥٠/ب، أي أن النقل عن نسخة داماد إبراهيم، ورقم اللوح ١٥٠ الوجه ب. وهذه نماذج من أولها ومن آخرها:





محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

ويتبين بهذا أن الموجود من الكتاب بنسخته يبدأ من سورة طه إلى آخر سورة النجم، وقد وقف الباحث على مواضع أشار فيها المؤلف إلى أماكن أخرى من تفسيره، قال: "على ما ذكرنا في أول الكتاب"^(١)، وقال: "يؤكد ما تقدم في أول الكتاب"^(٢)، "على ما ذكرنا في قوله: ﴿وَجَبْرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]"^(٣)، وأحال على تفسير آيات من سورة الأعراف^(٤)، والأنفال^(٥)، والنحل^(٦)، وقال في موضع: "فأما قوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧] فله وجوه نذكرها في موضعها"^(٧)، وسيأتي أنه يكثر من الإحالات، وبهذا يتبين أنه قد فسر القرآن كاملاً، ولم يذكر أحد أنه لم يتم تفسيره، بحسب اطلاع الباحث.

وهناك نسخة في مكتبة الأسكوريال؛ صرفت عنها النظر لأنها في خمس ورقات فقط. تنبيه مهم: جاء في "المتقى" من مخطوطات معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند ص ١٣٢: "مفتاح التنزيل" أو "مفتاح القرآن"، للبقالي: محمد بن أبي القاسم بن بابجوك ت ٥٦٢هـ / ١١٦٧م، ٣٣٤ ق " وأن رقمه في المعهد: ٦١٧٤"، وبعد أن طلب الباحث هذه النسخة من المعهد وانتظر مدة تقارب خمسة أشهر، وصل المخطوط، وقد كُتِبَ على الصفحة الأولى منه باللغة التركية القديمة ما ترجمته: "مفتاح التنزيل، احتمال، مؤلف هذا الكتاب هو زين المشايخ محمد بن أبي القاسم الخوارزمي البقالي، أحد تلاميذ الزمخشري، توفي في ٥٦٢هـ"، وبعد الاطلاع عليه تبين أنه ليس بتفسير البقالي، وإنما هو كتاب في غريب القرآن مرتب على حروف المعجم.

(١) ظ ٦٩/ب.

(٢) ظ ٢٢/ب.

(٣) ظ ٤١/ب.

(٤) د ٦٣/ب.

(٥) ظ ٥٦/ب.

(٦) د ٢٢٨/أ.

(٧) ظ ١٨٣/ب.



المطلب الثالث: مصادره:

لأن النسخ التي وقف عليها الباحث لا تشمل المقدمة، التي يغلب على الظن ذكر المصادر فيها، وبعد قراءة النسخ تبين - فيما يظهر - أنه لم يعتمد تفسيراً معيناً يتخذة أصلاً لكتابه، وإن كان قد نص على النقل من بعض التفاسير التي سيأتي ذكرها، ولأنه من أخص تلاميذ الزمخشري فقد استفاد من تفسيره في بعض المواضع، ولا ينقل عنه نصاً، ولكنه يتصرف في العبارة، ويختصر ويزيد كثيراً، وهذا بيان بالكتب التي نقل عنها وأشار إليها:

جامع سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ): ذكره في مواضع^(١).

البيان والتبين للجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)^(٢).

مشكل القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ): ذكره في مواضع^(٣)، وعيون الأخبار له^(٤).

تفسير ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ): نقل عنه في مواضع^(٥)، وعلق على بعض

كلامه، ورجح بعضه واعتراض على بعضه، وسيأتي ذلك.

تفسير أبي القاسم بن حبيب: وهو الحسن بن محمد بن الحسن بن جعفر بن

حبيب النيسابوري (ت ٤٠٦ هـ)، من أشهر مفسري خراسان^(٦)، صنف في التفسير

والقراءات والآداب، ومن كتبه المطبوعة "التنبيه على فضل علوم القرآن"، و"عقلاء

المجانين". وسارت تصانيفه في الآفاق^(٧).

(١) منها ظ ٢٩/ب.

(٢) ظ ١٥٥/أ.

(٣) منها ظ ٧٨/ب.

(٤) ظ ١٥٥/أ.

(٥) ظ ٨٤/ب.

(٦) وتفسيره مخطوط يذكره كثيراً التعليبي في "الكشف والبيان ١٣٨/٢، يوجد منه جزء كبير منه في الجامعة

الإسلامية برقم (٨٧٠٩)، ويبدأ من سورة الأنفال إلى سورة الزخرف، مصور عن نسخة شستريتي

برقم (٣٤٩٦)، وتاريخ نسخه عام (٦١٠ هـ).

(٧) سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٣٧/١٧، طبقات المفسرين للدودي ١/١٤٤.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

فمن ذلك قوله لما ذكر معاني عرض الأمانة على السماوات والأرض والجبال:
"وإلى قريب من هذه المعاني أشار في تفسير البوزجاني، وكذلك ذكر أبو القاسم بن
حبيب أن الناس في تفصيلها طبقتان.."^(١)، ونقل عنه في مواضع، قال: "حكى أبو
القاسم بن حبيب عن أهل المعاني..."^(٢) "إلى غير ذلك"^(٣).

أبو منصور الأشعري: ولعله محمد بن الحسين بن أبي أيوب الأيوبي (ت
٤٢١هـ)، المتكلم، صاحب حجة وبيان ونظر، متقدم في مذهب أبي الحسن
الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، له كتاب "تلخيص الدلائل"^(٤).

ذكره في تفسير ﴿قَالَ يٰٓإِبْرٰهٖمُ مَا مَنَعَكَ اَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِدَيِّكَ﴾ [ص: ٧٥] وأنه قال:
"يده: قدرته، وإنما التشرية لآدم تخصيصه بالذكر..."^(٥).

ويحتمل أن يكون أبا منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت
٤٢٩هـ)، صاحب المؤلفات الكثيرة، ومنها "الفرق بين الفرق"^(٦).

تفسير القاضي أبي عاصم: ولم يتبين من صاحب هذا التفسير؟، ومن المشاهير
القاضي أبو عاصم الهروي الشافعي، وهو محمد بن أحمد العبّادي (ت ٤٥٨هـ) إمام
محقق مدقق، له مصنفات في الفقه^(٧)، وله "طبقات الشافعية"، مطبوع، وقد نقل عبد
القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في تفسيره "درج الدرر في تفسير الآي والسور"^(٨)، وقد
جعله محقق "درج الدرر" أبا عاصم العبّادي السابق ولم يجد الباحث من أشار إلى

(١) ظ ٥٧/أ.

(٢) ظ ٣٨/ب.

(٣) ظ ٧٤/ب، ظ ٨١/أ، ظ ٩٤/أ، د ٣٨/ب.

(٤) تاريخ الإسلام ٣٦٨/٩، وسير أعلام النبلاء ٥٧٣/١٧ للذهبي، طبقات الشافعية للسبكي ١٤٧/٤.

(٥) ظ ١٠١/أ، مذهب أهل السنة والجماعة إثبات ما أثبتته الله لنفسه من غير تحريف، ولا تعطيل، وغير
تكييف، ولا تمثيل.

(٦) البداية والنهاية لابن كثير ٦٧٢/١٥، الأعلام للزركلي ٤٨/٤.

(٧) تاريخ الإسلام للذهبي ١٠١/١٠، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٤/٤.

(٨) انظر درج الدرر ٥٧٩/٢.



أن للعبادي تفسيراً للقرآن.

وقد ذكر البقالي القاضي أبا عاصم في مواضع، منها أنه قال في تفسير سورة ص: "وذكر القاضي أبو عاصم فإن^(١) معناه لِمَا خَلَقْتُ أَنَا بغير واسطة، فإنما ذكر اليمين لتحقيق الإضافة؛ لأن خلق سائر الناس بواسطة، وفي تفسير البوزجاني نحوه"^(٢).
تفسير البوزجاني: ذكره في مواضع^(٣)، باسم كتاب البوزجاني^(٤)، وقال: "وذكر البوزجاني نحو هذا"^(٥)، وذكر وجهين في تفسير آية ثم قال: "وكلا الوجهين في تفسير البوزجاني"^(٦).

وهو منسوب إلى بوزجان، وهي بلدة قديمة تقع في شرق إيران اليوم، ينسب إليها كثير من العلماء^(٧)، ولم يتبين من صاحب التفسير المقصود؟، إذ لم يجد الباحث من ذكر هذا التفسير أو نقل عنه.

المطلب الرابع: الملامح العامة لتفسيره:

يعد هذا التفسير من جملة التفاسير الوسيطة، فلم يقصد مؤلفه التوسع وجر أذيال النقول، ولكنه يميل إلى الاختصار في كثير من المواضع، وهذا واضح جداً لمن يقرأ فيه، وإن بسط الكلام على آيات دون آيات، خصوصاً في آيات الأحكام والآيات المشتملة على القصص والأخبار، ومن مظاهر قصد الاختصار أنه يحيل كثيراً إلى ما سبق ذكره، ويعرض عن الأقوال والروايات التي أكثر منها المفسرون، ويقصد أيضاً البعد عن الإغراق في ذكر المذاهب الفقهية والعقدية، ويحيل على

(١) كذا في النسخة الخطية، ولعل الصواب: (بأن) أو (أن).

(٢) ظ ١٠١/أ، ومنها ظ ٥٧/ب، ظ ٧٦/أ.

(٣) د ٥٣/ب.

(٤) ظ ٢٩/أ، ظ ٩٧/ب.

(٥) ظ ٩٦/أ.

(٦) ظ ٧٣/ب.

(٧) الأنساب للسمعاني ٢/٣٥٥، معجم البلدان للحموي ١/٥٠٧.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

الكتب الخاصة بهذه الفنون، وهذا بيان لمظاهر قصد الاختصار في تفسيره:

١. عدم الإكثار من النقول: فهو لا يكثر من النقول الحرفية عن كتب التفسير، وإذا نقل فإنه ينقل بالمعنى، أو يختصر ويشير إلى الأقوال، فجُلُّ ما في تفسيره من قوله لا من منقوله، إلا ما يذكره من روايات وآثار.

فشخصيته ظاهرة في كتابه، وهو إن نقل فإنه يتصرف تصرفاً غير مخل، ثم يقول: كذا عن فلان، ويذكر القول الآخر ثم يقول: كذا عن فلان، وهذا مثال يوضح أسلوبه في التفسير وذكر الأقوال وتوجيهها:

ففي تفسيره قوله - تعالى - : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ﴾ الآية [الروم: ٤١] قال: "للفساد وجهان، أحدهما: الخراب، ومنه قوله - تعالى - : ﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، والثاني: المعاصي، ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]^(١) وكلاهما قيل ههنا، أما الأول فله وجهان أيضاً، أحدهما: أن القحط والجذب عقوبة بما كسبه الناس من المعاصي، ويؤكد قوله: ﴿لِيُذِيقَهُمْ﴾، وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، والآخر: أن يكون قوله ﴿يَمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ تفسيراً له وبياناً لسببه، أي وذلك من كسبهم؛ لأنهم قطعوا الطرق فانقطعت التجارات، وظلموا حتى انقطعت الزراعات وبطلت أسباب المعاش فتكون اللام للعاقبة كقوله: ﴿لِيُرْذَوْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ونحو ذلك إلا أنه لا يليق بقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، وأما إذا حمل الفساد على المعاصي فالمراد به الشرك وما دونه، والفاحشة بين الرجلين وبين المرأتين، ويكون قوله: ﴿يَمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ تفسيراً له أيضاً إلا أنه لا يليق بقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ولا يتصل به في المعنى، وقد يضم في: ظهرت عقوبة الفساد، والروايات في ذلك كله مختلفة"، ثم ذكر الروايات عن السلف، ثم قال: "وعن عكرمة: العرب تسمى الأمصار بحراً، وقد يضم في: في أهل البر والبحر، وإنما قال: ﴿بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾؛ لأنه آخر بقية الجزاء

(١) في المخطوط ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾، وهو سهو.



إلى يوم القيامة"^(١) إلى آخر ما قال.

وذكر ما يزيد على عشرة أقوال ونسبها إلى أصحابها في تفسير قوله - تعالى - : ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ﴾ [لقمان: ٢٠] ثم قال: "إلى نحو ذلك مما لا يحصر من الأقاويل، وهذا دليل على سعة القول في هذا النوع بإجماع المسلمين، وأن ذلك مما لا يختص بالتوقيف إلا عند من لا يعرف ما يقول"^(٢).

ولما ذكر الآثار في المراد بالاستقامة في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ الآية [فصلت: ٣٠]: قال: "والكلام في هذا يحتمل البسط، وقليله يغني عن كثيره"^(٣).

٢. الإحالات على ما سبق بقصد الاختصار: ومما يلاحظ في هذا التفسير أنه يكثر جداً من الإحالة على ما سبق؛ لئلا يطول الكتاب بتكرار الأقوال، ويعتذر عن التطويل في مواضع، فيقول مثلاً: "وتفسير السلامة على التفصيل مما يطول"^(٤)، وإنما يجمعها السلامة من المعصية؛ لأن [الجوارح] تبع له"^(٥) أي للقلب، ومن الأمثلة قوله: "قد مضى القول في هذه المعاني، وقد ذكرنا أيضاً أن الكريم يمدح به كل شيء على حسب ما يليق به، كقوله: ﴿وَمَقَامِ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٥٨]، وهو الحسن هاهنا، الكثير خيره ونفعه، وقيل: أي كريم عليهم يرغب أنفسهم فيه ويجيبونه، و(كان) هاهنا^(٦) صلة على ما تقدم في مثله، وذكرنا معنى الأكثر في مثله أيضاً على المستقبل كقوله: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [يونس: ١٣]"^(٧)، وقال في خبر فرعون: "قد ذكرنا مناقضته في دعوى الإلهية والحاجة إلى المشورة، وخوف ما خافه مع ذلك

(١) ظ ٣٢/أ.

(٢) ظ ٣٥/أ.

(٣) ظ ١٢٠/أ.

(٤) قال ذلك في تفسيره قوله - تعالى - : ﴿لَأَمِّنَ أَيْ اللَّهُ بِقَلْبِ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩].

(٥) د ٢١٠/أ، وفي المخطوط: [الجوارح] وهو تحريف.

(٦) يتكلم عن قوله - تعالى - : ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٦٧].

(٧) د ١٩٩/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

فَجَمَعَ السَّحْرَةَ"^(١).

ويعبر عن الإحالات بألفاظ متنوعة كقوله: "قد مضى القول في المقطعات"^(٢) وهذه العبارة يذكرها في أوائل بعض السور التي فيها الحروف المقطعة. ومن عباراته: قوله: "على ما تقدم"^(٣)، و"على ما تقدم في مثله"^(٤)، و"على ما تقدم في مواضع"^(٥)، و"قد مضى القول في مثله"^(٦)، و"على ما ذكرنا في مثله"^(٧)، و"كما ذكرنا من نظائره"^(٨)، و"وقد مضى القول في الأساطير"^(٩)، و"على ما ذكرنا"^(١٠)، و"على ما ذكرنا من تفسير ذلك"^(١١)، و"قد مضى القول فيما يتعلق بهذه القصة"^(١٢)، و"ذكرنا قصة زكريا"^(١٣)، و"وقد ذكرنا معنى العالمين في مواضع، وذكرنا معنى الخلق والتقدير"^(١٤)، و"وقد ذكرنا أن القرآن من القراءة والكتاب من الكتابة"^(١٥)، إلى غير ذلك مما يشابه هذه الأقوال.

٣. التفسير الإجمالي: يعد هذا التفسير من التفاسير الإجمالية، وليس من التفاسير التحليلية، وهو وإن كان يذكر المعنى الإجمالي للآية في الغالب إلا أنه يقف

(١) د ٢٠٣ / ب.

(٢) د ٢ / أ، د ١٩٨ / أ.

(٣) د ١٩٨ / أ، د ٢٠٢ / أ، ظ ٦١ / أ.

(٤) ظ ٢٤ / ب، ظ ٤٣ / ب.

(٥) ظ ٦٨ / أ.

(٦) د ٢ / أ، د ٢٠٤ / أ، د ٢١٥ / ب، ظ ٨ / أ، ظ ٢٣ / ب، ظ ٧٣ / أ.

(٧) د ٢٠٦ / أ، د ١٧٧ / ب، ظ ٦١ / أ، ظ ٧٣ / أ.

(٨) د ٢٢٠ / أ.

(٩) د ١٧٣ / ب.

(١٠) ظ ٣٣ / ب.

(١١) ظ ٣٧ / ب.

(١٢) د ٢١٤ / أ.

(١٣) د ٢٢٦ / أ.

(١٤) د ١٧٣ / أ.

(١٥) د ٢٢٢ / ب.



مع المواضيع المشكّلة، ويذكر معاني الكلمات الغريبة، والقراءات المشهورة والشاذة ويوجهها ويعزوها إلى أصحابها، وينقل الأقوال ناسبًا إياها إلى قائلها كما سيأتي. وأمثلة ذلك كثيرة جدًا وهي سمة غالبية في تفسيره، ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله - تعالى - : ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذًا لَا تُمْنَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦] قال: "أخبر أنهم لا ينجون بذلك مما هو نازل بهم لا محالة، فكيف يختارون المعصية لغرض لا يحصل لهم؟، وإذا نجوا من ذلك في الحال فالمدة قليلة، ولا بد من الموت في آخر الأمر"^(١).

٤. لا يطيل في ذكر مسائل الفقه: ومن مظاهر قصد الاختصار في تفسيره أنه لا يطيل في ذكر الأحكام الفقهية، وإنما يشير إليها باختصار، ويحيل كثيرًا على كتب الفقه، وأمثلة ذلك كثيرة، كقوله في أوائل سورة النور في أحكام الزنا: "فأما سائر الشرائط في الشهادة والفعل ومحله، والشبهات التي تمنع الوجوب، والأوقات التي يقيم فيها الحدود، ونحو ذلك من فروع هذه الأحكام؛ فمذكور في كتب الفقه"^(٢)، وفي آيات اللعان، قال بعد ذكره شيئًا من أحكامها: "وفروع ذلك كثيرة في كتب الفقه"^(٣)، وفي مسألة الظهر أول سورة الأحزاب، قال: "وما يجري مجراه من الكلام على ما يذكره الفقهاء في كتبهم من فروع ذلك وتفصيله"، وفي مسألة تخيير الزوجة في الطلاق، ذكر المذاهب باختصار، وقال: "والزيادة على ذلك في كتب الفقه"^(٤).

* * *

(١) ظ ٤٢/ب.

(٢) د ١٢٧/ب.

(٣) د ١٢٩/أ، د ١٣٢/أ.

(٤) ظ ٤٠/أ، ظ ٤٤/ب.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

الفصل الثاني: منهج البقالي في تفسيره

المبحث الأول: التفسير بالمأثور، والإسرائيليات في تفسيره:

المطلب الأول: تفسير القرآن بالقرآن:

اعتنى البقالي بتفسير القرآن بالقرآن بعناية كبيرة، وهي سمة بارزة ظاهرة في تفسيره، فهو كثيراً ما يشير إلى نظائر الآيات التي يفسرها، فمثلاً عند قوله - تعالى - : ﴿قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ﴾ [الطور: ٢٦] قال: "ثم أخبر عن تراورهم ومحدثاتهم بأحاديث الدنيا، أي: كنا نخاف هذا اليوم وعذابه، ألا تراه فسرّه بأنه وقاهم ذلك، وهذا تفسير لكل مخافة مطلقة في القرآن، كقوله ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: ٥٠]" ثم ذكر مواضع كثيرة من القرآن فيها ذكر المخافة^(١).

وقال في قوله - تعالى - : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]: "وإنما قال: ﴿لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾؛ لما بينا أنه فسرّه في موضع آخر، والقرآن كالأية الواحدة؛ لأنه قال: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ [غافر: ٧]، أو هو من العموم الذي أريد به الخصوص"^(٢).

ويقول: "﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤٧) هذا كقوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْأَكْنُتُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]، ﴿لَيْتَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، أي لولا أن تقولوا ذلك إذا حلت بهم العقوبة لعاقبتهم، وليس المراد به قولهم لا محالة، وإنما معناه لولا أن ذلك مما يحتمل القول والاحتجاج، وإنما جواب ﴿لَوْلَا﴾ : لأصابتهم،

(١) ظ ١٨١/ب.

(٢) ظ ١٢٥/أ.



فُحذَف؛ لدلالة الكلام، ونصب ﴿فَتَنَّبَع﴾ على الجواب^(١).

وقوله: ﴿مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص: ٦١] أي النار، كقوله: ﴿لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصفات: ٥٧]؛ لأن ذلك لا يطلق إلا في الحشر إلى الهوان، وهو كقوله: ﴿وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٢٦]^(٢).

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿لِنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩]: "أي في جملتهم في الجنة كقوله: ﴿فَأَدْخِلْ فِي عَذَابِي﴾ [٢١] و﴿أَدْخِلْ جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩-٣٠]، ﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، ﴿فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٩]، وقد تكون ﴿فِي﴾ بمعنى مع، وقد تكون على سائر الأمم، فإن قيل: هذه صفة جميعهم فما معنى دخولهم فيهم وما في ذكر سائر الأمم في ذلك من الوعد والترغيب؟ قلنا: أي مع الأنبياء كما تقدم^(٣).

وقال عند تفسير قوله - تعالى - : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]: "إنما المراد أن الانتهاء يُحصَل بها على ما ذكرنا من نظائره كقوله: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٤)، ﴿فَزَادَتْهُمْ رَجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥]، ﴿إِنَّهُمْ أَضَلُّنَ كَثِيرًا﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ﴿فَلَا تَعْرَظْكُمْ أَلْحِيوةُ الدُّنْيَا﴾ [لقمان: ٣٣]، فمنهم من حملة على الاشتغال بالصلاة؛ لأن المصلي لا يشتغل بشيء من المعاصي لاشتغاله بالصلاة عنها، وليس لقائل أن يقول: هذا موجود في سائر الأعمال المباحة؛ لأن الاشتغال بها وإن وقع الامتناع به عن المعاصي فليس

(١) ظ ٩/ب.

(٢) ظ ١٢/أ.

(٣) ظ ١٨/ب.

(٤) كذا في المخطوط، وهو سهو من الناسخ أو المصنف، ولعله يريد قوله - تعالى - : ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، واشتبهت عليه بقوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣].



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

بعبادة في نفسه، والصلاة عبادة وتضمنت عبادة أخرى؛ فكانت جمعاً بين الفعل المأمور به وترك المنهي عنه؛ لأن الأعمال المباحة يجوز تركها في كل ساعة، وأما الصلاة فإنها يتصل أجزاءها ولا يجوز قطعها قبل تمامها، ولها تحريم وتحليل، ومنهم من قال... "إلى آخره، في كلام طويل في فضل الخشوع في الصلاة وما ورد عن السلف^(١).

وعند قوله - تعالى - : ﴿ وَإِذَا نُنِئَ عَلَيْهِ أَيْنُنَا وَلِي مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان: ٧] قال: "هذا تفسير ما ذكره في سائر المواضع أنهم صم؛ لأنه بين معنى التشبيه هاهنا وأنهم مع السماع وعدم الصمم، كأنهم صم"^(٢).

المطلب الثاني: تفسير القرآن بالسنة النبوية:

اعتنى البقالي في تفسيره بالسنة النبوية، ولكنه لا يذكر الأسانيد ولا عناية كبيرة له بذلك، وإن كان في مواضع كثيرة يتعقب هذه المرويات، ومن باب الاختصار يشير إلى هذه الأحاديث والآثار بصيغة: (وروي)، على اختلاف درجات هذه المرويات، مثال ذلك في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ [السجدة: ١٧] قال: "وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((يقول الله - تعالى - : أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ))"^(٣) ثم قرأ هذه الآية"^(٤).

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] بعد أن ذكر معنى الصلاة، قال: "وقد روي عن كعب بن عجرة أنه

(١) ظ ٢١/أ.

(٢) ظ ٣٢/ب.

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، برقم: (٣٢٤٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، برقم: (٢٨٢٤).

(٤) ظ ٣٨/أ.



قال لابن أبي ليلى: (ألا أفيدك؟ قال: بلى، قال: قلنا لرسول الله ﷺ قد عرفنا السلام عليك فكيف نصلي عليك) "الحديث" (١).

ويحسب له أنه صان كتابه عن الحديث الموضوع المشهور الذي فيه فضائل كل سورة، وتعلق به بعض المفسرين كالواحدي والزمخشري والبيضاوي وغيرهم تبعاً للشعبي.

ومن تصحيحاته قوله: "صح الخبر بأن القلم جرى بما هو كائن إلى يوم القيامة وجف به" (٢)، وقال في موضع ذكر فيه ما روي في نزول قوله - تعالى - ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ثم قال: "والرواية الأولى أصح" (٣)، وذكر حديثاً في اللعان فقال: "ويحتج بما ذكرنا من الحديث، وفيه كلام بين أهل العلم والحديث" (٤).

المطلب الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين:

يكثر البقالي من ذكر أقوال ابن عباس - رضي الله عنهما -، ويقدمه ويرجحه، فعند تفسير قوله - تعالى - ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الروم: ١٢] قال: "أي يياسون، كذا عن ابن عباس، وعن سعيد بن جبير: يكتبون، وعن الأخفش: يندمون، وعن المؤرج: يتحIRON، والأصل هو الأول، على ما ذكرنا في مثله" (٥).

وقال في تفسير ﴿يُحْبَرُونَ﴾ [الروم: ١٥]: "وكذا عن ابن عباس يفرحون، ومنه المثل: ما من حبرة إلا وتبعها عبرة" (٦)، وعن مجاهد: يُكرمون، وعن قتادة: يُنعمون،

(١) ظ ٥٤/أ، متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (٦٣٥٧)، مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد، (٤٠٦).

(٢) ظ ١٨٩/أ.

(٣) د ١٠٨/أ.

(٤) د ١٣١/ب.

(٥) ظ ٢٦/ب.

(٦) يذكر في كتب غريب القرآن كمجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/١٢٠، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٣٤٠، وانظر "الجمهرة" لابن دريد (ح ب ر).



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وعن ابن كيسان: يُحَلَّوْنَ وَيُزَيَّنُونَ، وعن أبي بكر ابن عياش: يعني التيجان على رؤوسهم، وعن وكيع: يعني السماع، والأصل هو الأول^(١).

ولما ذكر أقوالهم في قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخَصُّمُونَ﴾ [الزمر: ٣١] قال: "وهذا يؤكد ما تقدم من قولهم في القرآن برأيهم من غير توقيف، ولكنه رأي مجتهد في موضع الاجتهاد"^(٢).

وقد يصحح أو يضعف الرواية بحسب اجتهاده، كما في قوله عن عمر نوح - عليه السلام - : "وقد روي عن الواقدي أنه قال: كان عمره ألف سنة إلا خمسين عامًا، وهذا لا يصح؛ لأنه لا دلالة في الآية على أن المراد به عمره، وإنما أخبر - تعالى - أنه أرسله إليهم، وهذا دليل على أن هذه المدة بعد الإرسال"^(٣)، وقال لما ذكر الروايات في عدد ما راهن عليه أبو بكر المشركين من الإبل وعدد السنين، ثم قال: "والصحيح من الرواية هي الأولى"^(٤).

ولم يجد الباحث أنه يعزو الأحاديث إلى أحد كتب السنة إلا في مواضع يسيرة، منها موضع ذكر فيه حديثاً عن عائشة رضي الله عنها ثم قال: "وهذه الرواية عن عائشة في صحاح محمد بن إسماعيل"^(٥).

تفسيره القرآن بأقوال السلف: يحرص البقالي حرصاً شديداً على ذكر أقوال السلف في تفسير الآية، ويسرد أقوالهم باختصار، مثال ذلك ما ذكره في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ [الأحزاب: ٧٢] قال: "أما الأمانة فهي عبارة عن كل ما أمر به - تعالى - ، ويدخل فيه حقوقه وحقوق العباد؛ لأن حقوق الدين كالأمانات عند العباد على ما تقدم في قوله: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾

(١) ظ ٢٧/ب، وانظر "الكشف والبيان" للثعلبي ١٢٢/٢١.

(٢) ظ ١٠٦/أ.

(٣) ظ ١٨/ب.

(٤) ظ ٢٥/أ.

(٥) ظ ١٨٤/ب.



[الأَنْفَال: ٢٧]، ويدخل فيه ما يؤتمن عليه العبد حتى السر"، فذكر ما روي ثم قال: "وقد تكلم السلف في ذلك على ما ذكرنا، فذكر معنى الأمانة عن عدد من السلف، كالضحاحك ومجاهد وسعيد بن المسيب وأبي العالية وعبد الله بن عمر وزيد ابن أسلم^(١).

وقال بعد ذكره المعاني في قوله - تعالى - ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] واستظهر ما استظهر: "وقد يروى في ذلك أخبار عن السلف كثيرة، والله أعلم بما يروى من ذلك"^(٢)، ثم ذكرها وأطال فيها وقارن بينها وقوى واستبعد، ثم قال: "والأقويل في ذلك لا تحصى، وهذا دليل على سعة القول في مثله وتجويز كل واحد من المتقدمين ذلك، من غير أن يرجعوا فيه إلى توقيف على ما ذكرنا في أول الكتاب، وهذا مما لا ينكره منكر إلا من يتجاهل ولا يدري ما يقول"^(٣).

وقال في موضع آخر لما ذكر استدراك الشعبي على ابن عباس - رضي الله عنهما - في أن آية ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٤) [الأحقاف: ١٠] نزلت في عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال: "وهذا يؤكد ما ذكرنا من سعة القول في التأويل، وأنهم كانوا لا يقفون ذلك على التوقيف حتى كان يستدرك فيه التابعي على الصحابي"^(٥).

(١) ظ ٥٦/ب.

(٢) ظ ٦٩/ب.

(٣) ظ ٦٩/ب.

(٤) وردت عن الشعبي عدة روايات يرد فيها قول من قال: إنها نزلت في عبد الله بن سلام، انظر: "تفسير ابن جرير" ١٢٥/٢١.

(٥) ظ ١٤٧/أ، يعني بذلك - والله أعلم - أن كثيراً من الآيات قد تعددت فيها أقوال السلف، وهذا يدل على أن الأمر واسع، وأن الخلاف بينهم في الغالب اختلاف تنوع، وأنهم لا يتوقفون في تفسير الآيات على ما ورد به نص من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما يوردون كثيراً من الأمثلة تدخل في عموم الآية، ولذلك اختلفت أقوالهم وتنوعت، وقد ذكر ابن تيمية - رحمه الله - في أول مقدمته في أصول التفسير أمثلة وقواعد في هذه المسألة.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

ولما ذكر الأقوال في مدة لبث يونس - عليه السلام - في بطن الحوت قال: "وهذا دليل على أن مثل هذه الروايات لا توجب القطع، ولا تدخلها الخصومة واللجاج، وإنما هي على الاحتمال والتوقف"^(١).

وأطال في ذكر لطف الله عز وجل ورزقه عباده في تفسير قوله - تعالى - ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾ [الشورى: ١٩] وذكر معاني كثيرة، ثم قال: "وأكثر ما ذكرنا منقول عن السلف"^(٢)، وفي سبب نزول أول سورة الفتح ذكر أقوالاً ثم قال: "وذلك كله مروى عن السلف"^(٣)، وقال عن رواية: "وتلك الرواية في نفسها تستغني عن طلب الدليل على فساده"^(٤).

وذكر كثيراً من أقوال السلف باختصار وعزاها لأصحابها ورجح بينها، في تفسير قوله - تعالى - ﴿سَيِّمَاهُمْ فِي نُجُومِهِمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وقال: "وعن عطاء الخرساني: دخل فيه من حافظ على الصلوات الخمس، وهذا صحيح؛ لأنه الأصل في المدح ثم الزيادة تبع"^(٥).

وإذا ذكر أقوال السلف، فإنه كثيراً ما يجمع بينها، فمثلاً عند تفسيره ﴿وَأِنِّي لَفَقَّادٌ لِّمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢] ذكر أقوال السلف، ثم قال: "وهذه الأقاويل متقاربة، وهو مدح يشمل جميع الفضائل"^(٦).

وسرد أقوال كثير من السلف في تفسير قوله - تعالى - ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢] ثم قال: "وهذا كله تفصيل لبعض ما يحتمله اللفظ"^(٧).

(١) ظ ٨٨/ب.

(٢) ظ ١٢٧/ب.

(٣) ظ ١٥٦/ب، ونحوه في ظ ٧٩/ب.

(٤) ظ ٩٧/أ.

(٥) ظ ١٦٢/أ.

(٦) د ٢٨/أ.

(٧) د ١٠٥/أ.



وعند تفسيره قوله - تعالى - : ﴿لَسَّائِلٌ وَالْمَحْرُورُ﴾ [الذاريات: ١٩]، ذكر أقوالهم في السائل ثم قال: "وهذه عبارات متقاربة"، وفي المحروم قال: "والمعاني متقاربة وإن اختلفت الألفاظ"^(١).

المطلب الرابع: الإسرائيليات في تفسيره:

مما يتميز به هذا التفسير، أن مؤلفه البقالي اتبع منهجاً معتدلاً في التعامل مع المرويات التي عرفت في الدراسات القرآنية بالإسرائيليات، فهو يستفيد منها في فهم الآية، ككثير من المفسرين سلفاً وخلفاً، على اختلاف بينهم في اعتمادهم عليها وقبولهم ما جاء فيها، وفي كثير من المواضع يقدم لها بقاعدة أو يعقبها برد عليها، أو نحو ذلك مما يشير إلى أنه غير معتمد عليها، وكثيراً ما يكرر عبارة تفيد الاكتفاء بما في القرآن، وقد يصدرها بعبارة: "وفيما حدث من الأقاويل"^(٢)، "وفيما يتكلف من الأقاويل"^(٣).

ومن أمثلة ذلك أنه عند قوله - تعالى - : ﴿قَالَتِ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ الآيات [النمل: ٣٤] ذكر روايات كثيرة وأخباراً في قصة سليمان - عليه السلام - وخاتمته مما يذكر في كتب التفسير عند هذه الآية، ثم قال: "هذا وما أشبه ذلك مما يروى ليس في القرآن"^(٤).

ولما تكلم عن قوله - تعالى - : ﴿وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [النمل: ٤٤] وذكر روايات قال: "وقد يقال في هذه القصة: كيف جاز لسليمان أن يفعل ما يؤدي إلى ظهور ساقها؟؛ لأن مثل هذه الأخبار لا يوجب مثل هذا السؤال، ومن أين لنا كيف كان حكم النظر في ذلك الوقت؟، وهل نظر إليها إنسان في ذلك الوقت؟، ولعلها فعلت

(١) ظ ١٧٦/أ.

(٢) ظ ٥/ب، د ٨/ب.

(٣) د ٦/ب.

(٤) د ٢٣٨/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

ذلك في طَرْفٍ^(١) الصرح؛ لئلا تبطل ثيابها وكان سليمان بعيداً من ذلك الموضع، فكانت تستره إذا قربت منه"^(٢)، ثم قال بعد ذلك: "والقصة على ما في القرآن، وما عدا ما فيه منها فالله أعلم به"^(٣)، ولما ذكر بعض الأخبار عن ملكة سبأ قال: "والعهدة على من روى ذلك"^(٤).

وذكر ما يروى في الدابة المذكورة في سورة النمل ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٢] ثم قال: "الأخبار كثيرة في ذلك، وفيها تفاوت واضطراب، ولا حاجة إلى معرفة التفصيل، وإنما هي آية من آيات الله، ومن علامات الساعة كنزول عيسى - عليه السلام -، وطلوع الشمس من مغربها"^(٥). ولما تكلم عن رفع موسى - عليه السلام - الحَجَرِ لتسقي المرأتان قال: "واختلفوا في مقداره، وإن كان لا حاجة إلى معرفته"^(٦).

وفي قصة الذبيح في سورة الصافات، لما ذكر معاني الآية، وإعرابها، والقراءات فيها، والاختلاف، قال: "والكلام فيما يروى في هذه القصة كثير، وما قاله إبليس للذبيح ولأبويه في ذلك، وما قاله الوالد والولد كل واحد منهما لصاحبه، وما حكاه الله - تعالى - من هذه القصة في القرآن ففيه كفاية"^(٧).

وفي سورة ص قال: "وقد أكثر القصاص ومن لا يبالي بما يقول ولا يميز بين الصحيح والفساد من الخوض في ذلك؛ وأضافوا إلى داود ما لا يجوز على الأنبياء، ولو وقع ذلك ممن دونهم سقطت عدالته ومنزلته بين الناس"^(٨)، وقال في قصة

(١) ويحتمل أنها: في طرق.

(٢) د ٢٤٣/ب.

(٣) د ٢٣٤/ب.

(٤) د ٢٤٢/ب.

(٥) د ٢٥٢/أ.

(٦) ظ ٥/أ.

(٧) ظ ٨٧/أ.

(٨) ظ ٩٣/ب.



سليمان - عليه السلام - بعده: " وذكر البوزجاني نحو هذا، وإنما وقعت هذه الأخبار من أباطيل اليهود، كما قال - تعالى - : ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ [البقرة: ١٠٢]^(١)

وقال في قوله - تعالى - : ﴿وَحُدِّ بِيدِكَ ضَعْفًا فَاصْرَبْ بِهِ وَلَا تَحْنَتْ﴾ [ص: ٤٤]: "ظاهر الآية يقتضي أنه كان له يمينٌ على ضَرْبِ أحد، فهدها الله - تعالى - لهذه الحيلة، وأتم عليه نعمة الدين والدنيا، فشفاه وكفاه ما أهمه من أمر اليمين، وهذا القدر مما يستقل بنفسه، ولو لم نقف على كيفية ذلك ومن كان المحلوف على ضربه؟، ولم يضرنا ذلك، وقد روي أن ذلك كان في امرأته، وهذا أيضًا مما لا حاجة فيه إلى معرفة التفصيل..."^(٢)

التفسير الإشاري: قال في قصة أيوب في سورة ص: "وقد ذهب بعض المتكلمين إلى أن الضغث عبارة عن جملة من الشرائع والأمر والنهي؛ لأن اللفظ عام في كل ما يجمع من الأشياء المختلفة كقوله: ﴿أَضَعْتُ أَحْلِيًّا﴾ [يوسف: ٤٤]، وحمل قوله: ﴿فَاصْرَبْ بِهِ﴾ [ص: ٤٤] على أن معناه بلغ ذلك وأمر به، وقوله: ﴿وَلَا تَحْنَتْ﴾ [ص: ٤٤] أي ولا تأثم، فإنك إذ لم تبلغ أئمت كقوله: ﴿وَكَاؤُوا يُصْرُونَ عَلَى الْحَنْثِ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٤٦] ، ويقال للصبى: بلغ الحنث، وهذا مما لا يجوز الاشتغال به، وأي ضرورة إلى مثل هذا التأويل مع إمكان حمل الآية على ظاهرها؟، وكيف يقول: ﴿وَحُدِّ بِيدِكَ ضَعْفًا﴾ ثم يقول: المراد به بلغ عني؟، وكيف يكون تفسير الضرب به؟، هذا والحنث المطلق لا يفهم منه إلا الحنث في اليمين"^(٣).

(١) ظ ٩٦/أ.

(٢) ظ ٩٨/أ.

(٣) ظ ٩٨/ب.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

المبحث الثاني: منهجه في علوم اللغة، ومسائل الاعتقاد والأحكام:

المطلب الأول: إعماله علوم اللغة:

يُعنى البقالي بعلوم اللغة في تفسيره، وهو كما سبق لُغوي له مصنفات، فيحلل الألفاظ، ويتعرض للكلمات من حيث اللغة اشتقاقاً وتصريفاً، وينقل عن أئمة اللغة والمعاني كأمثال الخليل (ت ١٧٠هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، والمؤرج السدوسي (ت ١٩٥هـ)، والنضر بن شميل (ت ٢٠٣هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)، وأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)، والأخفش (ت ٢٢١هـ)، وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، والزجاج (ت ٣١١هـ)، وغيرهم^(١).

وينقل البقالي عن المُفَضَّل في مواضع كثيرة^(٢)، قال في موضع: "وقد اعترض المُفَضَّل على قول الفراء"^(٣)، ويظهر أنه يقصد المفضل بن سلمة بن عاصم البغدادي (ت ٢٩٠هـ تقريباً)، له كثير من المصنفات، منها "معاني القرآن" و"الاشتقاق" و"آلة الكتابة" و"المدخل إلى علم النحو"^(٤)، ولعل البقالي ينقل من كتابه "معاني القرآن"، أو أنه نقل عنه بواسطة أحد الكتب كتفسير الثعلبي فإنه ينقل عنه^(٥).

ومن أمثلة تفسيره اللغوي قوله في تفسير قوله - تعالى - ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِينَ مِنْكُمْ ﴾ [الأحزاب: ١٨]: "المعوق: المانع، عاقه واعتاقه وعقاه واعتقاه وعوقه على التكثير، أي: مَنَعَ بعضهم بعضاً عن نصره رسول الله - صلى الله عليه -"^(٦)، وقال في

(١) وهذه النقول كثيرة في كتابه، وفي تاريخ وفيات هؤلاء بعض الاختلاف.

(٢) ظ ٨٤/أ، ظ ٢٩/أ، ظ ١٠١/أ.

(٣) ظ ٦٢/ب.

(٤) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي ٦/٨٣٨، بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٩٦.

(٥) الكشف والبيان ٤/١٢٥.

(٦) ظ ٤٣/أ، وانظر "البيسط" للواحدي ١٨/٢٠٥.



قوله - تعالى - : ﴿فَأَسْتَحَفَّ قَوْمَهُ﴾ [الزُّخْرُف: ٥٤]: "ليس من الاستخفاف الذي هو الاستحقار والإهانة كما يظنه بعض المتعربة، وإنما السين للسؤال، أي: هيَّجهم، واستعجلهم، وسألهم الخفة لمراده، وقد تكون السين للتصور، أي: عرف خفة عقولهم، ووجدهم جهالاً، فغرهم لما استجهلهم."^(١)

وقال: "وقوله: ﴿بُورًا﴾ [الفتح: ١٢]: أي هلكى أو فاسدين، وعن السُّدِّي: غير متقين ولا محسنين، وهذا على المعنى، فأما الأصل فهو من الكساد، وقيل: هو في كلام العرب لا شيء، ويقال في الواحد والجمع "ثم استشهد عليه بشاهد شعري"^(٢). وله اختيارات في علم الصرف، قال في قوله - تعالى - : ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]: "وعن أبي رجاء: أنه قرأ بفتح اللام، فمنهم من أنكروه؛ لأنه إنما يكون في الأسماء لا في المصادر، والصحيح أنه يكون في المصادر أيضًا كالقبول والوروع والولوع، فلعل هذا لغة أيضًا"^(٣).

ومن كلامه عن الفروق بين الصيغ ما ذكره عند قوله - تعالى - : ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] قال: "أي لحقوا بهم وقت الشمس أي وقت إضاءتها، أشرفت: أضاءت، وشرقت: طلعت، وأشرق الرجل إذا دخل وقت الشروق"^(٤). ويذكر الفروق اللغوية بين الألفاظ، كقوله عندما ذكر معنى قوله - تعالى - : ﴿وَأُزْلِفَتْ﴾ [الشعراء: ٩٠] ﴿وَبُرِّزَتْ﴾ [الشعراء: ٩١] قال: "أي أدنيت وأظهرت، وإنما فرق بين اللفظين كما قال: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٨٥] ﴿وَسَوْقُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [مريم: ٨٦] على ما ذكرنا من ذلك"^(٥).

(١) ظ ١٣٤/أ.

(٢) ظ ١٥٨/أ.

(٣) ظ ١٧٣/ب.

(٤) د ٢٠٦/أ، فائدة: هذا الحرف من جملة ألفاظ "فصيح" نعلب وما يشابهه من كتب إصلاح الغلط.

(٥) د ٢١٠/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وفي قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، قال: " وإنما قال: مرضت ولم يقل إذا مرضني؛ لأنه كره أن يخلط الشكر بالشكاية، وإنما ذكر النعمة الخالصة ونبه على الأمراض بما يجري مجرى الكناية كقوله: ﴿وَأَنَا لَأَنْدَرِي أَشْرُ أُرِيدُ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، وهو المريد للأمرين" (١).

وهو ممن يقول بالأضداد، إذ ذكر ذلك في مواضع من كتابه، مثاله: قوله في قوله - تعالى - : ﴿حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١]: قد يحمل ذلك على قوم نوح لما ذكرنا أن الذرية من الأضداد... (٢).

وقال في موضع آخر: "وأما المسجور فهو من الأضداد: المملوء واليابس"، وذكر أقوال السلف، ثم قال: "والظاهر في هذا اللفظ هو الممتلئ" ثم ذكر شاهداً شعرياً وحديثاً نبويّاً (٣).

أما في الإعراب فهو لا يذكر من الإعراب إلا ما يؤثر في معنى الآية، ويعدد أوجه الإعراب في مواضع كثيرة من تفسيره إذا اقتضى الأمر ذلك، قد ذكر في أول سورة يس أعراب كثيرة.

وذكر سبب اختيار الرفع في قوله: ﴿فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٣] واختيار النصب في قوله: ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٦٦] (٤).

ولا يكتفي بالنقل، وإنما يرجح ويصحح، قال في إعراب كلمة: ﴿السَّوَاءِ﴾ في قوله - تعالى - : ﴿تُرْكَانَ عَنقَبَةَ الَّذِينَ اسْتَؤُا السَّوَاءِ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ١٠]، "والصحيح أنها من صلة ﴿اسْتَؤُا﴾" (٥).

(١) د ٢٠٧ / ب.

(٢) ظ ٧٦ / أ، وانظر د ١٩٦ / أ.

(٣) ظ ١٨٠ / ب.

(٤) د ٢١٥ / ب.

(٥) ظ ٢٦ / ب.



وقال في قوله - تعالى - : ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الرَّؤْيُ: ٧٣]: "وهذه الواو تجعل واو الثمانية على ما تقدم في مثله، والصحيح أنها للحال" (١).

أما علم البلاغة فلا يخلو تفسيره من إشارات إليه، وكثيراً ما يشير إلى الإضمار في الآيات، نحو ما ذكره عند قوله - تعالى - : ﴿قَالَ كَلَّا فَذُحْبَابًا بِأَبْيَانًا أَنَا مُسْتَمِعُونَ﴾ [٥٥] إلى قوله: ﴿قَالَ الرُّؤْيُكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨]: قال: "وفي الآية إضمار، أي فذُحْبَابًا فقالا ما أمرهما الله أن يقولا" (٢).

وقال في موضع: "وكذلك نظائره في باب الإضمار: ﴿فَدَيْتُكَ مُسَكَّمَةً﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]" (٣).
ويشير إلى المجاز كثيراً، وقد ينقل الإجماع عليه في بعض المواضع، كقوله في تفسير قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، قال: "واختلفوا في المراد بهذا النهي ومعناه المنع، مع الإجماع على أنه مجاز؛ لأن الصلاة لا تنهى في الحقيقة، إنما المراد أن الانتهاء يُحصَل بها على ما ذكرنا من نظائره" (٤).

(١) ظ ١١٠/أ.

(٢) د ٢٠١/أ.

(٣) د ٢٣٧/أ.

(٤) ظ ٢١/أ، وجّه المفسرون كيفية نهي الصلاة عن المنكر على وجوه كثيرة، من ذلك قول ابن عاشور في "التحرير والتنوير" ٢٥٨/٢٠: "وإذ قد كانت حقيقة النهي غير قائمة بالصلاة تعين أن فعل ﴿تَنْهَى﴾ مستعمل في معنى مجازي بعلاقة أو مشابهة، والمقصود أن الصلاة تيسر للمصلي ترك الفحشاء والمنكر، وليس المعنى أن الصلاة صارفة المصلي عن أن يتركب الفحشاء والمنكر؛ فإن المشاهد يخالفه؛ إذ كم من مصل يقيم صلاته ويقترف بعض الفحشاء والمنكر"، وفي معنى الآية عدة أقوال، فقيل: إن الإنسان إذا أدّى الصلاة كما ينبغي وتدبر ما يتلو فيها نهته عن الفحشاء، هذا مقتضاها وموجبها، وقيل: تنهاه ما دام فيها، وقيل: ينبغي أن تنهاه، ولابن عطية كلام محرر في تفسيره المحرر الوجيز ٦/٦٤٨ في كيفية نهي الصلاة صاحبها عن الفحشاء والمنكر، وفي عدّه من المجاز خلاف مشهور.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وأما الشاهد الشعري في تفسيره فكثير، ويورد الشواهد الشعرية محتجاً بها في مسائل اللغة، فيعزوها إلى أصحابها، وتظهر عنايته الكبيرة بالشعراء المحتج بهم من أهل الجاهلية والإسلاميين ومن في عصر الاحتجاج؛ فيستشهد بأمثال الكميت^(١)، والنايعة^(٢)، وعنترة^(٣)، وجريير^(٤)، وحسان^(٥)، والفرزدق^(٦)، ورؤبة^(٧)، والقطامي^(٨)، وغيرهم، وربما لم يذكر اسم الشاعر فيقول: "كقول الشاعر"^(٩)، وربما ذكر المصدر الذي نقل عنه، فيقول: "أنشد الأخفش"، أو "وأنشد الفراء"^(١٠) أو غيرهما.

ومن كلامه في الشعر ما ذكره في قوله - تعالى - ﴿أُولَئِكَ نَعْمَ لَكُمْ مَائِدَةٌ تَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧] فقد ذكر أقوالاً في المراد بذلك، ثم ذكر آياتاً أنشده في تدارك النفس بالعمل، والاستعداد لحضور الأجل، ثم قال: "والكلام في ذلك من الشعر وغيره كثير"، ثم قال: "وأما النذير فهو ما أنذر به - تعالى - عباده، ويدخل فيه الأنبياء والكتب، وقد يحمل على الشيب وهو نذير أيضاً، وقد أكثر الناس فيه من الشعر وغيره"^(١١).

وقد يقال: إن له اطلاعاً على علم العروض؛ فحينما أورد مسألة إضمار (إن) في

(١) د ٢٠٥ / أ.

(٢) د ٢٢٨ / أ.

(٣) ظ ٧٠ / أ.

(٤) د ٢١٠ / ب.

(٥) د ٢١٧ / أ.

(٦) ظ ٢٩ / ب.

(٧) د ٢١٠ / ب.

(٨) د ٢١٧ / أ.

(٩) د ٢٢٥ / ب.

(١٠) د ٢١٤ / أ.

(١١) ظ ٧٢ / أ.



مجلة "تيان" للدراسات القرآنية العدد (٣٩) ١٤٤٢ هـ

قوله - تعالى - : ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ﴾ [الشورى: ٣٥]

قال: "قال الشاعر:

لَا تَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ^(١)

قال: "ولا يظهر موضع الاستدلال من هذا البيت؛ لأن الوزن مع فتح الياء وإرسالها مستقيم"^(٢).

يقصد أن فتح الياء في قوله: (وتأتي) وإسكانها لا يؤثر في استقامة وزن البيت، فلا يصح أن يكون شاهداً لنصب الفعل بعد أن مضمرة.

قلت: ولكن إسكانها على خلاف الأصل، ويُعدُّ عندهم من الضرورات، من باب التخفيف وتشبيه المنصوب بالمرفوع والمجرور^(٣).

وله عناية بمسائل النظم وإعجاز القرآن، مع حرصه على عدم التكلف، قال عند قوله - تعالى - : ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ [الروم: ١٧] "ولا سؤال في تقديم المساء، على أنه أحسن في النظم"^(٤).

وقال: "قال ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وفي قصة موسى ﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩]، وقد ذكرنا ما قيل فيه، ولا حاجة إلى التكلف؛ لأن كل واحد من اللفظين أليق بموضعه؛ لأن رؤوس الآي هكذا"^(٥).

وقال عند قوله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَقْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]: "فصل ثم أجمل، كما أجمل في مواضع ثم فصل، وإنما التفصيل مع الجملة تفخيم وتعظيم، كما يفرد بالذكر"^(٦).

(١) اختلف في نسبه كثيراً، وهو في "الكتاب" لسيبويه ٣/ ٤١ منسوب إلى الأخطل، وينسب إلى غيره كأبي الأسود الدؤلي، انظر "خزانة الأدب" للبغدادي ٨/ ٥٦٧.

(٢) ظ ١٣٠/ب.

(٣) انظر: "ضرائر الشعر" لابن عصفور ص ٩١.

(٤) ظ ٢٧/ب.

(٥) ظ ٨٦/ب.

(٦) ١٠٣/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

فصیحات القرآن: قال عن قوله - تعالى - ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ الآية [النمل: ٦١] "وهذه الآية إحدى فصیحات القرآن التي يظهر إعجازها"^(١).

وعن قوله - تعالى - ﴿أَفَنْضِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] قال: "وهذه إحدى فصیحات القرآن"^(٢)، وقوله - تعالى - ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَلَّاءَ ذُنُوبَكُمْ عَلَيَّ سَوَاءٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]: "وهذه إحدى فصیحات القرآن المعدودة، وإن كان كله فصیحًا في النهاية، ونظيره ﴿فَأَنذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]"^(٣).

وهذه العبارة (فصیحات القرآن) يذكرها بعض المفسرين كالثعلبي والقرطبي، يعنون بها ما بلغته هذه الآيات من فصاحة أقرت العرب بالقصور عن الإتيان بمثلهما^(٤).

وقال في تفسير قوله - تعالى - ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُونَ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ إِحْفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ﴾ [سبأ: ١٣] قال: "ولا معنى لطعن الطاعن بوجود هذه اللفظة في أشعار امرئ القيس؛ لأن هذه الألفاظ كلها موجودة في كلام العرب لا محالة على التفريق، ولهذا كان حجة عليهم، وكذلك ألفاظ الشعر والقصائد قد يسبق الواحد إلى أحادها وإن لم يكن ذلك من صنعه على ما تقدم من ذلك في الإعجاز"^(٥).

ومن الإعجاز الغيبي أنه لما ذكر قصة سليمان - عليه السلام - مع ملكة سبأ قال: "وذلك في الجملة إحدى المعجزات على ما تقدم في مثله مما كان عند أهل الكتاب علمه، ولم يكن عند العرب شيء من ذلك، ولم يكن لرسول الله - صلى الله عليه - من علم أهل الكتاب شيء ولا قرأ من كتبهم، وإنما نبأه به العليم الخبير"^(٦).

(١) د ٢٤٧ / أ.

(٢) ظ ١٣٣ / ب.

(٣) د ٧٤ / ب.

(٤) الكشف والبيان للثعلبي ١٣ / ١٢٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٣ / ٢٢٠.

(٥) ظ ٥٩ / ب.

(٦) د ٢٤٣ / ب.



المطلب الثاني: منهجه في مسائل الاعتقاد:

يرى البقالي أن التفسير لا ينبغي أن يكون محلاً لنصرة المذاهب، وقد يضطر أحياناً إلى ذكر ما في الآية من مسائل الاعتقاد، وأما استخراج مذهبه من خلال النظر في كتاب ليس يقصد منه مؤلفه تقرير العقيدة فهذا لا يكفي في معرفة عقيدته في غالب مسائل الاعتقاد إلا إن كان معتنياً بذكرها في تفسيره كالزمخشري والرازي وغيرهما، وإن كان قد يعرف منه بعض ملامح المنهج العقدي، وفرق بين استخراج مذهبه من هذه المصنفات العامة، وبين النظر في كتاب أَلْفَهُ في العقيدة قِصْداً، ولذلك فإنه ليس مقصودُ الباحث من ذكر هذه المسائل العقديّة نقدّها، أو بيان عقيدة البقالي، وإنما يذكر بعض الأمثلة ليتبين شيء من منهجه في بعض مسائل الاعتقاد.

ففي قوله - تعالى - : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ذكر ما قيل: "أنه من علو المنزلة"، ثم قال: "وهذا خلاف الظاهر، وإنما هو كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]^(١).

وقال: "قد أكثر الناس من القول في قوله - تعالى - : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيْ﴾، وقد ذكرنا أن اليد في اللغة قد تكون بمعنى القدرة، وبمعنى النعمة، وبمعنى الجارحة، وأن هذا اللفظ قد يطلق [فيما] لا يحمل شيئاً من ذلك كقوله: ﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٢]، ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة: ١٢]، وأنها قد تكون صلة، وذكرنا أيضاً أن التفسير لا يُسْتَعْلَمُ فيه بنصرة بعض المذاهب، وإنما يذكر ما يقتضيه اللفظ لا محالة أو يحتمله ويحتمل غيره إلا أنه لا بد من ذكر ما قيل مع ذلك..."^(٢).

(١) د ٣/أ.

(٢) ظ ١٠١/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وقال: "والذي يعتمد في تركه على الظاهر والامتناع عن التفسير، أن كل ما لا يقبح إضافته إلى الله - تعالى - وليس في ظاهره ما لا يجوز عليه، فإنه ينزل على ظاهره..."^(١).

ومما ذكر من المسائل ما جاء في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠]، قال: "وقد ذكرنا في الغضب والرحمة والحب ونحو ذلك أنها في أوصافه - تعالى - على خلاف ما يراد بها في أوصاف العباد، فكذلك المقت والبغض إنما هو عبارة عن الكراهة وعدم الرضى"^(٢).

وفي قوله - تعالى - : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] قال: "عقب ذلك بأنه سميع بصير وإن لم يكن له مثل، وسمعه وبصره يخالف سمع المخلوق وبصره حتى لا يظن ظاناً أنه كما لا مثل له كذلك لا يوصف بما يوصف به المخلوق؛ فبين أنه يوصف بذلك - وإن كان على خلاف تلك الجهة - بلا آلات ولا جوارح؛ لأن نفي المماثلة تضمن نفي ذلك أيضاً"^(٣).

ويرى أن التشبيه الذي وقع في الإسلام مأخوذ من اليهود^(٤)، وقال في موضع: "وإنما وقع التشبيه فيما بين المسلمين من قول اليهود على ما ذكرنا من ذلك، - تعالى - الله عما يقولون علواً كبيراً"^(٥).

ومما يلاحظ في تفسيره أنه كثيراً ما يتكلم عن أهل البدع، مورداً هذه اللفظة (أهل البدع)، ناسباً نفسه إلى أهل السنة، قال: "وكذلك موافقة أهل البدع أهل السنة

(١) ظ ١٠١/أ.

(٢) ظ ١١١/أ، سبق ذكر قاعدة أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات.

(٣) ظ ١٢٦/أ.

(٤) ظ ١٧٣/ب.

(٥) ظ ١٨٦/ب.



على بعض الأقوال لا يمنع جواز القول به، إذا كان مما يجوز القول به في نفسه، وإنما القول بدليله لا بقائله، وقد تقع الموافقة بين المسلمين والكفار على بعض الأقوال"^(١).

ولما ذكر وصف القرآن بالمجيد في سورة ق قال: "فأما المجيد فهو من أسمائه - تعالى - [وقد وصف به القرآن]^(٢) تشريفاً له؛ لأنه مدح على حسب ما يليق بالمدوح كما ذكرنا في الكريم"^(٣).

وذكر فضائل الصحابة وأثنى عليهم، وخصوصاً الأربعة الراشدين^(٤) عند قوله - تعالى - : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقال عند قوله - تعالى - : ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] "وفي الآية دليل على أن المعصية لا تزيل اسم الإيمان كما قيل: إنها تضر المؤمن، [ولا تضر الإيمان]"^(٥).

وقد وقف الباحث على مواضع كثيرة يردُّ فيها البقالي أقوالاً تنسب إلى الرافضة، مثال ذلك: في سورة النمل ذكر ما قيل من أن النمل "عبارة عن قوم من الزهاد أعرضوا عن الدنيا وكرهوا ما فيه سليمان"، قال: "وهذه من الجهالات وتشبه تأويل الروافض، كما تقدم في قوله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ﴾ [النحل: ٦٨] أنهم بنو هاشم"^(٦).

وعند تفسير قوله - تعالى - : ﴿فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢] قال: "وفيه دليل على إبطال قول الروافض إن الإمام لا يخفى عليه

(١) ظ ١٠١/ب.

(٢) أصابته رطوبة شديدة، لم يتضح معه الخط، ويظهر أنه ما أثبتته.

(٣) ظ ١٧٠/أ.

(٤) ظ ١٦٢/ب.

(٥) ظ ١٦٥/ب، وما بين [] أصابته رطوبة شديدة طمست الكلام، ويظهر أنه كما ذكرت.

(٦) د ٢٢٨/ب.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

شيء، ولا يكون في زمانه أحد أعلم منه"^(١)، وقد ذكر ذلك قبله شيخه الزمخشري^(٢).

وفي تفسير الدابة في قوله - تعالى - : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ ﴾ الآية [النمل: ٨٢] ذكر "عن الروافض أنها علي أو الإمام" ثم قال: "وهذه إحدى جهالاتهم، حين جوزوا إطلاق هذا الاسم عليه، ولا يفهم من إطلاقه إلا البهيمة، فإن كان قوله: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ [هود: ٦] على العموم فالاسم ههنا خاص، ولا يحمل إلا على ما ذكرنا"^(٣).

ومن ردوده على الطوائف ما ذكره عند تفسير قوله - تعالى - : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حُمُسَينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]: قال: "وقد روي عن وهب أنه قال: كان عمره ألف وأربعمئة سنة، وهذا دليل على إبطال قول الملحدة: إن الأعمار كلها على حد معلوم لا يتجاوزها"^(٤).

وقال في روايات ذكرها في أول سورة الشورى، وفيها تفسير للحروف المقطعة بأن أول كل حرف منها إشارة إلى حدث قال: "وهذه الأخبار كلها مما لا يمكن اعتقاده على القطع؛ لأن رسول الله - صلى الله عليه - إنما بين ما بين علي العموم ولم يُسَرَّ بشيء إلى واحد دون غيره، فإن كان هذا الحساب من حيث اللغة فمن أين؟ وكل هذه الحروف تدخل في كلمات لا تحصى، فكيف خص الحاء بأنه من الحرب ولم يكن من الحصن أو الحب أو الحلم أو الحرث أو الحجر إلى نحو ذلك، وعلى هذا سائر الحروف، وكيف خص العين بالعلو ثم بعلو بني العباس،

(١) د ٢٣٠ / أ.

(٢) الكشاف للزمخشري ٣ / ٣٥٩.

(٣) د ٢٥١ / ب، وانظر د ٧٤ / ب.

(٤) ظ ٢٠ / ب.



وكذلك الميم على هذا، وإنما هي شهوات تشبه تأويل الروافض^(١). وسيأتي الحديث عن ردوده في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

المطلب الثالث: منهجه في الأحكام الفقهية:

مرّ بنا أن البقالي لا يتوسع في ذكر الأحكام الفقهية في تفسيره، وإنما يشير إليها إشارة ويحيل إلى كتب الفقه، ويلاحظ في هذه الأحكام أنه يعتني بذكر أقوال أبي حنيفة وأصحابه، وقد يشير إلى المذاهب الأخرى خصوصاً مذهب الشافعية.

ومن أمثلة ما يذكره من أحكام فقهية ما أورده عند قوله - تعالى - : ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَمَّا شَرِبْتَ وَلَكَرَّ شَرِبَ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ [الشعراء: ١٥٥]، قال: "وقد يحتج بهذه الآية لإثبات المهैयाة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه إذا كنا متعبدين بشرائع من قبلنا؛ لأن قوله: ﴿لَمَّا شَرِبَ وَلَكَرَّ شَرِبَ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ من المهैयाة"^(٢).

وفي قوله - تعالى - : ﴿فَاتِذَا أَقْرَبْتُمْ حَقَّهُ، وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ [الروم: ٣٨]: قال: "وقد يحتج به أبو حنيفة وأصحابه في وجوب النفقة للمحارم؛ لأن الألف واللام كالإضافة، أي: ذا قرابتك"^(٣).

وقال في قوله - تعالى - : ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]: "قد يحتج بذلك من يثبت الحياة في العظام؛ لأن أصحاب أبي حنيفة يمنعون ذلك؛ لأن عظم الميتة عندهم ظاهر وكذلك الشعر ونحوه، لأنه لا حياة فيها فلم يؤثر فيها الموت، ويتناولون هذه الآية على أنها إخبار عن الآخرة، والكلام في أحوال الدنيا وأحكامها، ولأن ذلك على التشبيه بالحياة"^(٤).

(١) ظ ١٢٤/أ.

(٢) د ٢١٤/ب، والمهैयाة هي قسمة المنافع على التعاقب والتناوب، أي أن يتراضى الشريكان بهيئة واحدة، فالشريك منتفع بالعين على الهيئة التي ينتفع بها الشريك الآخر، انظر "التعريفات" للجرجاني ص ٢٣٤، البناء شرح الهداية للعيني ١١/٤٦٢.

(٣) ظ ٢٩/ب، وانظر ظ ٣٢/أ، ظ ٤١/أ.

(٤) ظ ٧٩/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وفي قوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكَتَ لَيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] قال: "وقد يحتج به أبو حنيفة وأصحابه في إيجاب الأعمال بالردة وإن وُجد الإسلام بعدها"^(١).

وذكر عدة مسائل فقهية على مذهب الحنفية والشافعية واستنباطات عند قوله - تعالى - : ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَدَىٰ مَعَكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ الآية [الفتح: ٢٥]^(٢)، وذكر أيضًا مسألة تتّرس الكفار بالمسلمين عند الحنفية والشافعية^(٣)، ومسألة المعانقة عند قوله - تعالى - : ﴿رَحْمَةً بَيْنَهُمْ﴾^(٤).

تعليل الأحكام الشرعية: يعلل البقالي لبعض الأحكام الشرعية، ويرد على الطاعنين في الشريعة، ومن ذلك ما ذكره في تفسير سورة الأحزاب حين ذكر آية إحلال الأزواج له [آية] وخصوصيته في الزيادة على أربعة نسوة قال: "وأجمعوا على أن أمره كان بخلاف غيره في عدد المنكوحات، ولا تعلق للطاعن في ذلك، وليس فيه إلا ما في سائر ما أباحه - تعالى - وحظره، وربما عرف في ذلك صلاحًا من وجوه، وله أن يخص بعض عبادته بما يشاء، ويكرم بما يشاء، ولعله إنما حرم الزيادة على الأربع على غيره لما عرف من حالهم أنه لا يمكنهم القيام بالعدل كما قال: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ أَتَىٰ النَّسَاءَ﴾ [النساء: ٣]، أو عرف من رسوله [ﷺ] أن يقوم بذلك، ولعل ذلك أدهى إلى إسلام النساء إذا رغبن في نكاحه، وأدهى إلى بيان الأحكام وتواتر النقل إذا روين ما شاهدن منه - صلى الله عليه - خصوصًا وهن أبعد من طبعهن عن الكتمان، ولو كان هناك ما يوجب التهمة للطاعن لم ينكتن مع كثرتن ووقوفهن منه على ما لا يقف عليه غيرهن، وهو أبلغ في تعلم الأحكام أيضًا، وفي الدعاء إلى الإسلام لما يدخل من سائر النساء عليهن لتعلم الدين

(١) ظ ١٠٩/أ.

(٢) ظ ١٥٩/ب.

(٣) ظ ١٦٠/أ.

(٤) ظ ١٦١/ب.



مجلة "تيان" للدراسات القرآنية العدد (٣٩) ١٤٤٢ هـ

والدعاء إلى الإسلام ونحو ذلك مما لا [يوقف]^(١) عليه، على ما ذكرنا أنه ليس من شرط الحكمة أن يقف العبد على العلة في أحكامه - تعالى - وأفعاله، وإنما الواجب التسليم والقطع على أن الحكمة فيه"^(٢).

قلت: وهذا كلام غاية في النفاسة، يستفاد منه في رد الشبهات.

المطلب الرابع: منهجه في الاستنباط:

يُعنى البقالي بإيراد الفوائد والاستنباطات من الآيات، خصوصاً في آيات الأحكام، ويفعل ذلك أيضاً في القصص والأخبار وغيرها، ويوردها باختصار. ومثال ذلك أنه لما ذكر آيات الإفك في سورة النور قال: "وفي القصة فوائد"، ثم ذكر ثلاث عشرة فائدة باختصار، منها: "التسلية عما ينال الواحد من المكروه؛ فإنه ربما تحمد عاقبته إذا صبر عليه؛ لقوله: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ﴾ [النور: ١١]، ونظيره ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]، "ومنها أن الذين برأهم الله - تعالى - في الجنة، ومنها أن الأولى فيما يصيب الإنسان ويضيق به صدره ألا يعجل بما تدعوه إليه نفسه؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يعجل بمفارقة عائشة فكانت فيه الخيرة، ومنها التسلي بالماضين وألا يستعظم الإنسان ما يصيبه فقد أصاب من هو خير منه"، وفي آخر الفوائد قال: "إلى نحو ذلك مما يمكن أن يستفاد منها"^(٣). وعند قوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [الحج: ٤١] قال: "وهو دليل على صحة الخلفاء الأربعة؛ لأنه لم يتمكن [في] الأرض بنفاذ الأمر من المهاجرين غيرهم، لا حظاً فيه للأنصار [ولا] الطلقاء"^(٤).

(١) في ظ [مما لا يقف عليه].

(٢) ظ ٥٣/ب.

(٣) د ١٤٠/ب.

(٤) د ٩٣/أ، ما بين [] ليس فيما يتضح من المخطوط؛ لأن طرف المخطوط مطموس بسبب التجليد، ولعله ما ذكرت.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وقال أيضاً عند قوله - تعالى - ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٥٥]: "وهو دليل على صحة الخلافة للخلفاء الأربعة؛ لأن الخبر لا ينسخ، ولم يكن من الخلفاء موجود في ذلك الوقت [غيرهم]"^(١).

وعند قوله - تعالى - ﴿ فَمَنْ أَتَّبَعَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧]: قال: "وفيه دليل على تحريم المتعة"^(٢).

وقال في قوله - تعالى - ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ [الشعراء: ١٩٤]: "هذا دليل على أن القلب محل العقل"^(٣).

وقال في قوله - تعالى - ﴿ أَذْهَبَ يَكْتُمِي هَذَا فَالْقَهْ لِلَّهِمْ ثُمَّ تَوَلَّىٰ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ [النمل: ٢٨]: "فيه دليل على جواز العمل بخبر الواحد"^(٤).

وعند قوله - تعالى - ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ﴾ [القصص: ٢٣]: قال: "وفيه دليل على إباحة كلام الأجنبية في مثله"^(٥)، وقال عند قوله - تعالى - ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَسْتَجِرَ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَنْ يَقُولُوا سَفَهْتُمَا بِمَا تَتَّبِعُونَ ﴾ [القصص: ٢٦]: قال: "روي أن الكبرى قالت ذلك، وفيه إضمار، أي فأجابها وذهب معها حتى انتهى إلى أبيها.

وفيه دليل على جواز العمل بخبر الواحد، وعلى صحة المرأة الأجنبية في مثل هذه الحال، ولا يُدرى كيف كانت هذه الأحكام في تلك الشريعة"^(٦).

وعند قوله - تعالى - ﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُغِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾

(١) د ١٦٤/أ، وما بين [] يقال فيه ما قيل في الحاشية السابقة.

(٢) د ١٠٦/ب.

(٣) د ٢١٤/ب.

(٤) د ٢٣٣/ب.

(٥) ظ ٥/أ، أي: في مثل هذه الحال كما وضحتها البقالي في الآية التالية.

(٦) ظ ٦/أ.



[الروم: ٥٠] قال: " وفيه دليل على صحة القياس؛ لأنه جعل خضرة الشجر بعد يسها دليلاً على إحياء الموتى، وإنما أثر الرحمة ما ينبت بالمطر"^(١).

وذكر مسائل كثيرة مستنبطة من قوله - تعالى - ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُوهُنَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [الآية [الأحزاب: ٤٩]]"^(٢).

وقال عند قوله - تعالى - ﴿وَإِذْ يَتَحَاوَرُونَ فِي النَّارِ﴾ [الآية [غافر: ٤٧]]: " وفي ذلك أقوى دليل على عذاب القبر؛ لأن العرض على النار هو التعذيب بها، أي لما [عُرِضُوا] صاروا أو صارت أرواحهم إلى النار، وكذا عن محمد بن كعب وعكرمة^(٣): هذا دليل على عذاب القبر"^(٤).

وللبقالي لفتات نفيسة، فعند قوله - تعالى - ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]: " قد يحمل ذلك على الصلوات الخمس، وهي إحدى الآيات التي تفيد ذلك، وإحدى الآيات التي يُحْمَلُ فيها التسبيح على الصلاة، ولا معنى للاشتغال بذلك في إثبات الصلوات الخمس؛ لأن ثبوتها ثبوت القرآن على ما تقدم في تحريم الخمر"^(٥).

ويذكر فوائد قصص القرآن، مثال ذلك ما ذكره عند قوله - تعالى - ﴿فَأَخْلَعَ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢]: " ومن فوائد القصة " ثم ذكر فوائد منها: "التسلية والتنبية على ثمرة الصبر وحسن عاقبته"، ثم قال: " وفيها دليل على صحة النبوة، وهي إحدى المعجزات؛ لأن هذه الأخبار لم تكن عند العرب وإنما كانت عند أهل الكتاب، ولم يكن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - معهم صحبةً، وإنما أخبره تعالى كما أخبره

(١) ظ ٣١/أ.

(٢) ظ ٥١/أ.

(٣) الكشف والبيان للثعلبي ٢٣/٢١١.

(٤) ظ ١١٥/أ.

(٥) ظ ٢٧/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

بسائر الغيوب، وفيه التنبيه على الأدب، والتواضع، وتعظيم البقاع الشريفة، [فَرَقًا] بينها وبين غيرها في الدخول وغيره"^(١).

* * *

(١) د ٦/أ، وما بين [] اجتهدت في قراءته بسبب ما أصابه من طمس من آثار التجليد.



المبحث الثالث: إعماله قواعد التفسير، وترجيحاته وردوده:**المطلب الأول: عنايته بقواعد التفسير:**

مما يتميز به تفسير البقالي أنه في أثناء تفسيره للآيات يذكر عبارات تُعدُّ قواعد مُعينة على التفسير، أو قرائن وضوابط، وفيها ما يدرأ الشبهات الطارئة على من لم يمعن النظر في كلام أهل العلم المحققين، وتتنوع هذه العبارات من حيث العلم الذي تتصل به من علوم القرآن.

قال في موضع: "أولى التفسير ما كان له في القرآن نظير، على ما ذكرنا في مثله"^(١).

وقال: "وإذا أشكل بعض الظواهر فوجد له نظير في القرآن مُفسَّرٌ فلا حاجة إلى تفسير العباد"^(٢).

وقال: "وما أبهمه - تعالى - لم يجز تفسيره إلا بدليل مقطوع به؛ لأن هذا مما لا يجوز التحكم فيه"^(٣).

ومن ذلك أنه ذكر قاعدة نفيسة جداً متقدمة تاريخياً في ترابط آيات القرآن الكريم، حيث قال في أثناء تفسيره لقوله - تعالى - ﴿ نَجَّافِي جُنُوبِهِمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ [السجدة: ١٦]: "وقد أكثر الناس من القول في ذلك، وتفسير الله - تعالى - أولى من تفسير غيره، وإذا ذكر في القرآن شيئاً مجملاً وذكره في موضع آخر مفصلاً كان ذلك تفسيراً لجميع ما ذكر منه؛ لأن القرآن كالسورة الواحدة، كما أطلق المتقين في مواضع ووصفهم في بعضها فقال: ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿ أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، كذلك أطلق الخوف والطمع وفسرهما في قوله:

(١) ظ ٧٦/ب.

(٢) ظ ١٢٤/ب.

(٣) ظ ١٨٥/ب.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزُّمَر: ٩]، كأنه قال يحذر النيران ويرجو الجنان فقال:
﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا﴾ [الإنسان: ١٠]، ﴿إِنَّا كُنَّا قَبْلَ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ﴾ [الطور: ٢٦]، ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا
كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧] إلى نحوه^(١).

وعند ذكر النور والظلمة في قوله - تعالى - : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] قال: "ومن أشكل عليه من معاني كلامه - تعالى - ما يجد له نظيرًا في عادات الناس ومخاطباتهم فقد أشكل عليه ما لا يُشكّل؛ لأنه إذا وجد كلامًا يخالف ظاهره معناه، وذلك ظاهر عند الناس، ثم سمع [ما] في كلام الله - تعالى - فقد استغنى عن تكلف القول فيه وطلب معناه من غيره"^(٢).

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]: "ولا يزال يتعلق بها [ساع]^(٣) في الأرض بالفساد، يتسلط على المسلمين، وأي تعلق بذلك على الوجهين حُجْمٌ؟".

وإذا أخبر - تعالى - عن قوم من الكفار أو عن قوم من الأشرار، أن عاداتهم كذا أو هم يفعلون كذا وكذا فهو النهاية في الازم والإنكار؛ فكيف يجعل حجة في ضده؟، وإنما هو كقوله: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥٣]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٦] إلى نحو ذلك مما أخبر فيه - تعالى - عن أحوالهم المذمومة وشهد بها، ولا حجة في ذلك للمفسدين، ومن استباح الحرام فهو كافر فكيف إذا احتج له بالقرآن^(٤).

(١) ظ ٣٧/ب.

(٢) د ١٥٣/أ، وما بين [] مطموس، واجتهدت في تقديره.

(٣) وما بين [] أصابته الأرضة، واجتهدت في تقديره.

(٤) د ٢٣٦/ب.



ويقول: "لا يجوز للمخلوق أن يعتقد الإجابة إلى كل ما يسأل، وإذا أجاب - تعالى - داعياً وحرماً داعياً [فإنه] يجيب المضطربين كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، ﴿وَهُوَ الْخَلَّاقُ﴾ [يس: ٨١]، وإن لم [يكن] ذلك موجوداً في كل حال لا محالة، وإنما المراد بذلك كله تنبيههم على الخطأ فيما كانوا عليه من عبادة الأصنام؛ لأنها لا تنفع ولا تدفع بوجهه"^(١).

وفي تفسير قوله - تعالى - : ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] ذكر أقوالاً ثم قال: "وهذه الأقاويل كلها متقاربة، والظاهر يستقل بنفسه إذا حمل على الابتداء، على ما ذكرنا، وما ذكرنا من تصديق ابن عباس قول هذا القائل يؤكد ما تقدم في أول الكتاب أنهم كانوا يتوسعون في مثل هذا التأويل، ويستجيزون القول فيه بما يقع لهم من غير أن يرجعوا في ذلك إلى توقيف، حتى كان الأكبر يسوغ ذلك لمن دونه، وكانوا على ذلك فيما بينهم لا ينكره أحد منهم ولا يعيب بعضهم بعضاً فيه"^(٢).

وعند قوله - تعالى - : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَإِنْ تَوَجَّهْتَ إِلَى اللَّهِ فَمَا يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَمِنْ أَيْمَانِهِ وَمِنْ شَمَائِلِهِ﴾ [الأحزاب: ٧]، قال: "وإنما ذكرها ولاءً بعد الجملة وإن دخلوا فيها؛ لأن التفصيل للتفضيل"^(٣)، على ما ذكرنا في قوله: ﴿وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]"^(٤).
وتكلم عند قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] ورداً قولاً محدثاً، قال: "وقد حدث فيمن ينتحل التذكير - وليس من أهله - من يتعلق بهذه الآية في تفضيل العاصي على المطيع؛ لأنه - تعالى - بدأ بذكر الظالم؛ لأنه أحب إليه، وهذا القول يُستغنى بظاهرة عن كشف ما يقتضيه، وينادى على صاحبه بما فيه؛ لأن إباحة المعصية خروج عن الإسلام بإجماع المسلمين

(١) د ٢٤٧/ب.

(٢) ظ ٢٢/ب.

(٣) في المخطوط: [الفصيل للفصيل].

(٤) ظ ٤١/ب.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

فكيف التفضيل والمدح؟، وقد قال: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَعْدُونَ﴾ [النساء: ٩٥]، ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ﴾ [الحديد: ١٠] وقد ذكرنا أن من حق التفسير ألا يشتغل فيه بنصرة المذاهب إلا أن هذا ليس من المذاهب، وإنما هو تمييز بين الكفر والإسلام... "إلى آخر كلامه^(١).

وعند قوله - تعالى - : ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نِيَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨] قال: "ومعناه يوم القيامة، كذا عن ابن عباس، وعن قتادة: بعد الموت، وعن السدي: يوم بدر"، قال: "والظاهر مستغن بنفسه؛ لأنهم يعرفون ذلك في الجملة عند الموت وبعده"^(٢). وفي قوله - تعالى - : ﴿وَإِنَّهُ لَكِنْتَبُ غَزِيْرٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤١] قال: "وفسّر الذكر بأنه كتاب، وسماه عزيزاً وهو أحد ما وصفه به، وهو من أوصافه - تعالى - ، وإنما يكون معنى الصفة المحتملة الوجوه على حسب حال الموصوف، وما يليق به منها، ومعناه هاهنا عدم النظر، أي لا يوجد مثله..."^(٣)، إلى غير ذلك.

المطلب الثاني: ترجيحاته:

شخصية المؤلف بارزة واضحة في كتابه، وترجيحاته كثيرة، ويشير إليها بعدة ألفاظ، وهذه أمثلة لها:

- تقويته للقول الذي يختاره، كقوله: "وهذا أقرب الوجوه"^(٤)، "وهذا أولى من سائر الأقوال"^(٥).

- نصه على الصحة: "والصحيح ما تقدم"^(٦)، و"والصحيح أنه المُلْك

(١) ظ ٧١/أ.

(٢) ظ ١٠٢/أ.

(٣) ظ ١٢٢/أ.

(٤) ظ ٩٦/أ.

(٥) ظ ١١٠/ب.

(٦) د ١٦/أ.



مجلة "تيان" للدراسات القرآنية العدد (٣٩) ١٤٤٢ هـ

والعلم^(١)، و"والصحيح أنه مدينة بقرب صنعاء"^(٢)، و"الصحيح خلافه"^(٣)، و"هو الصحيح"^(٤)، و"الأول أصح"^(٥)، و"هذا صحيح؛ لأنه الأصل"^(٦).

- نصه على بُعد القول عن الصحة: "وفيه بعد"^(٧)، و"هو بعيد"^(٨)، و"فأما... فبعيد"^(٩)، و"هذا لا يصح"^(١٠).

- تعبيره بنفي القول: "وليس كذلك"^(١١).

- تعبيره بالظاهر: "والظاهر أنه من المذكورين"^(١٢)، و"هو الظاهر"^(١٣)، و"الظاهر ما تقدم"^(١٤)، و"الظاهر أنه من قول الهدهد"^(١٥)، و"الظاهر ما ذكرنا"^(١٦)، و"هو ظاهر اللفظ إلا أن الأول أظهر"^(١٧)، و"الأول أظهر"^(١٨)، و"هذا أظهر"^(١٩)،

(١) د/٢٢٦/أ.

(٢) د/٢٣٠/ب.

(٣) ظ/٩٧/ب.

(٤) ظ/١١٢/ب.

(٥) ظ/١٥٩/أ.

(٦) ظ/١٦٢/أ.

(٧) د/٢٠٢/أ، د/٢٤٦/ب.

(٨) د/٢٠/أ، د/٢٤٢/ب، ظ/٣٨/ب، ظ/٤٤/أ، ظ/٩٥/ب.

(٩) ظ/٤٦/أ.

(١٠) ظ/٥٢/ب.

(١١) د/٢٣٦/أ.

(١٢) د/٢١٦/ب.

(١٣) د/٢١٧/ب، د/٢٢٢/ب، د/٢٤٠/أ، ظ/٣٠/أ، ظ/٤٢/ب، ظ/٥٨/أ.

(١٤) د/١٧/أ، د/٢٣٨/ب، د/٢٣٠/أ، د/١٧٦/أ، د/١٧٧/ب، ظ/١٣/أ، ظ/٢٣/ب، ظ/٣١/أ.

(١٥) د/٢٣٢/ب، ظ/٤٦/أ.

(١٦) د/٢١٠/أ، وانظر د/١٧٦/أ.

(١٧) د/٢٤٠/ب.

(١٨) د/١٧٣/أ، ظ/١٠٣/أ، ظ/١١٦/ب.

(١٩) ظ/٣٣/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

- و" ما ذكرناه أشبه بالظاهر"^(١)، و" قد يحمل على الظاهر، و" هو الأشبه بما قبله"^(٢).
- تعبيره بمخالفته للظاهر: " وهذا مما لا يفيد ظاهر اللفظ"^(٣)، و" هذا بعيد"، و" لا يحتمله الظاهر"^(٤)، و" الظاهر يستقل بنفسه، ولا حاجة فيه إلى التخصيص"^(٥).
- تعبيره بألفاظ يفهم منها تضعيفه الأقوال: " والعهد على من روى ذلك"^(٦)، و" فيما حدث من الأقاويل..."^(٧)، وقوله: " ومما حدث من الأقاويل: ... وهذا من الهزل الظاهر"^(٨)، و" وهذا تكلف"^(٩)،
- جمعه بين الأقوال: " وهو قريب من الأول"^(١٠)، و" وكلاهما واحد"^(١١).
- ولما ذكر معنى الحزن في قوله - تعالى - ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ ﴾ [فاطر ٣٤]، قال: " وقد أكثر الناس من تفصيل هذه الأنواع حتى قال بعضهم: كراء الدار، وهذا القائل قد خلط الجد بالهزل، كأنه كان مبتلىً بذلك فكان من أهم الأمور عنده، ولو كان محتاجاً إلى البقل فضلاً عن الخبز واللحم لذكره أيضاً!، وكيف لو دهمه عدو؟ وما الحاجة إلى تعيين نوع دون نوع مع دخول ذلك كله في اللفظ؟"^(١٢).
- وإذا رجح ففي مواضع كثيرة يذكر سبب الترجيح، فمثلاً: في قوله - تعالى - :

(١) ظ ٥٨ ب، وانظ د ٦٤ ب.

(٢) ظ ١٨٩ ب.

(٣) ظ ٩٦ ب.

(٤) ظ ٩٧ أ.

(٥) ظ ٩٧ ب.

(٦) د ٢٤٢ ب.

(٧) د ٢٣٤ ب، ظ ٧١ أ.

(٨) د ٢٢٩ ب.

(٩) ظ ٦٣ أ، ظ ٦٣ ب، ظ ١٥٧ أ.

(١٠) د ٢٢١ ب.

(١١) د ٢٢١ أ.

(١٢) ظ ٧١ ب.



﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قال: "والظاهر أن المراد بذلك أزواج النبي - صلى الله عليه - إلا أنه صرف الخطاب إلى الذكور؛ لأنه أدخل رسول الله معهن، ويجوز أن يدخل سائر أهل بيته أيضًا في ذلك، فأما أن يجعل فيهم عليّ الخصوص عليّ ما يروى أنها نزلت في عليّ - عليه السلام - وأولاده، وفيه حديث الكساء... فبعيد؛ لأن الآية في قصص النساء فيبعد ألا يدخلن فيها، وإن جاز أن يدخل معهن غيرهن، والحديث لا يدل أيضًا على أنه ليس له أهل بيت سوى هؤلاء..."^(١) وذكر كلامًا.

ونحو قوله في تفسير ﴿وَإِن يَسْتَعْجِبُوا فَمَا لَهُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤]: "وقد تحمل العتبيّ على الرجعة إلى تخفيف العذاب كقوله: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧]، وهو الأشبه بمقابلة الصبر؛ لأنه بمعنى الجزع، وقد يحمل الصبر على الإصرار، وهو بعيد"^(٢).

المطلب الثالث: ردوده ومناقشاته:

وقف الباحث عليّ مواضع من تفسيره يناقش فيها أقوال من قبله من المفسرين والمعربين وغيرهم، ويرد عليها باختصار، ومن الأمثلة على ذلك: رده عليّ الفراء في حكم فقهي، قال في تفسير قوله - تعالى - ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]: "ويحكي عن الفراء: أن السجدة لا تجب في قراءة التشديد، ولا يُرْجَعُ إليه في هذا، وهي واجبة في الحالين؛ لأن موضعها إما أمر وإما ذم بتركها أو مدح بفعالها"^(٣).

وقد يذكر أقوالاً لأئمة اللغة والنحو كأمثال الفراء والزجاج ثم يرجح غيره، مثال ذلك ما ذكره في تفسير قوله - تعالى - ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا

(١) ظ ٤٦/أ.

(٢) ظ ١١٩/ب.

(٣) كذا في د ٢٣٢/ب، وفي تفسير الزمخشري ٣/٣٦٢: "لأن مواضع السجدة إما أمر بها أو مدح لمن أتى بها أو ذم لمن تركها".



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

﴿يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] قال: "الاستفهام بمعنى الجحد ثم ابتداء ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾، فلهذا كان بلفظ الجمع، أي المؤمنون والفاسقون تأكيداً للجحد الأول، وعن الفراء: إذا لم يكن الاثنان مصمودين^(١) ذُهِبَ بهما مذهب الجمع، وعن الزجاج نحوه، والصحيح ما تقدم"^(٢).

موقف البقالي من ابن جرير الطبري: وقف الباحث على مواضع من تفسير البقالي ناقش فيها ابن جرير، كقوله في تفسير قوله - تعالى - ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٩]: "وقد يحمل على حوانيت التجار؛ لأنهم فتحوها، وهذا دليل الإذن في الدخول، وقد أنكره الطبري^(٣)، قال: "هي مسكونة"، وهذا الإنكار بعيد؛ لأنها ليست للسكنى في عادات الناس، ولا تسمى من المساكن، وإن كان الناس يدخلونها لسائر الأغراض"^(٤).

واعترض على ما اختاره الطبري في قوله - تعالى - ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] قال: "قال الطبري: فعلى هذا أي ما كان من اختيارها"^(٥) ولا لآلهتهم فكذلك اختياري لولايتي خيار خلقي، قال فإن قيل: فأين خبر كان؟، قيل له: إن العرب تجعل لحروف الصفات إذا جاءت الأخبار بعدها أخباراً كفعالها بالأسماء إذا جاءت بعدها أخبارها" إلى آخر حكايته عن الطبري^(٦)، ثم قال: "وهذا الذي أنكره الطبري فعليه^(٧) أكثر المفسرين، وليس في ﴿كَانَ﴾ ما ذكره لا محالة كما ذكرنا في مواضع أنه يحتمل الحال والاستقبال، وإنما هو تأكيد

(١) أي مقصودين، صمده: قصده، "مختار الصحاح"، (ص م د).

(٢) ظ ٣٨/أ.

(٣) جامع البيان للطبري ١٧/٢٥٢.

(٤) د ١٤٣/أ.

(٥) كذا في المخطوط، ولعل الصواب: (اختيارهم).

(٦) جامع البيان ١٨/٢٩٩، وقد نقله البقالي بمعناه.

(٧) كذا في المخطوط.



النفى، وكذلك ما ذكره أنه لم يتقدمه دعوى أحد، ولا اعتبار بذلك؛ لأنه يستقيم أن يقول - تعالى - ابتداء: أنا الذي أختار ما أشاء ليس إلى عبادي شيء من ذلك، وأما كون الخيرة اسمًا فقد يجوز أن يكون بمعنى المصدر أيضًا، ونظيره قوله: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْحَيْرَةُ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وكيف يستقيم أن يقال: ويختار الذي كان لهم المختار؟؛ لأنه يوهم أنه يختار ما اختاروا بعينه، إلا أن يضم فيه مثل ما يختارون لألتهم، والنفى أظهر في المعنى، وكذا ذكره الزجاج، وإن كان الثاني جائزًا أيضًا^(١). أيضًا^(١).

وقال أيضًا في قوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٧]: "وقد نصر الطبري أن المراد بها زكاة المال؛ لقوله بعده ذلك: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾، وهذا ليس بدليل لا محالة"^(٢).

وعند قوله - تعالى - : ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] قال: "وقد أنكر الطبري أن تحمل الآية على النجوم ونحوها؛ لأنهم كانوا يرونها قبل وبعد، وهذا لا يمنع ما تقدم؛ لما بينا أن المعنى يجمع الحال والاستقبال، وما رأوه من ذلك سيرونه أيضًا"^(٣).

ومما أورده من ألفاظ في رده على الطبري قوله في موضع: "وهذا الذي استبعده الطبري ليس ببعيد"^(٤).

ومن موافقته وتعليقه لما اختاره الطبري ما ذكره في قوله - تعالى - : ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَطَفَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: ٥] قال: "وفي تفسير الطبري^(٥): أي من فوق

(١) ظ ١٢/ب.

(٢) ظ ١١٧/ب.

(٣) ظ ١٢٣/ب ش.

(٤) د ١٨/ب.

(٥) جامع البيان ٤٦٦/٢٠.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

الأرضين، وهذا حسن، وإن كان كناية لغير مذكور إلا أنه مذكور في سائر المواضع، كقوله: ﴿يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] وقال: ﴿فَرَاوَهُ مُصَفَّرًا﴾ [الروم: ٥١]، وقال: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، ويحتمله المعنى ولا يبعد^(١).

ويقول عن ابن المقفع بعد أن نقل قوله: "(من كتب إلى أخيه كتابًا ولم يختمه فقد استخف به):" وليس ابن المقفع مما يُرْجَعُ إليه فيما يتعلق بالدين، وقد جرت العادة فيما بين المسلمين أنهم يكتبون بعضهم إلى بعض ولا يختمون، وهذا أولى أن يعتبر من قول ابن المقفع^(٢)، وهذا القول عن ابن المقفع نقله كثير من المفسرين^(٣). وكثيرًا ما يُرَدُّ الأقوال المتكلفة، ويقول: "الظاهر يستغني عن التكلف"^(٤)، وهذه العبارة تتكرر كثيرًا.

وقال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٤]: "وعن بعض المتكلفين: إنما قال: ﴿لِرَجُلٍ﴾ ولم يقل لأحد؛ لأن المرأة قد يكون في بطنها ولد فيجتمع في بطنها قلبان، وهذا بعيد؛ لأنه لم يقل ما جعل الله في رجل، وقلب الولد قلب له لا لأمه، وإنما ذكر الرجل؛ لأن السبب فيه على ما ذكرنا"، وكان قد ذكر أقوالاً في ذلك قبل^(٥).

وفي تفسير قوله - تعالى - : ﴿يُبَيِّنُ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَأَنْظُرُ مَاذَا تَرَى﴾ [الصفوات: ١٠٢] ذكر مسائل كثيرة واستنباطات، وناقشها ووصف بعضها بأنه "مما لا حاجة إلى القول فيه"، وبعضها بأنه "مما يُتَّفَكُّ به في الكلام"، وقال عن بعضها: "وهذا من الهزل"^(٦)، وإذا اضطر إلى ذكر شيء من هذه الأقوال قال: "وإنما أقرب

(١) ظ ١٢٤/ب.

(٢) د ٢٣٤/ب.

(٣) الكشف والبيان للثعلبي ٢٠٦/٧، وغيره ممن جاء بعده.

(٤) ظ ٨٥/ب.

(٥) ظ ٤٠/أ.

(٦) ظ ٨٦/ب.



ما يتكلف في ذلك" (١).

"ومما قيل في ذلك من الأفاويل على [التشهي] (٢) ولا دليل عليه: أن النمل عبارة عن قوم من الزهاد، أعرضوا عن الدنيا وكرهوا ما فيه سليمان منها، وحذر بعضهم بعضاً أن ينظروا في ذلك فيفتتنوا به ويرغبوا فيه فيحبط لذلك دينهم، وهذه من الجهالات، ويشبه تأويل الروافض كما تقدم في قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ﴾ [النحل: ٦٨] أنهم بنو هاشم وكذلك قيل في قوله: ﴿وَأَلْقَوْهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ (٣) [يوسف: ١٠]: أن معناه يبعوه من بعض أهل الظاهر إلى الذين لا علم لهم بالتأويل، وهذا مما لا يحل أن يقال في كتاب الله، وإنما يعدل عن الظاهر للضرورة، ولا ضرورة هاهنا، ولو جاز أن يحمل النمل على غير ما وضع له في اللغة مما لم [...] (٤) فيه الناس جاز أن يحمل على ما لا يحصى من المعاني إذ ليس بعضهم أولى من بعض، نعوذ بالله من ذلك" (٤).

* * *

(١) ظ ٨٦/ب.

(٢) كلمة في المخطوط غير واضحة ولا منقوطة، ويظهر أنها ما أثبتته.

(٣) كلمة غير واضحة، ويبدو أنها: [ينقل].

(٤) د ٢٢٨/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

المبحث الرابع: علوم القرآن في تفسيره

المطلب الأول: علم القراءات، والوقف والابتداء:

لم يكن البقالي مكثراً من إيرادات القراءات القرآنية، ولكنه يذكر أحياناً اختلاف القراءات المشهورة والشاذة، ويوجهها وينسبها إلى رواها وأصحابها، ولم ينص على اعتماده قراءة معينة، وقد وجد الباحث أنه يقدم قراءاتٍ على أخرى في أثناء تفسيره، فمثلاً: قَدَّمَ قوله: ﴿إِنَّا أَخْلَصْتُمْ بِخَالِصَةِ ذِكْرِي الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، وهي مكتوبة هكذا بالتنوين في النص القرآني في المخطوط، ثم قال: "وقرأ أهل المدينة ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِي الدَّارِ﴾ على الإضافة"^(١)، فبدل على أن القراءة التي اعتمد عليها ليست قراءة أهل المدينة، وإن كان هشام قد قرأ بالإضافة كذلك^(٢).

وقدَّمَ قراءة ﴿هَذَا قَلِيدٌ وَفُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ [ص: ٥٧] بالتشديد وهي مكتوبة في النص القرآني في المخطوط، ثم قال: "ومن قرأ بالتخفيف جعله اسماً على هذه الصيغة مثل ذهاب"^(٣)، فالقراءة التي قدمها مشددة، والتشديد قراءة حمزة والكسائي وخلف وحفص^(٤).

وينص على أسماء القراء، وقد يذكر القراءة المشهورة بلفظ "قرئ"، كما في قراءة ﴿الْأَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، فقد ذكرها بالتخفيف: ثم قال: "وقرئ ﴿الْأَسْجُدُوا﴾ بالتشديد"^(٥)، وكأنه يفسرها بقراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس؛ لأن غير هؤلاء من الباقيين هم الذين شددوا^(٦).

(١) ظ ٩٩/أ.

(٢) انظر "التيسير" للداني ص ٤٧٢، "البدور الزاهرة" للقاضي ص ٥٤٤.

(٣) ظ ٩٩/ب.

(٤) انظر "التيسير" للداني ص ٤٧٣، "البدور الزاهرة" للقاضي ص ٥٤٥.

(٥) د ٢٣٢/ب.

(٦) "التيسير" للداني ص ٤٤١، "البدور الزاهرة" للقاضي ص ٤٧٠.



ولاحظ الباحث أنه إذا ذكر قراءة عاصم فإنه يأتي بما يوافق رواية أبي بكر بن عياش (شعبة)، نحو ما ذكره في قوله - تعالى - : ﴿عَبْرَ أُولَى الْأَيْتَةِ﴾ [النور: ٣١]، قال: "ومن نصب فعلى الحال، وهي قراءة ابن عامر وعاصم"^(١)، وهي رواية شعبة دون حفص^(٢).

وقد يطلق قراءة أهل الكوفة ولا توافق رواية حفص عن عاصم، قال: "وقرأ أهل الكوفة بالتخفيف من اللقاء"^(٣)، يعني قوله - تعالى - : ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا حَمِيمًا وَسَلَامًا﴾ [الفرقان: ٧٥]، وهي رواية شعبة عن عاصم^(٤).

وقد يذكر الإجماع في القراءات، كقوله: "أجمع القراء على أن القراءة بالياء"^(٥) ﴿أَوْلَٰئِكَ نَمُكِّمُ آيَاتِهِ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وينص على مخالفة بعض القراءات لشروط القراءة المقبولة: كقوله: "لا يقرأ به؛ لمخالفته المصحف"^(٦).

القراءات الشاذة: وإلى جانب القراءات المشهورة فإنه يذكر كثيرًا من القراءات الشاذة، سواء أكانت من قراءات الصحابة المروية عنهم، أم قراءات التابعين، أم الأربع الزائدة على العشر، أم غيرها من القراءات.

مثاله ما ذكره من قراءات كثيرة في قوله - تعالى - ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ﴾ [النور: ٣٥]^(٧)، وكذلك أشار إلى عدة قراءات في قوله - تعالى - : ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفَيْهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّاتِي تُظَاهِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤]^(٨).

(١) د ١٤٨ / أ.

(٢) "التيسير" للداني ص ٤٣٣، "البدور الزاهرة" للقاضي ص ٤٤٧.

(٣) د ١٩٧ / أ.

(٤) "التيسير" للداني ص ٤٣٧، "البدور الزاهرة" للقاضي ص ٤٥٩.

(٥) د ٢١٧ / أ.

(٦) د ٢٢٨ / أ.

(٧) د ١٥٤ / ب.

(٨) ظ ٤٠ / أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وقد يذكر توجيهات للقراءات في بعض المواضع، مثل ذكره مذاهب القراء والنحويين في ﴿طَسَرَ﴾ [الشعراء: ١]، قال: "هذه الطاء يكسرها أهل الكوفة؛ للإمالة، ويفخمها أبو عمرو؛ للتعظيم، وقد جعلها أهل المدينة بين الفتح والكسر، وبعض النحويين يظهر النون، وأخفاها بعضهم لمجاورتها؛ حروف الفم"^(١).

ويذكر حجج من أنكروا قراءة من القراءات المشهورة، كقوله في قراءة أبي جعفر والحسن: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨]، قال: "وعن الحسن وأبي جعفر: ﴿أَنْ نَتَّخِذَ﴾ بضم النون، وقد أنكروه لدخول ﴿مِنْ﴾، وإنما جازت القراءة ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء؛ لأن المعنى ظاهر، ألا ترى إلى قوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ثم قال: ﴿عِبَادِي﴾"^(٢)، وهو يشير إلى ما يُنقل عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وأبي عبيدة من الكلام على هذه القراءة^(٣).

الوقف والابتداء: تكلم البقالي عن مسائل الوقف والابتداء في تفسيره في مواضع كثيرة، ومن ذلك: عند قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٩] قال: "قد يُجعلُ ابتداءً، وقد يتصل بما قبله، أي: أحمد الله على هلاك أولئك وعلى أن عصمك مما كانوا عليه"^(٤).

قال في قوله - تعالى - : ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكِ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [القصص: ٩]: "وعن بعض الجهال أن الوقف عند قوله: ﴿لَا﴾ أي يكون قرّة عين لي دونك، ولو كان كما ظن لم يستقم أن يقول: ﴿نَقْتُلَنَّكَ﴾"^(٥).

وقال: "ولما قال: ﴿ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهَ بِعِبَادِهِ﴾ عَقَبَهُ بِمَنْ يَبْشُرُهُ، ثم استأنف البشارة

(١) د ١٩٨ / ب.

(٢) د ١٧٨ / أ.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥ / ٣٧٨.

(٤) د ٢٤٦ / ب.

(٥) ظ ٢ / أ.



أيضاً لمن هو على مثل حالهم؛ لأن جميع هؤلاء يشتركون في هذه الأوصاف إلا أنه أفرد كل صفة بالبشرى؛ زيادة في الترغيب، وقد يجعل الوقف عند قوله: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧]، وهو تكلف^(١).

المطلب الثاني: أسماء السور والمكي والمدني:

أسماء السور: لا يغفل البقالي ذكر اسم السورة ومكان نزولها، فهو ينص على اسمها قبل شروعه في تفسير السورة، وقد يذكر سبب تسميتها بهذا الاسم كقوله في سورة الفرقان: "وإنما سميت هذه السورة بالفرقان لما فيها من ذكره، [وما] فيها من التنبيه على التوحيد وكثرة الأدلة عليه، وهو الفرق بين الحق والباطل، وفيها من بيان الحلال والحرام وسائر الأحكام وذكر صفات العباد التي يجب أن يكونوا عليها ما ليس في سائر السور مثله، وقد ذكرنا أن السورة إنما تسمى بأولها، أو بما يذكر فيها من الألفاظ المشهورة فيها، وذكرنا أن القرآن سمي بالفرقان؛ لفرقه بين الحق والباطل؛ وتفرقه في النزول"^(٢).

وقال في سورة ﴿عَسَى﴾ [الشورى: ٢]: "ولا معنى لقول القائل كيف زاد في اسم هذه السورة على سائر الحواميم؛ لأن السؤال في الزيادة كالسؤال في الأصل في ﴿الت﴾ و﴿المر﴾ وغيرها، وقيل: لأنه وصل ذكر الكتاب وما يجري مجراه بسائر الحواميم ولم يذكره هاهنا صريحاً فذكره بالضمير دليلاً عليه، وهذا تكلف، وقيل: لزيادة التعريف، وليس في هذا كله إلا التسليم، فأما أن يُجرى على قياس ما يهتدى إليه، فهذا مما لا سبيل إليه"^(٣).

المكي والمدني: يذكر البقالي تصنيف السورة بعد ذكر اسمها فيقول مثلاً:

(١) ظ ١٠٣/ب.

(٢) د ١٧٣/أ.

(٣) ظ ١٢٤/ب.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

"سورة الشعراء، مكية"^(١)، وقال عن سورة الأحزاب: "مدينية"^(٢)، ويذكر المستثنى منها إن كان، كقوله: "سورة العنكبوت، مكية إلا عشرًا من أولها"^(٣)، وقوله: "سورة الروم مكية، وعن الحسن: إلا قوله: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [الروم: ١٧]"^(٤)، وقال: "سورة لقمان، مكية، وعن الحسن إلا قوله: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [لقمان: ٤]، وعن مجاهد: ليس فيها ناسخ ولا منسوخ"^(٥)، وهكذا^(٦).

المطلب الثالث: الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول:

الناسخ والمنسوخ: لم يكن البقالي مكثراً من القول بالنسخ، بل كثيراً ما يُصعِّفُ الأقوال التي أكثر أصحابها من القول بالنسخ، ويرى أنه لا حاجة إلى القول بالنسخ في مواضع كثيرة، مثال ذلك ما قيل عن نسخ هذه الآية ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾... الآية [النمل: ٩٢]، قال: "ولا حاجة إلى ذلك"^(٧).

وقال عند قوله - تعالى - : ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠]: "وقد يُجْعَلُ ذلك منسوخاً بالقتال، وقد يُحْمَلُ الوعد على قتلهم بيدر، ولا حاجة إلى ذلك؛ لأن الصبر محمود في كل حال ولا بد منه، وقد يُحْمَلُ الوعد على الآخرة..."^(٨).

وعند قوله - تعالى - : ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَأَنْظِرْ إِنَّهُمْ مُنْتَضِرُونَ﴾ [السجدة: ٣٠] قال: "وقد يُجْعَلُ الإعراض منسوخاً بالقتال، ولا حاجة إلى ذلك؛

(١) د/١٩٨/أ.

(٢) ظ ٤٠/أ.

(٣) ظ ١٨/ب.

(٤) ظ ٢٥/أ.

(٥) ظ ٣٢/أ.

(٦) ظ ٥٧/ب، ظ ٦٦/ب، ظ ١٠٢/أ.

(٧) د ٢٥٥/أ.

(٨) ظ ٣٢/ب.



لأن الإعراض قد يحتاج إليه في بعض الأحوال مع ثبوت حكم القتال"^(١).
وذكر عند قوله - تعالى - : ﴿أَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [ص: ١٧]: "قد يجعل الأمر
بالصبر منسوخًا بالقتال، وقد ذكرنا في مثله أنه لا حاجة إلى النسخ؛ لأنه مما لا بد منه
في كل وقت"^(٢). وقال نحو ذلك في مواضع كثيرة^(٣).

وذكر ما قيل في نسخ آية ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَلَمْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ...﴾ [الأحزاب: ٥٠]، ثم
قال: "والظاهر أن ذلك لم ينسخ، وكأنه لما خيرهن فاخترنه منعه - تعالى - أن يزيد
عليهن أو يستبدل بهن؛ رعايةً لحقهن، ومقابلة بما صنعن من اختيارهن إياه"^(٤)،
وهكذا في قوله - تعالى - : ﴿قُلْ يَجْعَلِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]:
من أنها "نسخت كل وعيد في القرآن"، قال: "وقد ذكرنا في مثله أن معناه التخصيص
والبيان"^(٥).

أسباب النزول: يعتني البقالي بذكر ما يروى من أسباب النزول، ويعزوها إلى
قائلها بدون سياق السند، وربما ذكر أكثر من سبب نزول، بحسب ما في الآية من
روايات، مثاله ما ذكره في سبب نزول أول سورة العنكبوت، فقد ذكر عدة أقوال
وروايات ونسبها إلى أصحابها^(٦).

وكثيراً ما يذكر القاعدة المشهورة في أسباب النزول ويعمل بها، قال عند قوله -
تعالى - : ﴿وَيَوْمَ يَعْزُزُ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧] قال: "وإن كانت الآية نزلت في
ذلك فهذا لا يوجب خصوصها كسائر ما ينزل لأسباب"^(٧).

(١) ظ ٣٩/أ، ونحوه في ظ ١٢٦/ب.

(٢) ظ ٩٢/أ.

(٣) د ٤١/أ.

(٤) ظ ٥٣/أ.

(٥) ظ ١٠٧/ب.

(٦) ظ ١٨/ب.

(٧) د ١٨٢/أ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وقال في سبب نزول قوله - تعالى - : ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]:
 " والآية وإن نزلت على سبب فذلك لا يمنع عمومها في أمثاله"^(١).
 ولما ذكر ما قيل في أسباب نزول قوله - تعالى - : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْفِهُنَا﴾ [العنكبوت: ٤] قال: " والآية عامة في جميع ما تحتمله"^(٢).
 ولما ذكر الأقوال في تفسير قوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] قال: " وهذا كقوله: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]، وذكر أنه قد يُحمَلُ على الغزو، أو على طلب العلم، وعلى جميع الطاعات، وذكر أقوالاً، ثم قال: " وقد أكثر الناس فيها، ولا معنى لتخصيصها ببعض ما تحتمله"^(٣).
 ويذكر أسباب نزول الآية ويتعقبها، كمثّل ما فعل في ذكره لأسباب نزول قوله - تعالى - : ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ آتَى اللَّهِ وَلَا تُطِيعُ الْكٰفِرِينَ وَالْمُنٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١] قال: " والآية تستقل بنفسها، وتستغني عن طلب السبب، وهي عامة في كل طاعة تخالف طاعة الله - تعالى - ، وإن نزلت على سبب خاص"^(٤).
 وكذا عند قوله - تعالى - : ﴿لَا تَكْفُرُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، قال: " لا حاجة إلى تكلف القول في معرفة الأذى ما هو، وقد تقدم النهي عن أذى الله ورسوله والمؤمنين والوعيد على ذلك، ولا أذى للأنبياء أعظم من تكذيبهم وتكذيب من بعثهم"^(٥).
 ومن عباراته: " والظاهر مستقل بنفسه"^(٦)، و" ظاهرها يستغني عن طلب التأويل

(١) ظ ١١/أ.

(٢) ظ ١٨/أ.

(٣) ظ ٢٥/أ.

(٤) ظ ٤٠/ب.

(٥) ظ ٥٦/أ.

(٦) ظ ١٠٧/أ.



وسبب النزول، وقد روي...^(١)، و"والآية مستقلة بنفسها مستغنية عن طلب السبب"^(٢)، ويكرر البقالي هذا العبارات ونحوها في مواضع^(٣).

المطلب الرابع: مشكل القرآن والمتشابه اللفظي:

وأمثلة ذلك كثيرة في تفسيره، فمنها ما ذكره عند قوله - تعالى - : ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ﴾ [الشعراء: ١٣] قال: "ولا معنى لقول القائل: كيف يجوز أن يأمره - تعالى - بشيء فيعتذر، ويستغني عنه، ويدل على غيره؟؛ لأن هذا سؤال في غير موضعه، وما فعل موسى - عليه السلام - شيئاً من ذلك، وإنما يصح لو قال: لا ترسلني إليهم فلا أصلح، ولكن أرسل أخي فإنه أولى به، وحاشاه أن يقول هذا، وإنما سأله عوناً له مع قبوله الأمر على ما قال: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِ هَٰؤُلَاءِ﴾ [طه: ٢٩-٣٠]، ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]، ولهذا أجابه - تعالى - ولم ينكر عليه، وإنما بين العذر في سؤاله أن يضم إليه أخاه؛ لأن هذه الأعداء وإن كانت لا تزول بكون أخيه معه إلا أنه يسكن إليه، ويأنس به، ويشاوره في بعض ما يقع لهما"^(٤).

ومن أمثلة ذلك ما جاء في سورة القصص في قوله - تعالى - : ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦]، قال: "وقوله: ﴿لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ لا يخالف قوله - تعالى - : ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٤٥] وقوله: ﴿يَسْأَلُونَ﴾ [عن المجريين] [المذثر: ٤٠-٤١] على ما ذكرنا في مثله من اختلاف المواطن واختلاف المعاني، وعن الضحاك: أي عن الأنساب كقوله: ﴿وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، وعن قتادة: لا يحتجون، والظاهر أنه من مساءلة بعضهم بعضاً كقوله: ﴿وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المعارج: ١٠]، شغلهم ما هم فيه عن المسئلة التي تكون في الدنيا، ولا يسأل

(١) ظ ١٢٠/ب.

(٢) ظ ١٦٣/ب.

(٣) ظ ١٤٧/ب، ظ ١٥٢/أ، ظ ١٥٦/ب.

(٤) د ١٩٩/ب.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

بعضهم بعضًا عن جواب ما يُسأل عنه؛ فقد استوتوا في العجز عن ذلك، أو لا يسأل بعضهم بعضًا أن يحمل ذنبه عنه"^(١)، وقال في موضع آخر من تفسيره: "على ما ذكرنا أنه لا منافاة بينه وبين نفي السؤال في سائر المواضع"^(٢).

وقال في قوله - تعالى - : ﴿الْيَوْمَ نَخْتَرُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [يس: ٦٥] "قد ذكرنا في مثله أنه يكون مواطن يتكلمون في بعضها ويؤمنون في بعضها، وإذا جحدوا خرسوا وشهدت جوارحهم"^(٣).

وفي المتشابه اللفظي يقول عند قوله - تعالى - : ﴿سُقِّيرُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: ٢١]: "وقد قال ههنا: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾، وفي سورة النحل ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]؛ لأنه صرفه إلى الأنعام هاهنا، وهناك إلى لفظ (ما)"^(٤).

وذكر وصف الريح المسخرة لسليمان - عليه السلام - بأنها ﴿عَاصِفَةٌ﴾ [الأنبياء: ٨١] وقال: "وقد قال في موضع آخر ﴿رُجَاءٌ﴾ [ص: ٣٦] فوصفها باللين تارة وبالشدة أخرى؛ لأنها كانت عاصفة عند رفع الكراسي والسرر، لينت عند المشي بها، وعلى حسب الأحوال كما يريد، على ما ذكرنا في قوله: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿فَأَنْبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ونحو ذلك مما ورد في القرآن من الصفتين المختلفتين للشيء الواحد في الظاهر"^(٥).

وقال: "نفي كونه هاديًا وأثبتته في مواضع"^(٦)، وقال: "وقد ذكرنا الوجه في قوله مرة بأنها ثعبان ومرة كأنها جان"^(٧).

(١) ظ ١٢/ب.

(٢) ظ ١٨/أ.

(٣) ظ ٧٧/ب.

(٤) د ١١٠/أ.

(٥) د ٦٣/ب.

(٦) د ٢٥٠/ب.

(٧) د ٢٠٣/ب.



المطلب الخامس: الانتصار للقرآن الكريم:

يحرص البقالي في مواضع كثيرة على أن ينتصر للقرآن الكريم ضد الطاعنين، ومن ذلك أنه ذكر في أول سورة الأحزاب روايات في نسخ بعض آياتها، ثم ذكر رواية باطلة فيها "أن عثمان لم يجد منها حين جمع المصحف إلا هذا القدر، وأن الزيادة كانت في صحيفة في بيت عائشة رضي الله عنها فأكلتها الشاة"، ثم قال: "وهذا مما لا يجوز قبوله على القرآن"، ثم قال: "وقد ضمن الله - تعالى - حفظ القرآن وإنما أنزله لمصالح عباده، وأمر رسوله بتبليغه فلو جاز ألا يبلغه لما أنزله، ولا يجوز أن يبلغه على الخصوص، وإنما كان يبلغ تبليغاً عاماً، فكيف يكتف هذه السورة دون غيرها؟، وتجوز ذلك يؤدي إلى ألا يُوثق بشيء مما نحن فيه من الشرائع؛ لأنها ربما نُسخَتْ ولم نقف على النسخ، وما يروى في ذلك أن قوله: ﴿السَّيِّخُ وَالسَّيِّخَةُ فَارْجُمُوهُمَا بِنَبْتِهِ إِذَا زَبَيَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ كان في هذه السورة، فالذي ثبت أن ذلك مما أنزله الله - تعالى - ، وقد ينزل الحكم ولا يتلى، وقد يتلى ثم تنسخ التلاوة، فلا يجوز أن يقاس على ذلك ما لا دليل عليه، وإنما هذا من تلبيس الروافض والملحدة وسائر من يطعن في القرآن، وقد حفظه الله - تعالى - بحيث لو زاد فيه التالي حرفاً أو نقصه ظهر ذلك عند المسلمين، وهذا حمله من أول ما أنزله^(١)، وما جمعه عثمان إلا بالتواتر وكان ظاهراً عندهم بهذا الترتيب إلا أنه تكلف جمعه ل-مًا خاف وقوع الخلاف فيه، والقصة مشهورة لما أخبره حذيفة بما شاهده في سائر البلاد من اختلاف المصاحف والقراءات، وقد كان عمر رضي الله عنه أشار على أبي بكر رضي الله عنه بذلك ووافقه عليه زيد فجمعوا المصحف، وكان في بيت حفصة وقبول به مصحف عثمان إلى غير ذلك مما يروى في هذه القصة"^(٢).

(١) يعني بذلك - والله أعلم - أن القرآن الكريم من حين أن أنزله الله - عز وجل - محمول على الحفظ، أي: أنه محفوظ لا يتطرق إليه نقص ولا فقدان.

(٢) ظ ٣٩/أ، وانظر ظ ٣٩/ب.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

المطلب السادس: المناسبات بين الآيات:

أشار في مواضع إلى المناسبات بين الآيات، ورأيه في هذا العلم يؤخذ من نصه على بعضها، وهو قد يُصرَّحُ بذكر وجه الاتصال وربما لا يُصرَّحُ.

فمن المواضع التي صرح فيها قوله: ولما ذكر قوله - تعالى - ﴿وَأِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٢] قال: "وجه اتصال هذه الآية بما قبلها، أنه - تعالى - لما أخبر أنهم لا يسمعون ولا يقبلون وشبههم بالموتى والصم، أخبر أيضاً أنهم سينقادون ولا يمكنهم الإنكار حيث لا ينفعهم الإقرار"^(١).

ومما يتعلق بعلم المناسبات مسألة ذكَّرها في مواضع، وهي أن القرآن الكريم كالأية الواحدة في ارتباط بعضها ببعض، قال في قوله - تعالى - ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]: "وإنما قال: ﴿لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ لما بيننا أنه فسر في موضع آخر، والقرآن كالأية الواحدة؛ لأنه قال: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧]، أو هو من العموم الذي أريد به الخصوص"^(٢).

وقال عند قوله - تعالى - ﴿وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِجْدًا وَلَا وُسْعًا﴾ [المؤمنون: ٦٢]: "لما ذكر ما تقدم أخبر بأنه لا يُكَلِّفُ فوق الطاقة، كأنه بين أن ما مدح به هؤلاء فذلك واجب عليهم وعلى غيرهم، أو جبه - تعالى - عليهم وما أوجب إلا الوسع، فلا عذر لأحد في تركه"^(٣).

ولما ذكر قوله - تعالى - ﴿يُعَذِّبُ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ...﴾ [الأحزاب: ٧٣] قال: "قد يُضَمَّرُ فيه القسم، والله ليعذبن، وهو أحسن ما يكون من النظم على ما قبله؛ لأنه ذكر العرض والإباء والحمل ثم أخبر أنه يعذب من خانها ولم يقم بها، ويتوب على من أداها ووفى بها"^(٤).

(١) د ٢٥٢ / ب.

(٢) ظ ١٢٥ / أ.

(٣) د ١١٦ / أ.

(٤) ظ ٥٧ / ب.



قال في قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ: ٢٨]:
 "ولما تقدم ذكر الهدى والضلال وكذلك المحاجة بأن ما ادعوه من الشُّرْكَةِ باطل
 أخبر بما يتعلق بمجموع الأمرين من الوعد والوعيد، وبأنه رسول إلى جميع الناس،
 وهذا مما ذكرنا أنه لا حاجة فيه إلى طلب الدليل من القرآن؛ لأن ذلك شرط في
 الإيمان لا يتم إلا بالإقرار به"^(١).

وسبق في المطلب الأول من هذا المبحث ذُكرُ قوله: "ولما قال: ﴿ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ
 عِبَادَهُ ﴾ عَقَّبَهُ بمن يبشره"^(٢)، ثم استأنف البشارة أيضًا لمن هو على مثل حالهم؛ لأن
 جميع هؤلاء يشتركون في هذه الأوصاف إلا أنه أفرد كل صفة بالبشرى؛ زيادة في
 الترغيب، وقد يجعل الوقف عند قوله: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ [الزمر: ١٧]، وهو تكلف"^(٣).

وعند قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ ﴾
 [محمد: ٣٦] قال: "لما وصف الدنيا كما هي؛ [ترهيدًا]^(٤) فيها، عَقَّبَهُ بما يوجب
 الرغبة فيه، كقوله ﴿ وَالَّذِينَ الصَّالِحِينَ ﴾ [الكهف: ٤٦]، ﴿ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾
 [آل عمران: ١٤]، ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ [النحل: ٩٦] إلى نحو ذلك"^(٥).

ويذكر الآيات المؤكدة لما قبلها في السياق، فعند قوله - تعالى - : ﴿ الَّذِي جَعَلَ
 لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا ﴾ [طه: ٥٣] قال: "لما أخبر أنه لا ينسى ولا يخطئ
 أكد ذلك بما هو الدليل عليه؛ لأن من أظهر هذه الآيات كان مخالفًا لخلقه، ولم يجز
 عليه ما يجوز عليهم"^(٦).

ولما ذكر آية التطهير ذكر الآية التي بعدها وهي ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ

(١) ظ ٦٣/أ.

(٢) أي قوله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطُّغْيَاتِ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ [الزمر: ١٧].

(٣) ظ ١٠٣/ب.

(٤) أصابته رطوبة في المخطوط ولم تكن واضحة، والظاهر أنها كما ذكرت.

(٥) ظ ١٥٦/أ.

(٦) ١٩٥/ب.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ... ﴿[الأحزاب: ٣٥] قال: "هذا يؤكد ما تقدم أن ما ذكره - تعالى - لأهل البيت لا يمنع وجود ذلك المعنى في غيرهم، ولما ذكر فيهم ما ذكر، بين ما يتضمن هذا المعنى لجميع المسلمين، ترغيباً في الطاعة وأعمال الخير"^(١).
وقد يشير إلى عادات القرآن في الاقتران عند ذكره لمناسبة ما، قال في موضع:
"ثم عَقَّبَ الوعد بالوعيد على ما هو العادة في أكثر الآي"^(٢)، وقال عند قوله - تعالى -
- ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ ﴿١١٢﴾ [طه: ١١٢]: "لما ذكر
الظالم ذكر المؤمن الصالح على ما تقدم من الاقتران من الوعد والوعيد"^(٣)، وقال
في قوله - تعالى - : ﴿أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ ﴿١٢٣﴾ [الصافات: ٦٢]: "عَقَّبَ الوعد
بالوعيد على ما تقدم في مثله"^(٤).

* * *

(١) ظ ٤٦ / ب.

(٢) ظ ٦٥ / أ.

(٣) د ٣٦ / أ.

(٤) ظ ٨٣ / أ.



الخاتمة

الحمد لله على توفيقه وإعانتته وتيسيره، أختتم البحث بذكر أهم نتائجه، ثم ما تيسر من توصيات.

نتائج البحث:

١. تعرّف العالم الكبير محمد بن أبي القاسم البقالي، وشيء من سيرته ومكانته العلمية.
٢. تعرّف القيمة العلمية لتفسيره "مفتاح التنزيل"، وملامح منهجه الذي سار عليه، وإبراز ما في كتابه من علوم.
٣. إن هذا التفسير يعد من التفاسير متوسطة الحجم، ومن أجلّ في القرن السادس، وإن شخصية البقالي ظاهرة فيه، فهو يرجح، ويصحح، ويضعف، ويعترض، ويتعقب، ويستنبط.
٤. إن البقالي له عناية بتفسير القرآن بالقرآن، والتفسير الإجمالي، وله عناية بقواعد التفسير، وبكثير من علوم القرآن، وله عبارات مُتقدِّمة تاريخياً.
٥. توجيه أنظار الباحثين لتعرف بقية كتب البقالي، والبحث عنها في خزائن المخطوطات، وخدمتها بالتحقيق والدراسة.

وأهم التوصيات:

١. التوسع في دراسة سيرة محمد بن أبي القاسم البقالي، وتتبع ترجمته في بطون الكتب وخفايا المخطوطات.
٢. دراسة جهوده في العلوم الأخرى التي برز فيها، وبالأخص علمي العربية والفقه.
٣. البحث عن النسخ الخطية لهذا الكتاب في الفهارس وأدراج الخزائن، لعل الله أن ييسر الوقوف على نسخ كاملة منه.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

٤. استخراج أقواله واختياراته الفقهية من كتب الفقه الحنفي ودراساتها، فأقواله واختياراته وترجيحاته متناثرة في كتب الحنفية، وهي جديرة بالبحث والدراسة.

٥. بعد البحث عن نسخه والحصول عليها؛ يجدر تناول تفسيره "مفتاح التنزيل" بالدراسة من عدة جوانب، فإن فيه مجالاً لإعداد الدراسات والبحوث، كدراسة منهجه في تفسير القرآن بالقرآن، الذي أكثر منه في تفسيره، وكذلك ترجيحاته وتعقباته، واستنباطاته، ومنهجه في المناسبات.

٦. المحاولة الجادة للوصول إلى منهجه في العقيدة، بعد سبر أقواله وتتبعها في بطون الكتب.

هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *



المصادر والمراجع

المخطوطات:

١. أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، تأليف: محمود بن سليمان الكفوي، كتبخانة مجلس شورى ملي، إيران (١٠٤٥٥، ١٠٤٥١)، رمزت لها ب-١م.
- نسخة أخرى (موقع الألوكة):
[/https://www.alukah.net/library/0/133586/](https://www.alukah.net/library/0/133586/)، رمزت لها ب-٢م.
٢. يتيمة الدهر في فتاوي أهل العصر، تأليف مجد الأئمة عبد الرحيم الترجماني، مخطوط، محفوظ في مركز الملك فيصل.

المطبوعات:

١. آثار البلاد وأخبار العباد، تأليف: زكريا بن محمد القزويني (ت ٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت، ط (بدون)، تاريخ (بدون).
٢. أسماء الكتب، تأليف: عبد اللطيف بن محمد، المعروف برياض زاده (ت ١٠٧٨هـ)، تحقيق: محمد التونجي، دار الفكر، دمشق، (ط) الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٣. آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، تأليف: إسحاق بن الحسين المنجم (ت ق ٤هـ)، عالم الكتب، بيروت، (ط) الأولى، ١٤٠٨هـ.
٤. إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، تأليف: إلياس بن أحمد البرماوي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، (ط): الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٥. الأنساب، تأليف: عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، (ط) الأولى، ١٣٨٢هـ.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

٦. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (ط) الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
٧. البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط) (بدون)، ١٤٢١هـ.
٨. البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تأليف: عبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، معهد الإمام الشاطبي، جدة، (ط) الأولى، ١٤٣٥هـ.
٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (ط) (بدون)، التاريخ (بدون).
١٠. البناية شرح الهداية، تأليف: محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط) الأولى، ١٤٢٠هـ.
١١. تاج التراجم، تأليف: قاسم بن قطلوبغا الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، محمد خير يوسف، دار القلم، دمشق، (ط) الأولى، ١٤١٣هـ.
١٢. تاريخ الأدب العربي، تأليف: كارل بروكلمان (ت ١٩٥٦م)، مترجم، جامعة الدول العربية، دار المعارف، القاهرة، (ط) الثالثة.
١٣. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: محمد بن أحمد ابن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، (ط): الأولى، ٢٠٠٣م.
١٤. التاريخ السياسي للدولة الخوارزمية، تأليف: عفاف سيد صبره، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، (ط) الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٥. تاريخ جرجان، تأليف: حمزة بن يوسف الجرجاني (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، (ط) الثالثة، ١٤٠١هـ.



١٦. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تأليف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، (ط) (بدون)، التاريخ (بدون).
١٧. التحيير في المعجم الكبير، تأليف: عبد الكريم بن محمد السمعاني، (ت ٥٦٢ هـ)، تحقيق: منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، (ط) الأولى، ١٣٩٥ هـ.
١٨. تراجم الأعاجم، تأليف: أبي المعالي أحمد بن محمد الغزنوي، تحقيق: مسعود قاسمي، محمد مدبري، انتشارات اطلاعات، طهران، ١٣٨٩ هـ.
١٩. تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء، تأليف: أبي بكر بن أحمد الدمشقي ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ) تحقيق: د محسن غياض، الدار العربية للموسوعات، بيروت، (ط) الأولى، ١٤٢٨ هـ.
٢٠. التعريفات، تأليف: علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط) الأولى، ١٤٢١ هـ.
٢١. التكملة لوفيات النقلة، تأليف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط) الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
٢٢. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تأليف: محمد بن عبد الله الدمشقي الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط) الأولى، ١٩٩٣ م.
٢٣. التيسير في القراءات السبع، تأليف: عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: فريد محمد بن عزوز، دار ابن كثير، دمشق، (ط) الأولى، ١٤٣٤ هـ.
٢٤. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي (ت ٧٧٥ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

والنشر، الجيزة، مصر، (ط) الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٥. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط) الرابعة، ١٤١٨هـ.

٢٦. درج الدرر في تفسير الآي والسور، تأليف عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: وليد الحسين وإياد القيسي، دار الحكمة، بريطانيا، (ط) الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٧. الدر الثمين في أسماء المصنفين، تأليف: علي بن أنجب بن عثمان المعروف بابن الساعي (ت ٦٧٤هـ)، تحقيق: أحمد شوقي بنين، محمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، تونس، (ط): الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٢٨. دفتر كتبخانه داماد إبراهيم باشا، طبع عام ١٣١٢هـ.

٢٩. الدولة الخوارزمية والمغول، غزو جنكيز خان للعالم الإسلامي وآثاره السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية، تأليف: حافظ أحمد حمدي، دار الفكر العربي، القاهرة، (ط) الأولى، تاريخ (بدون).

٣٠. ديوان الإسلام، تأليف: محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت ١١٦٧هـ)، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط) الأولى، ١٤١١هـ.

٣١. رسائل البلغاء، في ضمنها رسالة رشيد الدين الوطواط فيما جرى بينه وبين الزمخشري، جمعها محمد كرد علي، دار الكتب العربية الكبرى، مصطفى البابي الحلبي وأخواه، (ط) الثانية، ١٣٣١هـ.

٣٢. السلطان جلال الدين خوارزمشاه في ميزان التاريخ، تأليف: محمد دبير سياتي، ترجمة أحمد الخولي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (ط) الأولى، ٢٠٠٩م.

٣٣. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني



- العثماني المعروف ب- «كاتب جلبي» وب- «حاجي خليفة» (ت ١٠٦٧ هـ)،
محمود عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة إرسیکا، إستانبول، (ط) الأولى،
٢٠١٠ م.
٣٤. سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد ابن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)،
إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، (ط) الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
٣٥. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تأليف: أحمد بن علي بن أحمد
القلقشندي (ت ٨٢١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط) (بدون)،
التاريخ (بدون).
٣٦. ضرائر الشعر، تأليف: علي بن بن مؤمن الحضرمي المعروف بابن عصفور (ت
٦٦٩ هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، (ط) (بدون)،
التاريخ (بدون).
٣٧. طبقات الحنفية، تأليف: علي بن أمر الله الحميدي الحنائي (ت ٩٧٩ هـ)،
تحقيق: محيي هلال السرحان، ديوان الوقف السني، بغداد، (ط) الأولى،
١٤٢٦ هـ.
٣٨. طبقات الشافعية الكبرى، تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين
السبكي (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار هجر،
(ط) الثانية، ١٤١٣ هـ.
٣٩. طبقات المفسرين للداوودي، تأليف: محمد بن علي بن أحمد الداوودي (ت
٩٤٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط) (بدون)، التاريخ (بدون).
٤٠. طبقات المفسرين، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)،
تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، (ط) الأولى، ١٣٩٦ هـ.
٤١. طبقات المفسرين، تأليف: أحمد بن محمد الأدنه وي (ت ق ١١ هـ)، تحقيق:
سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (ط)
الأولى، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧ م.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

٤٢. طبقات النسابين، تأليف: بكر بن عبد الله أبو زيد (ت ١٤٢٩هـ)، دار الرشد، الرياض، (ط) الأولى، ١٤٠٧هـ.
٤٣. الفتاوى التتارخانية في الفقه الحنفي، تأليف: عالم بن العلاء الدهلوي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط) الأولى، ٢٠٠٥م.
٤٤. فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، تأليف: صلاح محمد الخيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، (ط) الأولى، ١٤٠٣هـ.
٤٥. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مؤسسة آل البيت، (ط) الأولى، ١٤٠٩هـ.
٤٦. فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، مركز الدراسات القرآنية، ١٤٢٤هـ.
٤٧. الفوائد البهية في طبقات الحنفية، تأليف: عبد الحي بن عبد الحلیم اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (ط) (بدون)، التاريخ (بدون).
٤٨. الفوائد السننية في شرح الألفية، تأليف: محمد بن عبد الدائم البرماوي (٧٦٣هـ - ٨٣١هـ)، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية، الجيزة - جمهورية مصر العربية، (ط): الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٤٩. الكتاب، تأليف: عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط) الثالثة، ١٤٠٨هـ.
٥٠. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تأليف: أبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار التفسير، جدة، (ط) الأولى، ١٤٣٦هـ.
٥١. المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، تأليف: عبد الله مرداد أبي الخير، اختصار وتحقيق: محمد العامودي وأحمد علي، (ط) الثانية، عالم المعرفة، جدة، ١٤٠٦هـ.



٥٢. المشتبه في أسماء الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، طبع في مدينة ليدن، مطبعة برييل، (ط) الأولى، ١٨٨١م.
٥٣. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط) الأولى، ١٤١٤هـ.
٥٤. معجم البلدان، تأليف: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، (ط) الثانية، ١٩٩٥م.
٥٥. معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم، المخطوطات والمطبوعات)، إعداد: علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قصيري، تركيا، (ط) الأولى، ١٤٢٢هـ.
٥٦. معجم المعاجم، تأليف: أحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط) الثانية، ١٩٩٣م.
٥٧. معجم المفسرين، تأليف: عادل نويهض، مؤسسة نويهض، بيروت - لبنان، (ط): الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٥٨. المعجم المفصل في اللغويين العرب، تأليف: إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط) الأولى، ١٤١٨هـ.
٥٩. معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت، (ط) الأولى، تاريخ (بدون).
٦٠. المغرب في ترتيب المعرب، تأليف: ناصر بن عبد السيد الخوارزمي المَطْرَزِيّ (ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، (ط) (بدون)، التاريخ (بدون).
٦١. المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، تأليف: عبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي (ت ٥٦٢هـ)، وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض.



محمد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي، ومعالم منهجه في الموجود من تفسيره د. ممدوح بن تركي القحطاني

٦٢. المنتقى من مخطوطات معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند، إعداد: عبد الرحمن فرفور، ومحمد مطيع الحافظ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، (ط) الأولى، ١٤١٦هـ.
٦٣. الموسوعة القرآنية، تأليف: إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت ١٤١٤هـ)، مؤسسة سجل العرب، (ط) (بدون)، ١٤٠٥هـ.
٦٤. نيل السائرين في طبقات المفسرين، تأليف: محمد طاهر البنجييري (ت ١٣٦٥هـ)، تحقيق: محمود جيرة الله، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط) الأولى، ٢٠١١م.
٦٥. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف: إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلة، إسطنبول، ١٩٥١م، وأعدت طباعته دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
٦٦. الوافي بالوفيات، تأليف: خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، (ط) الأولى، ١٤٢٠هـ.

المواقع الإلكترونية:

١. منتدى الأصلين، مشاركة لحسين يعقوب محمد، على هذا الرابط:
<http://www.aslein.net/showthread.php?t=12229&p=74182#post74182>
٢. الموقع الرسمي لولاية خوارزم بأوزبكستان:
<http://xorazm.uz/uz/viloyat-haqida/viloyat-haqida-malumat>





مجلة تبعية الدراسات القرآنية

٣٩ 39

TBEIAN FOR QUR'ANIC STUDIES

Issus 39 - Jumada al-Thani 1442 AH / January 2020

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry Of Education
Al-Imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University
Saudi Academic Association Of
The Holy Qur'an and Its sciences



TBEIAN

FOR QUR'ANIC STUDIES

Refereed Scholarly Journal



Contents

- | | |
|---|--|
| ❖ A thesis in the statement of the fundamentals of the reading of Nafi from my novel Qaloon and Workshops from the Path of Shatibi, for Emad El Deen Ali bin Emad El Deen Ali Al Astarabadi (one of the scholars of the tenth century AH) – A study and investigation | Dr. Safia bint Abdullah bin Muqbal Al-Qarni |
| ❖ Differences of interpretation between Ibn Jarir and Ibn Katheer in Surat Al-Takwir | Dr. Muhammad Hussam Abdul Karim Abdul Aziz |
| ❖ Attributes of those whom Allah loves in the light of the Noble Qur'an an objective study | Dr. Abdullah bin Khalid bin Saad Al-Hassan |
| ❖ Muhammad bin Abi Al-Qasim bin Babjuk Al-Baqali (D 562 AH) and the features of his method in what is found from his interpretation of the "Miftah al-Tanzil" | Dr. Mamdouh bin Turki bin Mohammed Al-Qahtani |
| ❖ The concept of colors in the Noble Qur'an among the explainers | Dr. Mohammed bin Farhan bin Shlewith Al-Hawamleh Al-Dosari |
| ❖ Ibn al-Hayim's Ali al-Sijistani corrections in his book: "The Explanation "in Tafsir Gharib al-Qur'an | Dr. Yazid bin Abdul Latif Al-Saleh Al-Khalif |
| ❖ Educating women in the Holy Quran | Dr. Abdullah bin Mohammed Al-Rashoud |
| ❖ Confirming something similar to its opposite and its effect on the interpretation of the Noble Qur'an (an applied analytical study) | Dr. Mohsen Hamid Al-Mutairi |

